الجمهورية العراقية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

التحليل النحوي في كتاب المحرر في النحو لعمرو بن عيسى الهرمي (ت٧٠٢هـ)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

اعداد

هبة محسن حساب

إشراف

أ.م.د. غفران حمد المالكي

١٤٤٤هـ

٢٠٢٣م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ ﴾

صدق الله العلي العظيم

المجادلة-١١

إقرار المشرف

أشهـد أن إعداد هذه الرسـالة الموسومة بـ(التعليل النحوي في كتاب المحرر في النحو لعمرو بن عيسى الهرمي (ت٧٠٢هـ)) للطالـبة(هبه محسن جساب) جـرت بإشـرافـي فـي جـامعة القـادسـية/كـلية الآداب/قسـم اللـغـة العـربية، وهي جزء مـن متطلبات نيل شهادة الماجستير فـي اللـغة العربية وآدابها/ لـــغـــة.

الإمضـــاء:

أ. م. د. غفران حمد شلاكة

الـمشـــرفة علـــى الرســـالة

التـاريـــخ: ١٠/ ١٠/ ٢٠٢٣

بـنـاء علـى التـوصـيات المتوافرة أرشـــح هـذه الرسـالة للمناقشة.

الإمضـــاء:

أ.م. د محسن تركي الزبيدي

رئيـس قسـم اللـغة العربية

التـاريـــخ: ٨/ ١٠/ ٢٠٢٣

ب

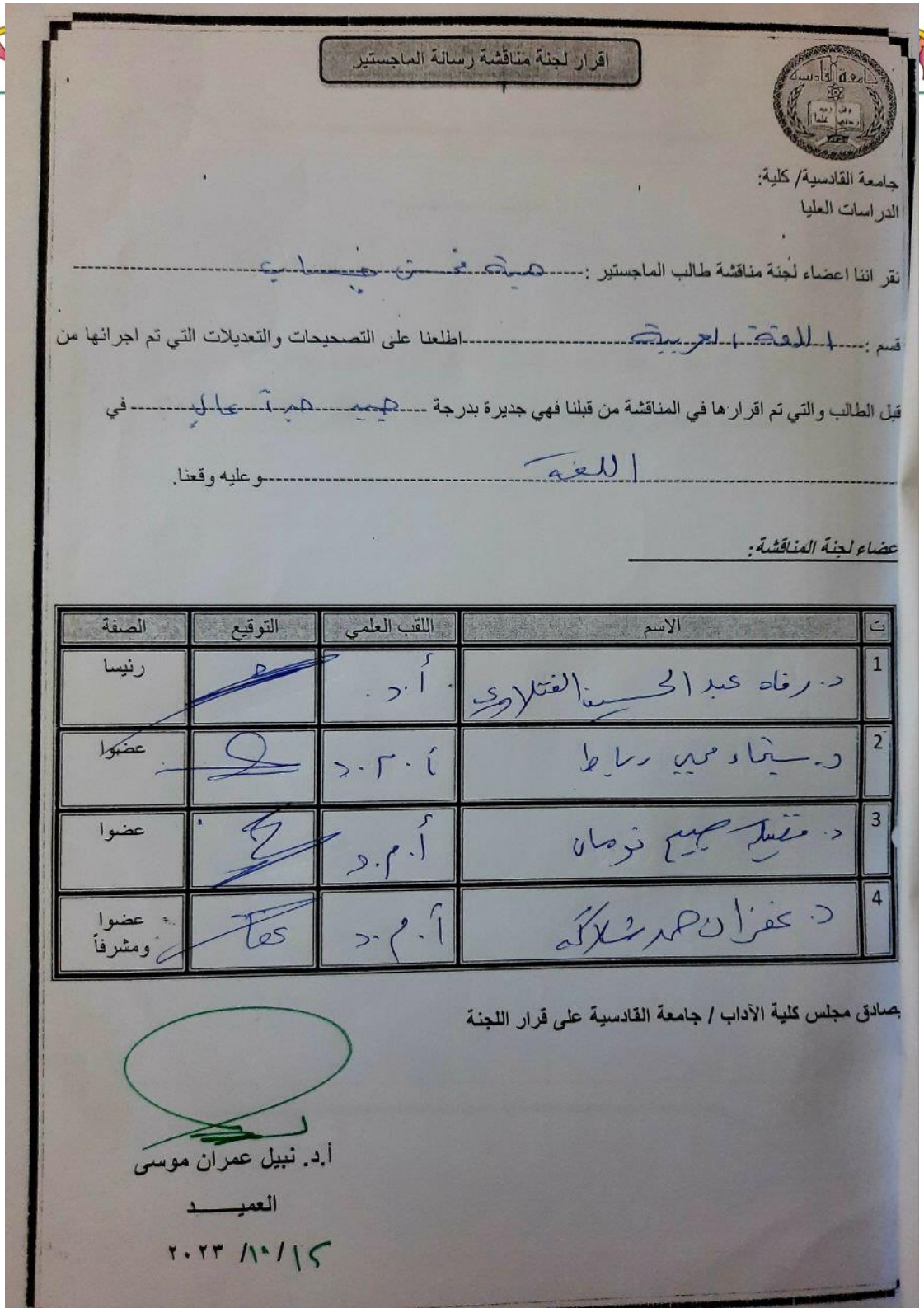

اقرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير

جامعة القادسية/ كلية:
الدراسات العليا

نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير :---ميثم فنجان جياد---

قسم :---اللغة العربية---اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة ---جيد جداً---في

---اللغة---وعليه وقعنا.

عضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	د. رفاه عبد الحسين الفتلاوي	أ.د.		رئيسا
2	د. سيناء مهدي رباط	أ.د.		عضوا
3	د. منتهى حميد نومان	أ.م.د.		عضوا
4	د. عفراء محمد شلاكه	أ.م.د.		عضوا ومشرفاً

بصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميد

١٢/١٠/٢٠٢٣

الإهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى سيدي ومولاي

صاحب العصر و الزمان الامام الحجة المنتظر (عجل الله تعالى فرجه)

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه واشكره شكرًا يوافي نعمه، الحمد لله الذي وفقنا وهدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا إنَّ هدانا الله والحمد والشكر والثناء لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين.

ولا يسعني أن اختم بحثي المتواضع إلا إنَّ اتوجه بالشكر والتقدير للمشرفة (أ.م.د.غفران حمد المالكي) لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة، وجزاها الله خيراً على ما أبدته من ملاحظات وما بذلته من جهد ذللت الصعاب أمام الباحثة، واتقدم بالشكر الجزيل الى كل اساتذة الكلية الطيبين لجهودهم العلمية طيلة مدة الدراسة .

وكما يطيب لي إنَّ أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني الى رئيس القسم الموقر ولرئيس لجنة المناقشة والسادة اعضاء لجنة المناقشة على حضورهم ودعمهم المناقشة لماّ تتم، اسأل الله إنَّ يخصهم بأفضل ما خصَّ به عباده المؤمنين . .

ودعائي الى زملائي وإخواني الأعزاء متمنيةً لهم الموفقية والنجاح .

كما أعرب عن اعتذاري مما بدا من الهفوات في سبيل اتمام دراستي راجيةً من الله عز وجل القبول بهذا العمل المتواضع

والحمد لله أولا وآخراً وهو ولي التوفيق .

المحتويات

الإهـــــــــــداء ..... د

شكر وعرفان ..... ه

المحتويات ..... و

المقدمة ١

أسمه ونسبه : ٤

لقبه وكنيته : ٤

مولده وأسرته: ٤

شيوخه : ٥

تلاميذه: ٦

مؤلَّفاته: ٧

منزلته بين العلماء : ٧

وفاته: ٨

ثانيا: التعليل النحوي : ١١

التعليل النحوي لغة واصطلاحاً: ١١

نشأة التعليل النحوي : ١٣

منهج الجرمي في كتابه

.....

الفصل الأول ١

التعليل النحوي في المعرب و المبني من الأفعال.....

المبحث الأول / المعرب من الأفعال ١٤

1- علّة اعراب الفعل المضارع ١٤

٢- علّة رفع الفعل المضارع..... ٢٢

٣- علّة امتناع الفعل المضارع من الجر وقبوله الجزم..... ٢٥

المبحث الثاني/المبني من الأفعال ٣٠

الأول : الفعل الماضي ٣٠

١- علّة بنائه على الفتح ٣٠
٢- علّة عدم بنائه على السكون ٣٣
٣- علّة بنائه على الضم ٣٦
المبحث الثالث: علة بناء الفعل المضارع والأمر ٣٩
أولاً: علة بناء الفعل المضارع ٣٩
١- علّة بنائه على السكون إذا كان آخره حرف علّة ٣٩
ثانيا : فعل الأمر ٤٠
١- علّة بناء فعل الأمر ٤٠
الفصل الثاني ٣٥
التعليل النحوي في النواسخ ٣٥
المبحث الأول : إنَّ واخواتها ٤٣
1- علّة عملها عمل الأفعال ٤٣
2- علّة عدم تقديم خبرها أو اسمها عليها ٤٨
3- علّة دخول اللام على خبر(أنْ) المخففة ٥٠
المبحث الثاني : كان واخواتها ٥٦
١- علّة عدم استعمال(ليس)تامة مثل(كان) ٥٦
٢- علّة عدم استعمال مصدر (كان) معها ٦٠
٣- علّة عدم جواز الفصل بين كان واسمها الا بخبرها: ٦٢
٤- علّة جواز تقديم خبر(كان)على اسمها ٦٤
المبحث الثالث: المشبهات ب (ليس) ٦٧
١- علّة عمل (ما) عمل (ليس) ٦٩
٢-علّة عدم اعمال (ما) عمل (ليس) ٧٣
الفصل الثالث ٣٥
التعليل النحوي في الأسماء والحروف والضمائر ٣٥
المبحث الأول : الأسماء ٨٢
١- علّة بناء المنادى المفرد على الضم ٨٢
٢- علّة اتصال الميم بلفظ الجلالة ٨٧
المبحث الثاني : الحروف ٩٨
١- علل حرفية حروف الجر ٩٨

٢- علل حرفية رُبَّ ١٠٣
المبحث الثالث: الضمائر ١٠٩
أولا: علّة بناء الضمائر ١٠٩
ثانيا: علّة دخول ضمير الفصل ١١٤
المصادر والمراجع ١٢٤
الأول: القرآن الكريم ١٢٤
الثاني: الكتب ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية ١٣٦

المقدمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مالك الملك مجري الفلك مسخر الرياح فالق الاصباح ديّان الدين رب العالمين تبارك وتعالى شأنه وجلَّ وعزَّ ذكره وعلا عن العقول وصفه و لاحول ولا قوة إلاَّ بالله العليّ العظيم والصلاة والسلام على حبيبه المصطفى وعلى آله اجمعين.

أمّا بعدُ:

فإنّ التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي، ومَعْلمٌ ظاهرٌ من معالم منهجه والاطلاع على كتب النحو وإدامة النظر في متونها لاستقراء مظاهر التعليل فيها، يؤكد أنّ النحو في حقيقته يشكل أحكاماً، وهذه الأحكام لابدّ لها من قياس واستقراء.

تم اختيار موضوع الدراسة (التعليل النحوي في كتاب المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي ت٧٠٢هـ) إذ برز الهرمي في هذا المجال النحوي وأبدع في بسط قواعده ومناهجه وأبنيته ومقالاته إذ غلب عليه طابع الشرح والتقسيم والتفريع وساعده على ذلك البيئة المحيطة به وهي بيئة اليمن وكثرة العلماء الذين برزوا منها، فاليمن معدن علم النحو لا تختلف عن الحجاز والكوفة والبصرة.

ويمتاز كتاب الهرمي (المحرر في النحو) بوفرة التعليل والتحليل، وسار فيه على منهج النحاة القدماء من أمثال سيبويه، اِلا أنه كان اكثر تصريحا بالتعليل، من هنا جاءت أهمية البحث وبعد أنْ استقرينا علل كتابه صنّفنا تلك العلل تبعاً لأبوابها النحوية، حتى نضمن وحدة موضوعية

متكاملة للباب النحوي الواحد وفي المقالة الواحدة للهرمي، وحتى تتناسق العلل النحوية، فضلاً عن علل الكتاب جميعها على قدر المستطاع.

وذلك بإيراد علّة النحاة القدماء كأمثال سيبويه والمبرد وابن يعيش وغيرهم، ومن ثم نذكر العلّة عند من وجدت عنده من النحاة مع مراعاة التسلسل الزمني في ذلك ومن ثم ايراد كلام المحدثين وتعليقاتهم وابرزهم الدكتور احمد الجواري والدكتور فاضل السامرائي والدكتور مهدي المخزومي وغيرهم، ومن ثم إيراد علّة الهرمي في كل مورد نعرض له والتعليق على علله وتحليلها.

كما تجدر الاشارة الى أنَّ أبرز المصادر التي استعملت في البحث هي (كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، والأصول في النحو لابن السراج (٣١٦هـ)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت٣٣٧هـ)، وشرح كتاب سيبويه للرماني (ت٣٨٤هـ)، والخصائص لابن جني (ت٣٩٢هـ)، وشرح المقدمة النحوية لابن بابَشاذ (ت٤٦٩هـ)، والإنصاف لأبي البركات بن الانباري (ت٥٧٧هـ)).

وعليه فقد اقتضى ذلك إنَّ يكون البحث على ثلاثة فصول من بعد المقدمة والتمهيد فبعد المقدمة جاء التمهيد بعنوان (الهرمي سيرته والتعليل النحوي) ثم جاء الفصل الأول والذي شمل (المعرب والمبني من الأفعال) ومنه ثلاثة مباحث عُني الأول المعرب من الأفعال أما الثاني فكان المبني من الأفعال، أما المبحث الثالث فتناول بناء فعلي المضارع والأمر، ثم جاء الفصل الثاني والذي تكفل ب (التعليل النحوي في النواسخ) وهو بثلاثة مباحث شُغل الأول ب(أنّ واخواتها) في حين تصدى المبحث الثاني ل(كان واخواتها) وناقش المبحث الثالث (المشبهات ب (ليس))، ثم جاء الفصل الثالث الذي أختص ب (التعليل النحوي في الاسماء والحروف

والضمائر) بثلاثة مباحث ايضا أهتم المبحث الأول بالأسماء، ووقف المبحث الثاني على الحروف، وتضمن المبحث الثالث الضمائر ثم جاءت الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل لكل من تعاون معي وساندي خلال مرحلة البحث، وأخص بالشكر منهم المشرفة على هذا البحث الدكتورة الفاضلة (غفران حمد المالكي) وجميع اساتذتي في قسم اللغة العربية حفظهم الله ورعاهم وجزاهم عني خير الجزاء.

وأخيرا أسأل الله أن يوفقنا لما يحب ويرضى ويسدد خطانا للخير، فما احسنت فيه فهو من توفيقه، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحثة

التمهيد

الهرمي سيرته والتعليل النحوي

التمهيد

حياة الهرمي:

أسمه ونسبه :

اجمعت المصادر التي ترجمت للهرمي على أنَّ اسمه هو عمر بن عيسى بن إسماعيل[١] الهرمي، نسبة إلى الهرمة [٢]، السدوسي النسب [٣]، الأشعري[٤].

لقبه وكنيته :

لُقِّب الهرمي بالسراج [٥]، واشتهر بالنحوي [٦]، أما كنيته فهي أبو بكر [٧]، وأبو العتيق[٨]، وأبو الخطاب [٩].

مولده وأسرته:

اختلف في سنة مولده، فهناك من جعل مولده سنة ٦٤٤ هـ، وقيل: ٦٤٥ هـ، وهناك من يرى أنها ما بين (٦٥٠ هـ، ٦٥٦ هـ)، [١٠]. والأغلب هي السنة التي اتفقت المصادر التي ترجمت للهرمي أنَّه ولد سنة ٦٣٣ هـ [١١]، وأما عن أسرته، فتفتقر أغلب المصادر إلى الحديث

---

[١] ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك،ابو عبد الله بهاء الدين الجندي،تح:محمد بن علي الأكوع، ط١، الجمهورية العربية اليمنية،١٩٨٣م: ٢/ ٥٤, ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث، بيروت(د.ت): ٧/ ٣٠٣.

[٢] الهرمة هي قرية في سفل وادي زبيد, وهي آخر قرية في الوادي, ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٢٨٣.

[٣] ينظر: المدارس الإسلامية في اليمن، إسماعيلبن علي الأكوع، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م: ٥٤.

[٤] ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود الدمشقي(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م: ٥/ ٥٨, ومعجم المؤلّفين: ٧/ ٣٠٣.

[٥] ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٣٨٢.

[٦] ينظر: نفسه: ٢/ ٥٤.

[٧] ينظر: المدارس الإسلامية في اليمن: ٥٤.

[٨] ينظر: نفسه: ٥٤.

[٩] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تح:محمد ابو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية– لبنان: ٢/ ٢٢٢, والأعلام: ٥/ ٥٨.

[١٠] المحرر في النحو، عمر بن عيسى بن اسماعيل الهرمي(ت٧٠٢هـ)، تح:منصور علي عبد السميع، دار السلام، القاهرة_مصر: ١/ ١٢–١٨.

[١١] ينظر نفسه: ١/ ١٦.

عنها، ولكنها ذكرت أنَّ له أخاً اسمه (محمد) ويلقَّب بـ (الصفيّ)، وذكر عنه أنّه كان فقيهاً غلب عليه الأدب، وله شعر، وكان يشتغل بالزراعة، وقد توفي سنة (٧٠٣ هـ) [١].

ولم يؤكد محقق الكتاب الدكتور منصور علي محمد أيُّهما توفي قبل الآخر، فأشار إلى الهرمي في قوله: (ولا أدري أتوفي قبل أخيه أم بعده)[٢].

أما عن زواجه فلم تشر المصادر إلى أنَّ له زوجة أو ولداً، ولم يعرف عنه أنَّه عزف عن الزواج، وكل ما ذكر عن أسرته هو أنَّها أسرة اشتهرت بالعلم والتعلُّم وحُبِّ العلماء ومجالستهم[٣].

أما صفاته، فقد ذكر بعضها تلميذه الجندي، فوصفه بأنَّه كان (سليم الصدر، تغلب عليه البداوة... وكان قائلاً بالحق، آمراً بالمعروف، لا يحاشم في ذلك صغيراً ولا كبيراً)[٤].

وذكر الخزرجي أيضاً بأنَّه (كان صالحاً سليم الصدر تغلب عليه البداوة....، وكان قائلا بالحق، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، لا يحاشم في ذلك صغيراً، ولا كبيراً)[٥].

وذكر المحقق بأنَّه (على قلة ما ورد إلا أنَّه يعطي لمحة عن أخلاق الرجل من سلامة الطوية، وصفاء النفس، ثم غلبة طبع البداوة عليه، يجعله صريحاً، واضح المنهج، لا تأخذه في قول الحق لومة لائم، ويعضد ذلك ما ذكره من أنَّه لا يحاشم في ذلك صغيراً ولا كبيراً، وصلته القوية بربّه، وتمسكه بدينه، وسيره على خطى الحلق تجعله قائلاً بالحق آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، وتلك صورة من استمسك بالعروة الوثقى)[٦].

شيوخه :

ينتمي الهرميّ إلى أسرة محبَّة للعلم والعلماء، لذا حرص الهرميُّ على تلقّي العلم عن علماء عصره وأشهرهم :

---

[١] ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٣٨٢, والمحرر في النحو: ١/ ١٦.

[٢] المحرر في النحو: ١/ ١٦.

[٣] ينظر نفسه: ١/ ١٧.

[٤] السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٥٤, وينظر: المحرر في النحو: ١/ ١٨.

[٥] المحرر في النحو: ١/ ١٨-١٩.

[٦] نفسه: ١/ ١٩.

١- ابن حنكاس: الفقيه أبو بكر بن عيسى بن عثمان اليقرمُّي (ت ٦٦٤ هـ)[١].

٢- أبو السعود بن فتح الله النحوي [٢]، وقد ذكره الهرميُّ في كتابه (المحرر في النحو)[٧].

٣- الأصمعي، أبو عبدالله محمد بن الحسن [٣]، وقد تولَّى الهرميُّ التدريس بعدهُ في المدرسة المنصورية بزبيد[٤].

تلاميذه:

تتلمذ على يد الهرميّ مجموعة من طلبة العلم فأفادوا منه ومن علمه ونهلوا منه وأشهرهم:

١- أبو عبدالله بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي صاحب كتاب (السلوك في طبقات العلماء والملوك) قال فيه: ((ومنهم شيخي عمر بن عيسى بن إسماعيل المشهور بالنحوي والهرميّ))[٥].

٢- ابن جابر أبو بكر بن عمر بن عبدالله بن جابر (ت ٧٣٠ هـ) قال عنه أبو عبد الله الجندي: ((ومنهم فقيههم الآن أبو بكر بن عمر بن عبدالله بن جابر...، ثم دخل زبيد، وأخذ عن المكي والسراج، وابن مطري))[٦]، يقصد بالسراج هنا الهرميُّ، إذ ذكرنا آنفاً بأن أحد ألقابه السراج.

٣- محمد الناصر بن الملك الأشرف [٧].

٤- أبو بكر العادل بن الملك الأشرف [٨].

---

[١] ينظر: المدارس الإسلامية في اليمن: ٥٥.

[٢] ينظر: المحرر في النحو: ١/ ١٧.

[٣] ينظر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، الإرشاد، ٢٠١٣م: ٤١٦, والمحرَّر في النحو: ١/ ١٧.

[٤] ينظر: المحرَّر في النحو: ١/ ١٧.

[٥]السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٣٨٣, وينظر: المحرَّر في النحو: ١٨/١.

[٦] السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٣٨٢.

[٧] ينظر: العقود اللؤلؤية في تاريخ العقود الرسولية، ابو الحسن علي بن الحسين الخزرجي، تح: محمد علي الأكوع، ط٢، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، اليمن ، ١٩٨٣م: ١/ ٢٥٠.

[٨] ينظر: المحرر في النحو: ١/ ١٨.

مؤلَّفاته:

ترك الهرميُّ جملة من المصنفات في فنون اللغة كلّها ذكر ذلك أصحاب التراجم الذين ترجموا له، فذكروا أنَّ له (عِدّة مصنّفات في النحو)[١]، غير أنَّه لم يصل إلينا سوى كتابه (المحرَّر في النحو) وهو موضوع الدراسة، وقد أرجع الأستاذ الدكتور (منصور علي محمد) محقِّق الكتاب أسباب اختفاء كتبه إلى أربعة أسباب فقال: ((وربما يرجع السبب في اختفاء كتبه إلى أنَّه :

١- صنّفها للملوك وأبنائهم خاصة، فظلت حبيسة خزائنهم، لم تخرج إلى النور.
٢- كثرة الحروب في اليمن، عملت على ضياع كثير من كنوزها العلمية.
٣- إنَّ اليمن ظلَّ بعيداً – شيئاً ما – عن التواصل العلمي مع بقية أرجاء الوطن العربي الإسلامي.
٤- اهتزاز العالم الإسلامي أثر سقوط بغداد في أيدي التتار.

ولم يذكر العلماء له كتباً بأسمائها، إنّما كانت إشارتهم العجلى إلى أنَّ له عدة مصنفات في النحو))[٢].

منزلته بين العلماء :

علت منزلة الهرميُّ ومكانته بين أقرانه من علماء عصره وحفظ له العلماء وطلبة العلم هذه المنزلة فأثنوا عليه الثناء الحسن ووصفوه بأوصاف اذكر منها ما قاله فيه تلميذه أبو عبدالله بهاء الدين الجندي: ((كان فقيهاً كبير القدر))[٣]، وقال فيه الخزرجي: ((كان فقيهاً باراً فاضلاً محقّقاً، عارفاً بعلوم الأدب والحساب والفرائض والدور والتصريف والعروض))[٤]. وقال فيه السيوطي: ((الفقيه الإمام الحنفي النحوي،... إمام أهل عصره في النحو))[٥] وقال فيه خير الدين الزركلي صاحب الأعلام: ((نحوي أديب من الحنفية))[٦]، أمَّا عمر رضا كحالة فقال فيه:

---

[١] ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٣٨٣.
[٢] المحرر في النحو: ١/ ٢٥.
[٣] السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٥٤.
[٤] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/ ٢٢٢.
[٥] نفسه: ٢/ ٢٢٢.
[٦] الأعلام: ٥/ ٥٨.

((فقيه أديب نحوي من أهل اليمن))[١]، ووصفه بعضهم بأنَّه ((انتهت إليه الرئاسة في أهل مذهبه))[٢].

وفاته:

ذكرت معظم المصادر التي ترجمت لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ أنَّه توفي سنة (٧٠٣ هـ) ثلاث وسبعمائة للهجرة [٣]. فقد ذكر لنا تلميذه أبو عبدالله الجندي ما نصُّه أنّه: ((توفي بزبيد في شهر جمادى الآخرة وسنة ثلاث وسبعمائة من الهجرة))[٤].

ثم جاء من بعده علي بن الحسن بن أبي بكر الخزرجي فكان أكثر تحديداً في تثبيت يوم الوفاة، فقال: (وكانت وفاته في زبيد يوم السابع من شهر جمادى الآخرة من السنة المذكورة)[٥]. وبهذا فإنّ سنة (٧٠٢ هـ)هي سنة وفاة الهرمي.

منهج الهرمي في المحرر :

أولا: منهجية التقسيم العام :

يعد كتاب المحرر في النحو الكتاب الوحيد المتبقي من أعمال الهرمي، فهو بذلك السبيل الوحيد في معرفة منهج الهرمي باعتباره خطوة في الفكر النحوي اليمني ، ونقطة بارزة في النحو التعليمي . قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾ وقد قدم الهرمي محرره (عارضًا للمادة النحوية) وفق مقالات وأبواب وفصول ، فقد قسمه عشر مقالات ، وجعل كل مقالة أبوابا، كل باب يتشكل من فصول أو أقسام أو ضروب . هذه الأبواب على كثرتها قد بلغت قرابة مائة وخمسين بابا تكاد تكون منتظمة وفق المنهج العام الذي خطط له الهرمي، فلم يَخلُ كسابقه من تعليل أو احتجاج في وضعه وترتيبه [٦], وبيان ذلك كالتالي :

---

[١] معجم المؤلفين: ٧/ ٣٠٣.

[٢] المدارس الإسلامية في اليمن: ٥٥.

[٣] ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٥٤, والمدارس الإسلامية في اليمن: ٥٥.

[٤] السلوك في طبقات العلماء والملوك: ٢/ ٥٤, وينظر: المحرَّر في النحو: ١/ ١٦

[٥] العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية: ١/ ٢٩٥, وينظر: المحرر في النحو: ١/ ١٦.

[٦]ينظر : المحرر في النحو : ٣٧/١

وربما أقسام وضروب بطريقة جديدة [١] .

المقالة الأولى : في الأسماء.

المقالة الثانية : في المرفوعات.

المقالة الثالثة : في المنصوبات.

المقالة الرابعة : في المجرورات.

المقالة الخامسة : في التوابع وما شد ترتيبه.

المقالة السادسة : في الأفعال، وهي مقالة المجزومات.

المقالة السابعة : في الحروف.

المقالة الثامنة : في المبنيات.

المقالة التاسعة : في الخط ، وما يحوز للشاعر استعماله، وباب الحكاية

المقالة العاشرة : في التصريف.

ثانيا : أدواته اللغوية

السماع والقياس عند الهرمي :

النحاة على هذا الأمر من إحكام القياس ،مع الأخذ بالسماع، لم يخرج عن هذا إلا قلة ممن أنكرو القياس والهرمي لم يخرج عن إجماع النحاة، يقول: ((والقياس يطرد على أمثال كلامهم فإذا خالفه شيء من السماع، تركناه على ما سمع، ولا يبطله القياس ، لأن السماع عندهم أقوى من القياس، وإن كان القياس اكثر في كلامهم)) [٢] .

ويؤكد الهرمي ذلك بقوله في باب النسب : ((واعلم أن النسب على ضربين : سماعي وقياسي، فالسماعي يحفظ حفظا كما نطقت به العرب لايغير مما لفظوا به شيء، وإن كان

---

[١] ينظر : المحرر في النحو : ٢٩/١

[٢] المحرر في النحو: ٥٣/١

خارجا عن القياس ، لان العربية مبنية على شيئين ، السماع والقياس. فكل شيء سمعناه مخالفا للقياس والعقل ، ضبطناه على ما سمعناه)) [١] .

فالهرمي يحترم السماع ويقف عنده ولا يتجاوز المسموع، إذ إنه الأصل في اللغة والمعول فيها، ولكن ذلك لا يجعله بعيدا عن القياس وأحكامه فيقيس على الكثير المطرد من كلام العرب وهو بذلك يمثل قولهم ((أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشد عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره)) [٢] .

والسماع عند الهرمي يأخذ أشكالا ووجوها ، منها [٣] :

١-مسموع ، ويجوز خلافه لغويا أو عقليا.

٢- مسموع والقياس يخالفه.

٣- مسموع موقوف عليه.

٤- مسموع مقيس.

كما يجري في قياسه على عدة محاور ، منها :

١-التعميم في قياسه.

٢-تعميم القياس على نظائر، دون ورود سماع في جزئية بعينها.

ثالثا : شواهد الهرمي

١-شواهد القرآن والقراءات :

كان القرآن الكريم المصدر الأول لشواهد النحاة واللغويين، بل لم يقم عملهم إلا حرصا على لغة القرآن، فهو يمثل قاعدة انطلاق وغاية. والهرمي من هؤلاء العلماء الذين جعلوا القرآن مصدرا يؤيد به آراءه ويثبت به قاعدته، فكان أثبت مايكون عنده تمثلا واستشهادًا، إذ لم يعرض لقاعدة

---

[١] المصدر نفسه : ٥٣/١

[٢] ينظر: الخصائص ، لابن جني،تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م ٩٩/١

[٣] المحرر في النحو: ٥٤/١

أو جزئية إلا استشهد لها بآية أو أكثر، فلم يترك مسألة نحوية أو صرفية أو صوتية أو دلالية مرتبطة بالمعنى إلا كان شاهده القرآني حاضرا مستوفيا لمسألته، وقد قاربت شواهده القرآنية أربعمائة موضع [١] .

٢- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :

سار الهرمي على ما سار عليه غيره من النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، فقد كان قليلا بالنسبة لغيره من الشواهد، وهذا ما نلاحظه عند النحاة من تقليل الاستشهاد بالحديث الشريف، لذلك لم يرد عند الهرمي إلا في ثلاثة عشر موضعا [٢] .

٣- الشواهد الشعرية :

احتل الاستشهاد بالشعر والرجز المرتبة الثانية عند الهرمي بعد الشواهد القرآنية ، فقد بلغت عنده قرابة مائتين وأربعة وسبعين بيتًا ، ذكرها في مواضع متنوعة تصل إلى ثلاثمائة وتسعة وعشرين موضعا تقريبًا [٣] .

٤- الاستشهاد بالأمثال وأقوال العرب :

كان استشهاد الهرمي قليلا بالأمثال وأقوال العرب ، كما هو الحال عند غيره من النحاة من الاستشهاد بها [٤] .

ثانيا: التعليل النحوي :

التعليل النحوي لغة واصطلاحاً:
العلة والتعليل لغةً:

---

[١] المحرر في النحو: ٧٥/١
[٢] ينظر : المصدر نفسه: ٨٣/١
[٣] ينظر : المصدر نفسه: ٨٥/١
[٤]ينظر : المصدر نفسه : ٩٢/١

تأتي (العِلّة) بفتح العين وكسرها: أمَّا الفتح، فتأتي بمعنى: الشَّرْبَة الثَّانية، والفِعْلُ: علَّ القومُ إبِلَهم يَعُلُّونها عَلاًّ وعَلَلاً. والإبلُ تَعُلُّ نفسها عَلَلاً [١]. وبمعنى التَّشاغل، والعِلة: حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه، وعلله بطَعَام وَحَدِيث: شغله بهما، والأمُّ تُعلل الصَّبيَّ بالمرقَ والخُبْزِ لِجْتَزئ به عن اللَّبن، وتعلتُ بالمَرأةِ: لهوت بهَا [٢].

وأمَّا بالكسر، فتأتي بمعنى: المرض، عَلّ، يَعِلُّ، واعتَلَّ، أي: مَرِضَ، والعليل: المريضُ[٣]، وبمعنى السبب، وَهَذَا عِلّة لهَذَا، أي: سَبَب، وقَد قيل: وهذه عِلَّتُهُ: سَبَبُهُ [٤]، وهذا المعنى الأخير هو محط حديثنا حول التعليل النحوي في كتاب (المحرر في النحو) للهرمي.

العلة والتعليل في الاصطلاح :

العلة النحوية هي الوصف الذي يُظَنُّ أنّه السبب في الحُكم الذي اتُخِذَ في ظاهرة معينة، والذي يعكس وجه الحكمة في ذلك [٥]، أمّا التعليل النحوي فهو تفسير الظواهر اللغوية ومحاولة الوصول إلى أسبابها الحقيقية [٦].وعرّفها السيد الشريف الجرجاني بقوله: ((هي ما يتوقف عليه وجود الشَّيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه))[٧].

قد ساوى كثيراً من النحاة بين العلة والتعليل، إلا أنَّ ابن الأنباري فرّق بين المصطلحين على أساس أنَّ العلة ذات طابع تنظيري؛ لأنَّها داخلة في علم أصول النحو، فهي ركن من أركان القياس وتبنى على أساسها القواعد والأحكام، أما التعليل فهو مسلك من مسالك

---

[١] ينظر: العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، تح:مهدي المخزومي ، مكتبة الهلال:(عل) ١/ ٨٨ , وجمهرة اللغة،ابو بكر محمد بن الحسن الأزدي، تح:رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٨٧م(علل) ٢/ ١٠١٢, وتهذيب اللغة:(، محمد بن احمد الازهري، تح: محمد عوض، إحياء التراث العربي، بيروت،ط١، ٢٠٠١م(علل) ١/ ٨٠, ومقاييس اللغة: ٤/ ١٢, والمحكم والمحيط الأعظم ١/ ٩٤.

[٢] ينظر: العين:(علل) ١/ ٨٨, وتهذيب اللغة:(علل) ١/ ٨٠ , والمحكم والمحيط الأعظم:(علل) ١/ ٩٤, والمخصص:(علل) ١/ ٤٧١,لسان العرب: ١١/ ٤٦٧.

[٣] ينظر: مقاييس اللغة، ابو الحسين احمد بن فارس، تح:عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان،٢٠٠٥م: ٤/ ١٤, والمحكم والمحيط الأعظم ابو الحسن علي بن سيدة، بيروت، ٢٠٠٠م: ١/ ٩٤, ولسان العرب،ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ١٩٨٣م:١١: ٤٦٧.

[٤] ينظر: مقاييس اللغة: ٤/ ١٤, ولسان العرب: ١١/ ٤٦٧ مادة (علل).

[٥] ينظر: العلة النحوية (تحليل الخطاب لبناء وتركيب كلام العرب, دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي), علي سلامة أبو شريف، دار الزهراء للطباعة، ط١، الرياض، ٢٠١٢م: ٧٨

[٦] ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث, خالد بن سليمان الكندي:٦٣

[٧] التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تح:جماعة من العلماء،، دار الكتب العلمية، لبنان،ط١، ١٩٨٣م: ١٥٤.

النحاة في توجيه القواعد وتبرير الأحكام، وليس أصلاً من أصول النحو، لذلك فهو ذو طابع تطبيقي يأتي بعد التقعيد لا قبله [١].

نشأة التعليل النحوي :

إنَّ الطبيعة الفطرية التي بُنِي عليها الإنسانُ هي البحث عن الأسباب، إذ ترى أنَّ الطفلَ منذ سنواته الأولى يسأل عن سبب كل شيء يراه أمام عينه، فمعرفة العلة وحبُّ الاطلاع فطرة أودعها الله – سبحانه وتعالى- في نفوس البشر، من هنا تأتي أهمية البحث عن التعليل النحوي، إذ استقر أمر التعليل عند أوائل النحاة، فابن جني (ت٣٩٢هـ) يرى أنَّ عَمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) أوّل مَن نقل التعليل عن العرب، وأورد نصاً عن الأصمعي (ت٢١٦هـ) عن أبي عَمرو أنّه قال: ((سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: " فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها"، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة))[٢].

وبيّن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠ه) سبب نشوء التعليل، والدافع الذي أدّى إلى هذه التعليلات، إذ روى الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) عن بعض شيوخه: ((أنّ الخليل بن أحمد – رحمه الله- سُئِل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتهما، أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لِمَا عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم، والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق اليقين، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا، لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لِمَا عللته من النحو وهي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها))[٣].

---

[١] ينظر:أصول النحو, دراسة في فكر الأنباري, محمد سالم صالح، دار السلام، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦م: ١٢٣

[٢] الإيضاح في علل النحو, أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م: ٦٦.

[٣] المصدر نفسه : ٦٦.

ونسب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أكثر التعليلات إلى شيخه الخليل الذي كان أوّل مَن بسط القول في العلل النحوية، وكانت تعليلاته سلسه من غير تعقيد، ولا اضطراب، ولا فلسفة، بحيث تتابع هذه التعليلات في المسألة الواحدة بقوة ودقة [١].

وكثر أمر العلة في القرن الرابع الهجري، ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق امتزاجا واضحا عند الرماني (ت٣٨٤هـ) الذي كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال فيه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): ((إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معناه منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء))[٢]

وقد عُدَّ محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦ هـ) من أوائل الذين أفردوا العلة بالبحث [٣]، وقد ذكرت كتب التراجم كتاباً له باسم (العلل في النحو)[٤].

---

[١] ينظر: العلة النحوية: ٢٦.

[٢] الإغفال، الحسن بن احمد الفارسي، المحمع الثقافي دبي، ٢٠١١م: ٧٢/١

[٣] ينظر: العلة النحوية: ٢٧.

[٤] ينظر: الفهرست, لابن النديم، تح:ابراهيم رمضان، ط٢، دار المعرفة، لبنان، ١٩٩٧م: ٧٦.

الفصل الأول

التعليل النحوي في المعرب و المبني من الأفعال

المبحث الأول / المعرب من الأفعال

أولا: الفعل المضارع .

قصر النحاة الإعراب في الأفعال على الفعل المضارع، لأنَّ الإعراب يستلزم تغيير حركة الآخر تبعا لتغير العوامل الداخلة عليه، ونجد أنّ هذا يحدث في الفعل المضارع فهو ضارع الأسماء فشابهها فأخذ مجراها.

١- علّة اعراب الفعل المضارع

إنَّ علّة اعراب الفعل المضارع عند سيبويه تمثلت بقوله: "إنَّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنَّ محمد ليفعل فيوافق قولك لفاعل، حتى كأنَّك قلت: إنَّ زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى، وتلحقهُ هذه اللام كما لحقت الاسم ولم تلحق فَعَل اللامُ وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعَلُ، ذلك فتلحقُها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الالف واللام الاسماء للمعرفة، ويبين لك أنها ليست بأسماء إنَّ لو وضعتها مواضع الاسماء لم يجز ذلك ألا ترى إنَّك لو قلت : إن يضرب يأتينا واشباه هذا لم يكن كلاماً؟ اِلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى ولدخول اللام، قال تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[١]، أي: لحاكم وأخذ بهذا الرأي به جملة من القدماء كابن السراج والزجاجي ومن المحدثين د.أحمد عبد الستار الجواري، د.مهدي المخزومي وغيرهم[٢]

وعلّة اعرابه عند المبرد (ت ٢٨٥هـ) هي: " أنّ الأفعال إنَّما دخلها الاعراب لمضارعتها الاسماء، ولولا ذلك لم يجب إنَّ يُعرب منها شيء، وذلك إنَّ الاسماء هي المعربة، وما كان غير الاسماء فمآله لها، وهي الأفعال والحروف، وإنما ضارع الاسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة

---

(١) سورة النحل: الآية١٢٤، كتاب سيبويه، ابو سعسد السيرافي،تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م: ١٦/١

(٢) ينظر: الاصول في النحو، ابو بكر السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٣م: ١٥١/٢، والايضاح في علل النحو/ ٨٠، وأسرار العربية/ ٣٥، وشرح الكافية للرضي، ٥/ ١١-١٢، في النحو العربي نقد وتوجيه/٣٥.

من الزوائد الاربع التي توجب الفعل غير ماضٍ ولكنه يصلح لوقتين لما أتت فيه ولما لم يقع والزوائد الأربعة هي: الالف والياء والتاء والنون، وذلك قولك: "افعلُ إنَّا، وتفعل انت أو هي، ويفعل هو ونفعل نحنُ"[١] وزاد في موضع آخر قائلاً: "وإنما أُعربت هذه الأفعال لمضارعتها الاسماء، ومعنى المضارعة أنها تقع مواقعها، وتؤدي معانيها، فمن ذلك قولك: زيد يضرب، فيجوز إنَّ تريد أنه يضرب فيما يُستقبلُ، ولم يقع منهُ ضَرْبٌ في حال خبرك، كما تقول: زيد ضاربٌ الساعةَ، وضاربٌ غداً[٢] وعلّة الاعراب عند ابن جني: "أنه أشبه الاسماء من عدة اوجه"[٣]

ويأتي وجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم من نواحٍ عدة وهي:

الأولى: دخول لام الابتداء[٤] نحو " إنَّ زيدا ليخرج كما تقول إن زيدا لخارج ولا يقال إن زيداً لخرج فإنَّ هذه اللام الداخلة في حيز إنَّ أصلها إنَّ تدخل في المبتدأ، ثم تأخرت عن الابتداء، لدخول إنَّ فهي تدخل على الاسم أو على ما أشبه الاسم، مراعاة لأصلها وهو المبتدأ"[٥]، والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشبه، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب، لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال.

---

(١) المقتضب، ابي العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م: ٣٤/٢.

(٢) ينظر: نفسه، ٨٠/٤

(٣) ينظر: الخصائص، ابن جني/٢١١ ، واسرار العربية، الانباري/ ٣٧.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ١٥/١.

(٥) ينظر: شرح الرضى، الاستربادي/٤١

الثانية: إنَّ يكون شائعاً فيتخصص[١]، كما إنَّ الاسم يكون شائعا فيتخصص، ألا ترى أنّكَ تقول: يقوم فيصلح للحال والاستقبال، واذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال، كما أنّكَ تقول رجل فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما إنَّ الاسم اختص بعد شياعه فقد شابهه في هذه الحالة [٢].

الثالثة: يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ألا ترى إنَّ يضرب على وزن ضارب، في حركاته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، ف لما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه، استحق جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم [٣].

الرابعة: يشترك فيه الحال والاستقبال، وبعدها تقوم قرينة تخصصه بأحدهما، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك [٤].

الخامسة: مشابهة بين الاسم والفعل المضارع في وقوعهما خبراً . . صفة. . حالاً: يقع فيها الاسم، فالاسم يقع خبرا نحو زيد قائم والفعل المضارع يقع خبرا نحو زيد يقوم والاسم يقع صفة نحو هذا رجل جواد والفعل المضارع يقع صفة نحو هذا رجل يجود والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو جاءنا الذي قام أبوه وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو جاءنا الذي يقوم أبوه والاسم يقع حالا والفعل المضارع يقع حالا جاء زيد يركب فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم، كان شبيها به [٥].

---

(١) ينظر: أسرار العربية، الانباري/٣٥.

(٢) ينظر: شرح حاشية الصبان ١/١١٤.

(٣) ينظر: أسرار العربية / ٣.

(٤) ينظر: شرح حاشية الصبان ١/ ١١٥

(٥) ينظر: أوضح المسالك٢/ ١٤٤ .

السادسة : إنَّ يكون صفة كما يكون الاسم كذلك فتقول: مررتُ برجل يضرب، كما تقول: مررتُ برجلٍ ضارب. فقد قام "بضرب" مقام "ضارب" [١].

ويظهر إنَّ علّة الشبه بالاسم جعلت المضارع يلحقهُ ويكون شبيههُ في الاعراب، كما هو مفهوم مما تقدم، والمسألة فيما يبدو فيها خلاف بين النحاة، فيذهب البصريون إلى أنها إنَّما أعربت لما تقدم من الاسباب أي الشيوع والاختصاص وجريانه مجرى اسم الفاعل في حركاته وسكونهِ، والوجه الآخر أنه تدخل عليه لام الابتداء، وبالنسبة إلى الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنَّها إنَّما اعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والاوقات الطويلة[٢] ويبطل قولهم هذا بالحروف، فأنها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى إنَّ (ألا) لا تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و(مِنْ) تجيء لمعاني مختلفة، من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف، ولا من خلاف بين النحاة أنه لا يعرب منها شيء[٣]

وأما ذكرهم : "الاوقات الطويلة" فيبطل بالفعل الماضي فأنه كان ينبغي إنَّ يكون معربًا، لأنه أطول من المستقبل لأنَّ المستقبل يصير ماضيًا، والماضي لا يصير مستقبلًا. فاذا كان الماضي مبنيا الذي هو الاطول زمنًا، فكيف يجوز إنَّ يكون المستقبل معربًا الذي هو أقل زمنًا ؟ فلو كان طول الزمان يوجب الاعراب لوجب إنَّ يكون الماضي معربًا، فلما لم يُعرب دلّ على إنَّ هذا التعليل ليس عليه تعويل[٤] .

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح الجوامع في علم اللغة، السيوطي٢/٥٤

(٢) ينظر: الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ٢/ ١٣٧ وهمع الهوامع، ٨/١ ومعاني النحو، السامرائي ٣/ ٣١٤.

(٣) ينظر: الانصاف، (مسالة ٧٣) ٢/ ٥٤٩.

(٤) ينظر:نفسه (مسالة ٧٣) ٢/٥٥٠.

ويرى الكوفيون أنَّ الفعل المضارع أعربَ، لأنَّه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب [١].

والعلّة عند ابن مالك "تكون مجازة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون، لأنَّ المشابهة بهذه الامور بمعزل عمّا جيء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها، ولأنَّ في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المنسوبة للمضارع، فمن ذلك إنَّ الماضي اذا ورد مجرداً من "قد" كان مبهماً من بُعدِ الماضي وقربه، واذا اشترك بـ(قد) فقد تخلص للقرب، فهذا شبيهٌ بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن، وتخلصهِ للاستقبال بحرف التنفيس"[٢]

والفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونهِ، كقولنا: يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل. فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه استحق الاعراب[٣].

وزاد ابن مالك من جهة مشابهة المضارع للاسم، فيقول: "والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الاعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يُعرض له ببعض ليس له ما يُغنيه عن الاعراب، لأنَّ معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجباً، لأنَّ الواجب لا بد منه، [٤] والفعل المضارع وإنَّ كان قابلاً بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه، نحو : "لا تبتعد بالقطيعة وتمدح زيدا". فأنه يحتمل إنَّ يكون نهيًا عن الفعلين مطلقًا وعن الجمع بينهم، وعن الجفاء وحده مع استئناف

---

(١) ينظر: شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، الاستراباذي، ١٤/٢

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك ٤٣/١

(٣) ينظر: اسرار العربية، الانباري/ ١٦٧.

(٤) المصدر نفسه /١٦٧

الثاني، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث، ويغنى عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع، نحو إنَّ تقول: لا تُعنَ بالجفاء، ومدح عمرٍو، ولا تُعنَ بالجفاء مادحاً عمراً، ولا تُعنَ بالجفاء ولك مدحُ عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي اعراب الاسم واعراب الفعل بقوته وضعفه ومن ذلك كان وجود الاسم اصلا والفعل المضارع فرعاً"[١].

وقال أيضاً إنَّ فعل المستقبل معرب وكان اصله البناء الا أنه شابه الاسماء فاعرب ومشابهته للأسماء من حيث إنَّ له حرفا يخرجه من العموم إلى الخصوص لأنَّك اذا قلت يقوم كان هذا اللفظ مشتركا بين الحال والمستقبل فاذا ادخلت السين او سوف قلت سيقوم وسوف يقوم فيتخصص للاستقبال ويخرج من ذلك العموم الذي كان فيه في قولك يقوم[٢].

وذكر الهرمي الاسماء لها حرف يخرجها من العموم إلى الخصوص وهو اللام التي للتعريف لأنَّك اذا قلت: رجل، كان عاما في جنس الرجال يقع على كل واحد من الرجال فاذا اردت تخصيصه ادخلت الالف واللام فقلت : الرجل فتخصص من ذلك العموم الذي كان فيه في قولك: رجل فلما شابه الفعل المستقبل الاسم في هذه الحالة اعطى حصة من الاعراب وهي الرفع والنصب والجزم ولم يعط الخفض ولا التنوين في الرفع .هذا يضرب، وسيضرب، وفي النصب، لن يضرب، ولن يستخرج، وفي الجزم، لم يضرب، ولم يستخرج[٣].

إنَّ ما يُفهم من كلام الهرمي أنَّ المضارع ما صحَّ وقوعه في زمن المستقبل وبدأ بأحد الحروف التي في أوائلها الزوائد الاربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وتجمع بكلمة (نأتي) وذلك

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ٤٤/١.

(٢) المصدر نفسه/١٠٤٦.

(٣) ينظر: المحرر في النحو، ١٠٤٧/٣.

قولك: اكتبُ أنا، تكتبُ أنت او هي، ويكتبُ هو، نكتبُ نحن، وإنَّ فعل المستقبل سمي بالمستقبل لأنَّه يصلح دخول السين كقولك: سيكتب الطالب الدرس، وكان أصل الفعل المستقبل البناء إلَّا أنه شابه الأسماء فاعرب، لمشابهته اسم الفاعل منه في وازنه، متضارعان، أي متساويان، قولك: (يُرشد) يضارع (مرشد) و(يأكل)، أنه يضارع (آكل)، والمضارعَة هنا في أصل الحركة من حيث هي حركة، وليس في نوعها، ضمة أو فتحة أو كسرة.

ومشابهته للأسماء من حيث إنَّ له حرفا يخرجه من العموم إلى الخصوص، وإنَّ وجه المشابهة كان سببا في إعرابه، لأنَّ الاعراب أصل في الاسماء، وهذه المشابهة جعلت المضارع يخرج عن اصله وهو البناء، ويلحق بإعراب الاسم الذي يكون شبيههُ في الاعراب.

ويرى السيوطي إنَّ سبب إعراب الفعل المضارع هو أنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو يضرب الان ولن يضرب غدا ولم يضرب أمس [١].

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أَنَّ سيبويه لم يحالفه الحظ في ادراك إنَّ الفعل المضارع يقع خبراً وهو جملة فقال " إذا جاز وجه الشبه بين (يفعل) والاسماء ألا يجوز الشبه بين (فُعِلَ) والاسماء؟ نحو: مررتُ برجل ضُرِبَ. فسيبويه لم يحالفه الحظّ في ذهابه إلى أَنَّ سبب اعرابهِ هو كينونته في موضع الاسم، كوقوعه خبرًا، في قولك: عمر يقول ذاك، لأنَّ الخبر ليس هو المضارع وحده، وإنما هو الجملة، والجملة يُخبر بها، ويُنعت، وتقع حالاً ومفعولاً"[٢].

اما العلّة عند الدكتور احمد الجواري قصرت على إنَّ المضارع معرب من وجهين: الوجه الأول : اعراب الأفعال وذلك هو التعريف الذي يكون في الأفعال جميعاً، وهو اللواحق التي يسمونها "ضمائر" احياناً، كألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، ونون النسوة، ويسمونها

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح الجوامع في علم اللغة/٥٧

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه، المخزومي/ ١٣٤

"حروفاً" احياناً اخرى كـ"تاء التأنيث" الساكنة، وما يقع في اول المضارع من حروف "أنيتُ" للدلالة على المتكلم والمخاطب، والغائب.

أما الوجه الآخر: فأعرابه بالحركات، أو ما ينوب عنها، كما يعرب الاسم فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ولكنه لا يجر، لأنَّ مدى الجر لا يدخله، لأنه مختص بالأسماء وهو مختص بمعنى الجزم، فيجزم بالسكون(١) .

وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عن علّة اعراب الفعل المضارع بقوله : ((. . .إنَّما يسأل عنْ علّة إعْراب ما أعْرب منْه وهو الْمضارع، وإنَّ علّة إعْراب الْفعْل الْمضارع عنْد الْبصْريين أنه أشْبه الاسْم في إنَّ كل واحد منْهما يتوارد عليْه معان ترْكيبية لا يتضح التمْييز بيْنها إلا بالإعْراب)). (٢)

فأما المعاني التي تتوارد على الاسْم فمثْل الفاعلية والْمفْعولية والإضافة في نحْو قوْلك: (ما أحْسن زيْد)، فإنَّك لوْ رفعْت زيْدا لكان فاعلا وصار الْمراد نفْي إحْسانه، ولوْ نصبْته لكان مفْعولا به وصار المراد التعجب منْ حسْنه، ولوْ جررْته لكان مضافا إليْه، وصار الْمراد الاسْتفْهام عنْ أحْسن أجْزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعْل فمثْل النهْي عن الفعْليْن جميعا أوْ عنْ الأول منْهما وحْده أوْ عنْ فعْلهما متصاحبيْن في نحْو قوْلك: (لا تعْن بالْجفاء وتمْدحْ عمْرا)(٣).

فإنَّك لوْ جزمْت (تمْدحْ) لكنْت منْهيا عنْه اسْتقْلالا، وصار الْمراد أنَّه لا يجوز لك أنْ تعْنى بالجفاء ولا إنَّ تمْدح عمْرا، ولوْ رفعْت (تمْدح) لكان مسْتأنفا غيْر داخل في حكْم النهْي، وصار المراد إنَّك منْهي عن الجفاء مأْذون لك في مدْح عمْرو، ولوْ نصبْته لكان معْمولا لأنَّ

(١) ينظر: نحو الفعل، الجواري/٣٣.

(٢) منحة الجليل، العلامة عبد الحميد، ١ /٢١٤

(٣) ينظر: فصول في اللغة والنقد/٢٨

المصْدرية وصار المراد إنَّك منْهي عن الْجمْع بيْن الْجفاء ومدْح عمْرو، وإنَّك لوْ فعلْت أيهما منْفردا جاز [١].

٢- علّة رفع الفعل المضارع

يكون الفعل المضارع مرفوعًا ما لم يسبقه ناصب أو جازم عند القدماء من النحاة واذا لم تتصل به نون التوكيد الخفيفة والثقيلة ونون الإناث اتصالاً مباشرًا عند ذلك يكون مرفوعًا[٢].

بيّن سيبويه علّة الرفع بقوله: "اعلم أنها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، او في موضع اسم مجرور او منصوب فأنها مرتفعة، وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها وكينونتها في موضع الاسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيد ذاك، وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك: زيد يقول ذاك. أما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه، فقولك: مررتُ برجلٍ يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحَسِبتُهُ منطلق، ومن ذلك ايضاً: هلاّ يقول زيد ذاك، فـ(يقول) موضع ابتداء، و(هلاّ) لا تعمل في اسم ولا فعل"[٣]، فيرى سيبويه إنَّ الأفعال ترتفع بالابتداء، لذا يجب نصبها اذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها اذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم[٤] .

---

(١) ينظر: فصول في اللغة والنقد /٢٨

(٢) ينظر: شرح قطر الندى/٥٧.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ١٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ١٥٢/٢ وعلل النحو /١٥١ و الخصائص، ١٩٨/١ وسر صناعة الاعراب، ٢٨٥/١ وشرح المقدمة المحسبة، بابشاذ ٣٤٦/٢ واسرار العربية/١٦٦ وشرح الكافية للرضي /٣٥ وشرح التسهيل، ١/ ٤٢ وشرح حاشية الصبان، ٤٥/١.

وابان المبرد (ت٢٨٥هـ) عن علّة الرفع بقوله: "اعلم إنَّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء، مرفوعة كانت أو منصوبة أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الاسماء هو الذي يرفعها، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كل حالٍ، وإنَّ كانت الاسماء في موضع خفض- فلها الرفع لأنَّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، فهي مرفوعة حتى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجزمها. وتلك عوامل خاصة لا تدخل على الاسماء، كما لا تدخل عوامل الاسماء عليها. فكُلٌ على حيالهِ"[١].

بينما ذكر الأنباري "بانه يرتفع الفعل لقيامه مقام الاسم" وأكد على إنَّ العامل في الرفع هنا عامل معنوي لا لفظي، فأشبه الابتداء، فكما إنَّ الابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما اشبههُ، فإنَّ قيل: هذا يُنقض بالماضي، فأنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع، قيل: إنَّما يرتفع لأنه لم يثبت له استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع، لأنه نوع منهُ، بخلاف المضارع فأنه يستحق جملة الاعراب للمشابهة مع الاسم التي حدّدها الانباري (بخمسة امور) فبان الفرقُ بينهما. وقال كل من الكسائي الكوفي والفرّاء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة.

وقد رَدّ الانباري رأي الكسائي والفراء بثلاثة اوجه وهي:[٢]

الوجه الأول: إنَّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على عوامل أخرى لأنه يرتفع بالزائد في أولها.

الوجه الثاني: أنه لا ينتصب بدخول النواصب عليه ولا يجزم بدخول الجوازم عليه، لوجود الزائد في أوله فلما نصب وجزم دلَّ على فساد رأي الكسائي.

---

(١) المقتضب، ٨٤/٢

(٢) ينظر: الانصاف، مسألة، ٧٤/ ٥٥٣.

الوجه الثالث: تُعدُّ هذه الزوائد جزء من الفعل لا تنفصل عنه بل هي من تمام معناه فلو أنها عاملة لكان ذلك يؤدي إلى أنَّ يعمل الشيء في نفسه وهذا محال.

أَمَّا من اختلف عن ذلك فهم البصريون يرون إنَّ المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم، والكوفيون يرون أنه يرتفع لتعرِّيه عن العوامل الناصبة والجازمة والكوفيون اختلفوا فيما بينهم كثيراً في هذه العلّة، فالأكثرين على تعريتهِ من العوامل الناصبة والجازمة نحو(يقوم زيد، ويذهب عمرو)، ومنهم الفرّاء وحذاق الكوفيين، ووافقهم الأخفش من البصريين، وتبعهم ابن مالك من المتأخرين، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله.[١]

وأمَّا ثعلب، وهو آخر اقطاب المدرسة الكوفية، فقد ذكر بأنَّ المضارع مرفوع بـ(المضارعة). واذا كان الفرد يدهش لرأي الكسائي حين يرى حروف المضارعة عاجزة عن عمل الرفع في المضارع، منصوبًا أو مجزومًا، على الرغم من ثبوتها فيهما، فأنه يجد نفسه حائراً امام كلمة (المضارعة) التي نادى بها ثعلب، فما تراها تعني أتكون عاملاً معنوياً يضاف إلى لائحة العوامل، أم هي لا تخرج عن كونها العامل الذي قال به سيبويه (ت١٨٠هـ)، أي مشابهة الاسم، نظراً لأنَّ مدلول المضارعة هو المشابهة[٢].

وذكر الهرمي "بانه لا يكون الفعل المستقبل إلّا مرفوعًا، حتى يدخل عليه ناصب من النواصب التي نذكرها، أو جازم من الجوازم التي نذكرها فإنَّ قيل وما الذي عمل في الفعل المستقبل الرفع .قيل رفع تشبيهًا بالمبتدأ، لأنَّه قد يكون في أول الكلام، كما يكون المبتدأ"[٣]

---

(١) ينظر: الانصاف، مسالة، ٧٤/ ٥٥٣.

(٢) ينظر: خطىً متعثرة على طريق تجديد النحو العربي/ ١١٩.

(٣) المحرر في النحو، ١٠٤٦/٣

إنَّ ما يُفهم من الهرمي إنَّ علّة الرفع هي إنَّ الأفعال لمّا ضارعت الأسماء ووقعت مواقعها استحقت الاعراب ورفعت تشبيهًا بعمل المبتدأ، لأنَّه يكون في بداية الكلام ويكون مرفوعا، وإنَّ الأفعال لمّا ضارعت الاسماء ووقعت مواقعها تكون بذلك استحقت الاعراب وأولوها الرفع لأنّه الأقوى، ومن ثم باقي حالات الاعراب.

إنَّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الاسماء، مرفوعة كانت أو منصوبة أو مخفوضة، فهي مرفوعة حتى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجزمها، أيّ خلوها من عوامل النصب والجزم وكان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء، وبذلك فإنَّ منطق اللغة يفرض الرفع مالم يسبق المضارع ما يغيرّ معناه التقريري في حال الإثبات.

ولابّد من الاشارة إلى أنَّ السيوطي أورد بعد إنَّ عدّد مختلف الاقوال في رفع المضارع رأي أبي حيان القائل بأنّه : "لا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي"[1] مما يدل على أنَّ رفع الفعل المضارع لا يحتاج لهذا الاختلاف في التعليل وأنَّ أصل الفعل المضارع يقتضي الرفع ما لم يسبق ما يغير معناه من الجازم والناصب أيّ بقاء حالة الاثبات فيه.

٣- علّة امتناع الفعل المضارع من الجر وقبوله الجزم

أبان سيبويه علّة امتناع الفعل المضارع من الجر وقبوله الجزم بقوله : " ليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال" [2] هذا الذي يعتمد عليه الاساس في امتناع الأفعال من الخفض وكل علّة تذكر في امتناع الأفعال من الخفض، فإنَّما هي شرح هذه العلّة وإيضاحها أو ناتجة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا حتى الكوفيين

(١) همع الهوامع/٤٣٧

(٢) كتاب سيبويه، ١٤/١

"أما قوله: (ليس في الأفعال المضارعة جر)، فالمضارعة عنده هي الأفعال المستقبلة التي في أوائلها الزوائد الأربع؛ الهمزة والياء والنون والتاء، كقولك: أقوم ويقوم ونقوم وتقوم والمضارعة المشابهة، وإنّما سمّاها مضارعة، لأنَّها ضارعت الأسماء التي أشبهتها، ولذلك أعربها. وإنما قال: وليس في الأفعال المضارعة جر فقصدها دون سائر الأفعال؛ لأنَّ كل فعل سوى المضارع عنده مبني غير معرب، وإنما كان في ذكر الجر، والجر إعراب، ولما كان إعرابا وكانت الأفعال سوى المضارعة مبنية غير مستحقة للإعراب، سقط السؤال عنها، وهو السؤال لم تخفض؟ وبقي السؤال عن الفعل المضارع الذي هو معرب. فكأَنَّه أجاب من سأله فقال له: إذا كان الفعل المضارع عندك معربًا، فلم امتنع من الخفض؟ فقال: لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه، معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"(١).

وقال صاحب كتاب الغرة ابن الخباز: "وشرحه إنَّ المجرور مضاف إليه، واقع موقع التنوين، لأنه زيادة في الاسم يقع آخرا، والأفعال لا يضاف إليها فامتنعت من الخفض لذلك. وتقريب هذا إنَّ يقال: لم تخفض الأفعال، لأنَّ الخفض لا يكون إلا بالإضافة والإضافة إلى الأفعال مستحيلة فامتنعت من الخفض لذلك"(٢).

ووضّح المبرد عن العلّة بقوله: "فاذا ثنّيت الفاعل في الفعل المضارع الحقته ألفاً ونوناً في الرفع...فأعراب المضارع الرفع، والنصب، والجزم: فالرفع بضمة حرف الاعراب، والنصب بفتحتهِ، والجزم بحذف الحركة منهُ، وذلك قولك في الرفع: هو يذهب يا فتى، وفي النصب: لن يذهبَ، وفي الجزم: لم يذهبْ... فإنَّ اردت جزمه حذفت النون، وكان النصب كالجزم. كما كان

(١) ينظر: الاصول، ١٩٧/٢

(٢) ينظر: الغرة، /١٠٨، همع الهوامع /٢٨٤

النصب كالجر في جمع الاسماء"[١] فكلام المبرد صريح في موافقة النصب للجزم في الحذف وحذف الحركة في الواحد هو كما وافق النصب الجر في الاسماء، لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الاسماء.

وأشار الزجاجي لعلّتينِ عن الأخفش في ذلك أحدهما: "لم يدخل الأفعال جر، لأنها ادلّة، وليست الادلّة بالشيء الذي تدل عليه. وأما زيد وعمرو واشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام اِلا بالإضافة"[٢] اما العلّة الاخرى فهي: "لا يدخل الأفعال الجر، لأنَّه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون الا بإضافة، ولو اضيفَ إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وجب إنَّ يقوم الفعل وفاعلهُ مقام التنوين، لأنَّ المضاف اليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما إنَّ التنوين زيادة، فلم يجزْ إنَّ تقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأنَّ الاسم لا يحتمل زيادتين، ولم يبلغ من قلة التنوين وهو واحد إنَّ يقوما مقامه، كما لم يحتمل الاسم الالف واللام مع التنوين"[٣].

وعلل الهرمي بذلك (بأنه إذا قيل ولم لايدخل عليه الخفض، لأنَّ الخفض لايكون إلا بحروف الجر ملفوظا بها او مقدره، وحروف الجر إنما جيء بها لإيصال معاني الافعال إلى الاسماء ولم يأت بها لإيصال معاني الأفعال إلى الأفعال فلذلك بطل دخولها على الأفعال ومن حيث ان الإضافة لاتكون إلا للملك والاستحقاق، والأفعال لاتملك سببا ولا تستحقه)(٤).

---

(١) المقتضب، المبرد ٤/ ٨٢-٨٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي/ ١٠٧-١٠٨.

(٣) نفسه / ١٠٧-١٠٨.

(٤)المحرر في النحو، ١٠٤٦/٣

واعتل لهذه العلة ابن الوراق (ت ٣٨١) والعكبري(ت ٦١٦)(١) اما ابن مالك فقد علّل تلك العلة قائلا: ولما كان المضارع شريك الاسم في الاعراب، فشارك الاسم في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال، وامكان التفريع عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيرهفانفرد به الاسم ، وجعل جزم الفعل عوضا مما فاته من الاعراب فتعادل، وذلك إنَّ الجزم راجح باستغناء عاملهِ عن تعلّقٍ بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتاً، بخلاف الجزم فأنه بحذف حركة او حرف فتعادلا بذلك"٢)

ومن خلال ما مرّ نرى بأنَّ الفعل المضارع يجزم بحالات هي: (٣)

١- **يجزم الفعل المضارع بالسكون اذا كان صحيح الاخر وغير مسند إلى ضمائر الرفع البارزة نحو قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ)(٤)**

٢- **يجزم الفعل المضارع بحذف حرف العلّة اذا كان معتل الاخر ولم يتصل بضمير نحو قوله تعالى: (وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ)(٥).**

٣- **يجزم الفعل المضارع بحذف النون اذا كان من الأفعال الخمسة نحو قوله تعالى: وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ)(٦) (وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ)(٧)**

فإنّ "قيل، ولم جزمت الأفعال، قيل دخل عليها الجزم، لأنها ثقيلة فخففت بالجزم(٨)، فإنّ قيل، ولم كان الجزم لا يخل بها ويخل بالأسماء، قيل، لأنَّ اعراب الأفعال لا يدل على معنى واعراب الاسماء يدل على معنى فكان جزم الاسماء يخل بها، اذا الاسماء لا تدل الاعلى الذات والمعاني مستفاده من الاعراب، والأفعال معانيها مستفاده من صيغها فصار اعرابها لا يدل على معنى فلذلك كان الجزم لا يخل بها.

وإذا كان آخر الفعل حرف علّة، من نحو يغزو، ويرمي، ويخشي، لم تتبين فيه الرفع فتقول .زيد يغزو، ويرمي، ويخشى، فلا تتبين الرفع في يغزو لأنَّ الواو الرفع عليها ثقيل، ولأنَّ الياء في يرمي الرفع عليها ثقيل ايضا والالف في يخشى لا تدخلها حركة قط[١] فلذلك لا تتبين الرفع مع حروف العلّة في هذه الأفعال، بل يحكم على موضعها فاذا دخل عليه ناصب انتصب الواو من يغزو، والياء من يرمي فتقول : ولن يرمي، بفتح الواو والياء، واما الالف فلا تتحرك بحال[٢]، وتحذف حروف العله من هذه الأفعال في الجزم فتقول، لم يغز، ولم يرم، ولم يخش فتحذف حروف العله للجزم[٣].

فعلّة امتناع الجر وقبول الجزم عند الهرمي هي إنَّ الفعل المضارع لا يدخل عليه الخفض لأنَّ الخفض يختص بالحروف، والمضارع فعل له معنى بنفسه، وحروف الجر إنَّما جيء بها لإيصال معاني الأفعال إلى الاسماء فهي بذلك تعد حلقة وصل، ولم يأت بها لإيصال معاني الأفعال إلى الأفعال فلذلك لم يصح دخولها على الأفعال اما قبوله الجزم، فلأنَّه الأفعال ثقيلة فخففت بالجزم . وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الاسماء جزم، فالأفعال المضارعة ضارعت الاسماء بذلك وامتنعت من الجر.

وبذلك فإنَّ الفعل المضارع لا يجر ابدا، فالكسرة من علامات الاسم لكن تظهر الكسرة على آخر الأمر الصّحيح وفي المضارع إنْ كان مجزوما بالسكون و ابتدأت الكلمة التي بعدهما بأل التعريف وذلك لمنع التقاء الساكنين مثال : لم يفتحِ الباب.

---

(١) ينظر: اسرار العربية/٣٢٢، وينظر: وهمع الهوامع، ١٨٤/١ والغرة، ابن الخباز/١٦٩.

(٢) ينظر: الاصول ١٦٤/٢، وينظر: واسرار العربية/٣٢٣ والغرة /١٦٩.

(٣) ينظر: الاصول ١٦٤/٢، وينظر: والغرة /١٦٩، همع الهوامع، ١٧٨/١.

المبحث الثاني/المبني من الأفعال

الأول : الفعل الماضي

١- علّة بنائه على الفتح

إنّ الحركة التي بني عليها الفعل الماضي هي الفتح وهو القياس فيه بعد خروجه عن مقتضى الأصل وهو السكون[١] وهو مبني ولا يسأل عن ذلك لأنه الأصل في الأفعال[٢]

قال سيبويه (ت١٨٠هـ) عن علته "بأنَّ الفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم : ضَرَبَ: وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه(فَعَلَ) و يسكنوا آخر (فَعَلَ) لأنَّ فيها بعض ما في المضارَعة، تقول: هذا رَجُلٌ ضَرَبَنا، فتَصِف بها النَّكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ . وتقول: إنْ فَعَل فعلتُ، فيكون في معنى إنْ يفْعَل أَفْعَلْ"[٣].

فالماضي فعلٌ كما إنَّ المضارع فعلٌ، وقد وقع موقعَ الاسماء في الوصف، كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يُسكِّنوا الماضي كما لم يُسكِّنوا من الاسماء ما ضارعَ المتمكن، ولا ما صُير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع مِن عَلُ، حرَّكوه؛ لأنهم قد يقولون من عَلٍ، فيُجرونه، وأمَّا المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: ابدأ بهذا اول، و يا حَكَمُ[٤]

ومن هنا نجد شبه الماضي بالمضارعة كما في الوصف وفي الصيرورة من المتمكن.

---

(١) ينظر: شرح اللمع/٧١

(٢) ينظر: الانصاف، ٥٢٤/٢، مسالة: ٧٣.

(٣) كتاب سيبويه، ١٦/١

(٤) ينظر: كتاب سيبويه، ١٧/١، واسرار العربية/٣١٥، وشرح المفصل، ٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور، ٤٧٨/٢، والتصريح، ٥٠/١، وشرح الاشموني، ١١٢/١.

وبيّن الرماني (ت٣٨٤هـ) عن علّته ببناء الفعل الماضي على الحركة "ضَرَبَ فعل غير مضارع مبني، لأنه جرى على أصله من غير عارض يخرجه عنه، وبني على الحركة لمقاربته المضارع من وجهين:

أحدهما: أنه يوصف به كما يوصف المضارع في قولك: مررت برجلٍ ضربنا أي بمنزلة يضربنا في الصفة. والوجه الآخر: أنه يقع موقع (إنَّ) اذا قلت: إنْ ضربتَ ضربتُ فهو في موضع إنْ تضرب أضرب. وبُني على الفتحة، لأَنَّه لما كان يطرد في كل ماض وجب إنَّ تختار له الفتحة لأنها أخف الحركات"[١]. واعتل الرمانَي لبناء الفعل الماضي على الفتحة بالخفة، وذلك إنَّ الفتحة أخف الحركات، فناسبت اطّراد الحركة في الفعل الماضي[٢].

ووضّح ابن الربيع (ت٧٠٤هـ) عن علته لبناء الماضي على الفتح بطرح السؤال الآتي((لِمَ لَم يبن الفعل الماضي على الأصل، وهو السّكون؟ ويجيب: بأنَّ الفعل الماضي وقع موقع الأسماء المعربة، ووقع موقع الفعل المعرب، فالأول كقولك: مررت برجل قام، فوقع موقع قائم، ومثال الثاني: إنْ قمتَ، والمعنى: إنْ تَقُم أقمْ، لأنَّ (إنْ) الشَّرطية لا تطلُب الماضي وإنَّما تطلُب المستقبل. فلَمَّا كان له بهذا مزِّية على صيغة الأمر بُني على الحركة، وزال السكون، ليكون له مزية في اللفظ، فختم تعليله بتخصيص البناء على الفتح دون غيره، فذكر إنَّ الفتح أخف الحركات ومتى وجب الانتقال في المبنى إلى الحركة، فالأولى الفتح)) [٣].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني/١١٩

(٢) ينظر: نفسه/١٢٠

(٣) العلل النحوية عن ابن ابي الربيع، ١٠٤

ويرى الهرمي "أنَّ الأفعال الماضية بُنيت على الفتح، لأنَّ الأصل في الأفعال البناء فحملت على الأصل وبنيت على الحركة، لمشابهته المستقبل وخصصت بالفتح طلبا للتخفيف"[١].

ويبدو من رأي الهرمي أنَّ علّة بناء الفعل الماضي هي علّة مركبة فالبناء عموما هو علّة مراعاة الأصل في الأفعال وهو البناء فحمل الماضي على الأصل المستحق للفعل، وعلّة بنائه على حركة وليس سكونا، لشبهه بالمضارع، وخصَّ بالفتح تحديدًا طلبًا للتخفيف.

فجاء البناء على الفتح لسببين الأول، لأنَّه أخفَّ الحركات التي تلائم الفعل الماضي والثاني لتمييزه عن البناء على السكون فاختيرت الفتحة هنا بدل غيرها من الحركات الاعرابية.

ويرى د. المخزومي إنَّ بناء(فَعَلَ) على الفتح يراد به الفعل الماضي مطلقا مجرداً كان او مزيداً [٢] كما في قوله تعالى : ﴿ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [٣].

ويرى الدكتور احمد رحيم أنَّ الأصل في الأفعال البناء على السكون، أَمَّا الماضي فبني على الحركة على خلاف الأصل واعتل لبنائه على الحركة بمشابهته للفعل المضارع، حيث اقتضت هذه المشابهة تفضيله على فعل الأمر، ويرى إنَّ الفعل الماضي مبني بالاتفاق، لأنَّه جاء على الأصل واختلف فيما بني عليه إِلَّا أَنَّ الراجح بنائه على الفتح في سائر احواله، فالدباغ اكتفى بتعليله في اختيار الفتحة في بناء الفعل الماضي بعلّة الخفة، وهي علّة الجمهور حيث

(١) المحرر في النحو، ١٠٤١/٣

(٢) النحو العربي نقد وتوجيه/١٢٢

(٣) البقرة/٤٠

ذهبوا إلى إنَّ القصد في تحريكه هو إنَّ يخرج عن مرتبة الساكن الذي هو فعل الأمر فلما كان الفتحة اخرجته عن ذلك وهي أخف الحركات لم يتجاوزها إلى غيرها [١].

٢- علّة عدم بنائه على السكون

ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) علة عدم بناء الفعل الماضي على السكون بقوله "إنَّ المستحق للإعراب من الكلام الاسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف فالأصل في الأفعال البناء، فالأصل في البناء السكون، الا إنَّ الفعل المضارع اعرب لعلّة، وجاء فعل الأمر على الأصل فبني على السكون، وخالف الماضي الأصل بأنَّ بني على حركة ولم يبنَ على السكون"[٢].

وهذا يعني إنَّ سبب عدم بناء الماضي على السكون عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) هو لأنَّه شابه المضارع المعرب بأنَّ كان يقع موقعه في النعت نحو : هذا رجل ضربنا فوقع موقع (يضرب) و(ضارب) أو يقع موقعه في الجزاء في نحو : إنْ فعل فعلت، فالمعنى : إنْ تفعل افعل، فلما ضارع المضارع بني على الحركة ليكون له مزية على ما لم يشبه المضارع وهو الأمر [٣].

وذكر المبرد علة ذلك قائلاً: "وكان حق كل مبني إنَّ يسكّن آخره، فحُرِّك آخِرُ هذا لمضارعته المعربة، وذلك أنه ينعت به كما يُنعت بها، تقول : "جاءني رجل ضربنا، كما تقول: "هذا رجل يضربنا، وضاربنا، وتقع موضع المضارعة في الجزاء في قولك: " إنْ فعلتَ فعلتُ"،

---

(١) التحفة السنية على الرسالة المقدسية، الدباغ، /٨٧

(٢) كتاب سيبويه: ١٥/١.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، ١٦/١ واسرار العربية/٣١٥ و شرح المفصل، ٤/٧ وشرح الجمل لابن عصفور، ٤٧٨/٢ والتصريح، ٥٠/١ وشرح الاشموني، ١١٢/١.

فالمعنى: إنْ تفعلْ افعلْ. فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الاسماء ما ضارع المتمكن، ولا ما جُعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن" [١]

ويبدو إنَّ سبب عدم بناء الفعل الماضي على السكون عند المبرد أَنَّه ضارع الفعل المضارع المعرب وحتى لا يكون شبيهًا بفعل الأمر الذي لا يوصف به ولا تقع مواقع المضارعة، فالمبرد موافق لسيبويه حتى في ايراده للعلّة وسبب البناء على الحركة هو لمشابهته المضارع المعرب الذي بدوره ضارع الاسم بوقوعه موقعه كان يقع صفة أو صلة وحالاً أو شرطاً ومسنداً بعد (كان وإنَّ، وظنّ واخواتها) بخلاف الأمر[٢] واعتمد هذه العلّة بعد المبرد وسيبويه جملة من النحاة[٣].

ونجد ابن السراج يقول "وإنَّما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع، نحو قولك : إنَّ قام قمتُ، فوقع في موضع إنَّ تقم، ويقولون : مررت برجل ضَرَبَ كما تقول : مررت برجل يضرب، فبني على حركة كما بني (اولُ) و(علُ) في بابه على حركة وجعل له فضيلة على ما ليس بمضارع المضارع عما حصل لأول وعل او من قبلُ ومن بعدُ فضيلة على المبنيات.[٤] ويبدو إنَّ تعليل سيبويه جاء تكاملا لما بعده من الآراء.

واشار السيرافي بقوله: " رأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : أوّلها المضارع المستحق للإعراب وقد اعرب، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة، فبقي على سكونه . وتوسط

---

(١) المقتضب: ٢/ ٢-٣، ٤/ ٨١-٨٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك الطائي، ٤٢/١.

(٣) ينظر: الاصول في النحو: ١٥٠/٢، علل النحو لابن الوراق، تحـ: د.محمود جاسم الدرويش: ١٢٥- المقتصد: ١٣٦/١، النكت: ١٢/١، اللباب: ١٦/٢، شرح المفصل: ٤/٧، مغني اللبيب: ١٤٤/١، حاشية الصبّان: ٩٥/١ .

(٤) الأصول في النحو : ١٥٠/٢.

الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر، ولم يعرب كالمضارع، وبني على حركة لما إنَّ المتحرك امكن من الساكن وكانت فتحة لما أنها أخف الحركات" [1].

ويرى الهرمي إن عدم بناء الفعل الماضي على السكون الذي هو الأصل لشبهه بالمضارع اذ كان يقع موقعه نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [2] فالفعل فزع بمعنى يفزع وهنا الشبه يلزم اثبات الحكم من باب المشابهة والحركة من احكام المضارع إلّا أنَّ حركة المضارع اعراب بينما حركة الماضي بناء فأعراب المضارع فرع على الاسم واعراب الماضي فرع على المضارع وإنَّ الفرع لابد أنْ تنقص عن الاصول في تتبع الحركات وكذا بالنسبة لفرع الفرع [3].

وإذا تتبعنا هذه العلّة عند الهرمي نجد أنه حُرّك آخره لمضارعته المعربة وذلك أنه ينعت بها تقول : جاءني رجل ضربنا، وهذه علة السابقين ولم يرد عليها شيئاً كما تقول : هذا رجل يضر بنا وضاربنا، وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك : إنْ فعلتَ فعلتُ، والمعنى إنْ تفعل أفعل .فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الاسماء ما ضارع المتمكن، ولا ما جعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن.

ويرى الدكتور احمد رحيم إنَّ الأصل في الأفعال البناء على السكون أمَّا الماضي فبُني على الحركة على خلاف الأصل واعتل لبنائه على الحركة بمشابهته للفعل المضارع، إذ اقتضت هذه المشابهة تفضيله على فعل الأمر، فالفعل الماضي مبني بالاتفاق؛ لأنَّه جاء على الأصل

---

(١) الكتاب : ١٦/١ .

(٢) النمل/٨٧

(٣) ينظر :المحرر في النحو، ٣/ ١٠٤٦

وهو ملازم للبناء على الحركة واشهرها الفتحة في بناء الفعل الماضي لعلّة الخفة فيه وهي علّة الجمهور حيث بينو إنَّ القصد من تحريكه هو أنَّ يخرج عن مرتبة الساكن الذي هو فعل الأمر فلما كانت الفتحة اخرجته عن ذلك، وهي أخف الحركات لم يتجاوزها إلى غيرها من الحركات الاعرابية[١].

ويرى الزهراني إنَّ علّة عدم بناء الفعل الماضي على السكون كون الفعل الماضي مبني في الأصل ولا يسأل عن ذلك لأنه الأصل في الأفعال كما جاء النحاة بهذا الرأي وإنَّ الفتح أخف الحركات التي يمكن إنَّ يُبنى عليها الفعل الماضي ومتى ما وجب الانتقال من المبنى إلى الحركة فالأولى الفتح فهذا من باب خفة الحركة لاسيما على الفعل الماضي[٢].

٣- علّة بنائه على الضم

أبان سيبويه عن علته فذكر" يُبنى الفعل الماضي على الضم اذا اتصلت به واو الجماعة والعلّة في ذلك لأنَّ الواو هنا حرف مدّ لا يكون ما قبلها إلا مضموماً فالعلّة عنده اوجبت بنائه على الضم بسبب مجانسة الواو وإنَّ لم يصرح بالمجانسة وهي علّة جعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إياه "[٣] .

وكشف ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)عن علته فذكر بأنَّ حرف الواو لا يكون ما قبله الا مضموم فالواو حرف المد وحرف المد لا يكون ما قبله الا مضموما، ويمكن إنَّ يقع في حيز علّة عامة وهي علّة المناسبة التي بينها وبين المجانسة عموم وخصوص مطلقا فكل مجانسة مناسبة وليس كل مناسبة هي مجانسة[٤].

---

(١) ينظر :التحفة السنية على الرسالة المقدسية/٨٩

(٢) ينظر : العلل النحوية/١٠٤

(٣) الكتاب، ٤/١

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٦/٧

وأيدت الدراسات الصوتية التعليل نفسه وأضافت إنَّ بناء الفعل الماضي على الضم عندما يتصل بواو الجماعة يرجع إلى حالة اضطرارية عارضة فرضها ما في واو الجماعة من قوة فالواو لا يصّح إنَّ يجاورها فتحة تمسكا بقانون تلاؤم الأصوات وانسجامها في العربية[١].

وأشار الى ذلك ابن جني بقوله: "فالواو تأبى أنْ يجاورها إلا الضم لقربه منها ومجانسته لها لأنَّ الحركات أبعاض الحروف"[٢] .

وتابعه الاردبيلي (ت٩٩٣هـ) بقوله : "فالفتحة بعض الألف والضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء وعليه فالواو لا تقبل إنَّ يجاورها إلا الضمة" [٣].

ولم يخرج الهرمي عن علة بنائه على الضم مخصوصًا بحالة اتصال الفعل الماضي بواو الجماعة وعلل ذلك بقوله "بانه لا يجوز ضم الفعل الماضي بحال إلَّا مع واو الضمير في الجماعة المذكرين، في قولك: ضربوا، استخرجوا"[٤].

ويفهم من كلام الهرمي بأنَّ بنائه على الضم يأتي بحالة واحدة فقط اختصَّ بها الفعل الماضي وهي إذا كان آخره واو الجماعة والتي تختص بالاتصال بالفعل فعند ذلك يتم بناء الفعل الماضي على الضم المقدر على آخره، وهذا الرأي وافق كل آراء القدماء فبناء الفعل الماضي على الضم في اللغة العربية في حالة واحدة، وتلك الحالة هي اتصال الفعل الماضي بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير رفع ساكن.

---

(١) ينظر: دلالة الالفاظ، ٢٠٩ والاصوات اللغوية /١٢٩

(٢) سر صناعة الاعراب، ١٧/١.

(٣) جامع المقدمات شرح الانموذج/٥٢٤

(٤) المحرر في النحو، ١٠٤٢/٣

ويرى الدكتور احمد الجواري أنَّ الرفع مرتبة الفعل عمومًا؛ لأنَّ الفعل دائمًا في موقع المسند فذا قيد مدلول الزمن فيه قيد ذاتيا أي بدون أداة وبني على أخف الحركات وهو الفتح وذلك هو الفعل الماضي فاذا أطلق من القيد الذاتي او اللفظي عاد إلى ما يستحق وهو الرفع فذا قيد مدلوله الزمني بالقيد اللفظي نزل عن الرفع إلى النصب تارة وإلى الجزم الذي يقطع عنه حركة الاعراب تارة أخرى(١).

ويرى الزوبعي إنَّ الفعل الماضي مبني على الأصل لأنَّ البناء أصل في الأفعال فقد بني على الحركات فكان أخفها هو الفتحة، ويُبنى الفعل الماضي على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة كقوله تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ ﴾ (٢) فالفعل الماضي (سجدوا) مبني على الضم، لاتصاله بواو الجماعة (٣).

(١) نحو الفعل/٢٤

(٢) البقرة/٣٤

(٣) ينظر: التعليل النحوي على التحفة السنية /٨٨

المبحث الثالث: علة بناء الفعل المضارع والأمر

أولاً: علة بناء الفعل المضارع

١- علّة بنائه على السكون إذا كان آخره حرف علّة

لم يذكر القدماء والمحدثون هذه العلّة بصورة كافية لذا تمَّ الاقتصار على رأي الهرمي.

وهي علّة انفرد بها الهرمي فالهرمي يرى بانه "اذا كان آخره حرف علّة فأنه يبنى على السكون ولم يتبين فيه الرفع، نحو: يغزو، يرمي، يخشى، فلا يتبين الرفع في (يغزو)، لأنَّ الواو الرفع عليها ثقيل، والياء (يرمي)، الرفع عليها ثقيل، أمَّا في الألف (يخشى) فلا تدخلها حركة قط، لذا لم يتبين الرفع مع حروف العلّة في هذه الأفعال، بل يحكم على موضعها"[١].

يتبين من كلام الهرمي بانه انفرد بهذه العلّة عن غيره من القدماء فهو يرى في حروف العلّة في نهاية المضارع بانها مبنية على السكون، فلم يتبين فيها الحركة على آخر حرف من حروف العلّة(الواو، الياء، والألف)، فكان بنائه على السكون .

(١) المحرر في النحو، ١٠٤٧/٣

ثانيا : فعل الأمر

١- علّة بناء فعل الأمر

أبان سيبويه عن علته بقوله: "والوقف قولهم: اضرب في الأمر لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة "[١] وهي علّة جاءت على وفق طبيعة اللغة بعيدة عن روح الجدل والفكر التنظيري الذي سببه اختلافهم في الأصل في الأفعال والاسماء، وعلى ما يبدو أنَّ هذا الاختلاف لا تترتب عليه أيَّ فوائد نحوية.

وبناء فعل الأمر على السكون أو حذف حرف العلّة من آخره سببهُ، من أنه يفقد شطراً كبيراً من معنى الفعلية ويلتحق من بعض الوجوه بحروف المعاني، فيستحق علامة البناء الأصلية الأولى، وهي السكون، وعلامات البناء هي الضم والفتح والكسر والسكون[٢] ونشير إلى أن المستحق للإعراب في الكلام الاسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف [٣] هذا هو الأصل الذي جاء عليه فعل الأمر .

وعللّ المبرد لهذه العلّة بقوله: "فأما إذا كان المأمور مخاطباً ففِعْلُه مبنيٌّ غير مجزوم وذلك قولك: اذهبْ، انطلق. وقد كان قوم من النحويين يزعمون إنَّ هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش لأنَّ الاعراب لا يدخل من الأفعال اِلا فيما كان مضارعاً للأسماء، وقولك: اضربْ، وقمْ ليس فيه شيء من حروف المضارعة، ولو كانت فيه لم يجز جزمه اِلا بحرف يدخل عليه فيجزمه" [٤].

---

(١) كتاب سيبويه: ٤/١

(٢) ينظر:نفسه ١٧/١.

(٣) ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧٧.

(٤) المقتضب : ١٣١/٢.

وأبان ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)عن علته في بناء فعل الأمر بقوله: "إنَّا قلنا ذلك لأنَّ الأصل في الأفعال كلها إنَّ تكون مبنية موقوفة الآخر وإنما اعرب الفعل المضارع منها ما في اوله من الزوائد الاربع، وكينونته على صيغة ضارع بها الاسماء فاذا امرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من اوله فقلنا اضرب، اذهب، افعل، اكتب فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعال إلى اصله من البناء استصحابا للحال الأولى"[١].

كما ذهب الرضي(ت٦٨٦هـ) إلى أن فعل الأمر مبني على السكون، إلَّا أنَّه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلّة والنون، كأمر المجزوم بـ(لام الأمر)، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، فزالت علّة الاعراب، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف (المراد به السكون) كما كان في الأصل محذوفاً للجزم[٢]، أي أنه معرب مجزوم بلام مقدرة وهو مقتطع من المضارع نحو: قمْ، اصلها: لِتَقُمْ فحذفت اللام للتخفيف وفيها حرف المضارعة وهو مذهب الكوفيين[٣].

وقد وقع النحاة[٤]، عند دراستهم فعل الأمر في خلاف واسع فقد ذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، واتخذوا من علّة سيبويه حجة لتعزيز مذهبهم[٥].

وإنَّ الإعراب على مذهب البصريين أصل في الاسماء فرع في الأفعال والحروف فما جاء من الاسماء معربا فهو على اصله ولذلك لا يسأل عن علّة اعرابه وما جاء منها مبنيا فهو

---

(١) شرح المفصل: ٦١/٧

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢٦٤.

(٣) ينظر : النكت: ٢٢/١-٢٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي، ١٤/٤ والفوائد الضيائية، ٢٣٢/٢ ومصباح الراغب، ٥٣٢/٢ وحاشية الخضري، ٦٠/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف، مسالة ٧٢ : ٥٢٤/١-٥٤٩،أسرار العربية : ٢٨٠.

خارج عن اصله فلذلك تطلّب علّة بناءه[١]، اما الأفعال فما جاء منها معربا تطلّب علته، لأنه خرج عن اصله ولا تطلب علّة ما جاء منها مبنيا لأنه على الأصل كما هو حال بناء فعل الأمر[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنَّه معرب مجزوم بلام مقدرة وهو عندهم مقطع من المضارع، فأصل (قم) (لِتَقُم) فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة[٣].

ويرى الكوفيون أنَّ الإعراب أصل في الاسماء والأفعال وفرع في الحروف وكل شيء خرج عن الاعراب من الاسماء والأفعال فعلته ابعدته عن اصله[٤].

ويرى الهرمي "إنَّ فعل الأمر مبني وإنَّ الأصل في كل امر أنه مقدر باللام، كقولك، اضرب، اخرج، والأصل: لتضرب، لتخرج، فحذفت اللام، لأنَّ المواجهة اغنت عنها، لكونك تخاطب حاضرا مع مشاهدتك له، فلما حذفت اللام بقي لفظ (تخرج، تضرب) فصار لفظ الأمر ولفظ الخبر واحدا، لأنه لا فرق بين قولك: تضرب يا زيد، وبين قولك: أنت تضرب يا زيد، اذا كنت مخبرا له بأفعاله لا مستفهما كما تصفه"[٥].

إنَّ علّة بناء فعل الأمر عند الهرمي لا تتجاوز آراء القدماء فهم يرون إنَّ الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال والحروف فما جاء من الأسماء معربا فهو على اصله ولذلك لا يسأل عن علّة اعرابه وما جاء منها مبنيا فهو خارج عن اصله فلذلك تطلّب علّة بنائه كما هو

---

(١) الأمر والنهي عند علماء العربية والاصوليين، ياسين جاسم المحميد/١٠٤

(٢) ينظر : الايضاح في علل النحو/٧٧ وشرح اللمع لجامع العلوم، ١١١/١.

(٣) ينظر : شرح الأشموني : ٣٢/١.

(٤) ينظر: الايضاح في علل النحو/٧٧.

(٥) المحرر في النحو، ١٠٥٧/٣

حال فعل الأمر، أما الأفعال فما جاء منها معربا تطلّب علته؛ لأنَّه خرج عن أصله ولا تطلب علّة ما جاء منها مبنيا لأنه على الأصل كما في بناء فعل الأمر.

ويرى الدكتور احمد الجواري أنَّ خلاف بناء فعل الأمر لا تترتب عليه ثمرة علمية لأنَّ فعل الأمر يلزم حالة واحدة لا يخرج عنها ولا يتحول وهي حالة السكون في آخره إنَّ كان صحيح الآخر ففعل الأمر مبني لزوال الاعراب منه وهو حرف المضارعة وفعل الأمر بذلك يلزم حالة واحدة وهي السكون أو حذف حرف العلّة وهذا مما يجعل بنائه أولى من اعرابه(١).

ويرى الدكتور علي ابو المكارم أنَّ بناء فعل الأمر يعود إلى أنه أحد ادلة التفنين النحوي والاستصحاب في اصطلاح النحويين مقتبس من المعنى نفسه الذي ذهب اليه الاصوليون إلى ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل(٢).

ويرى جاسم فريح الشباني " إنَّ مما يعزز اصالة بناء فعل الأمر هو بناء الفعل المضارع على السكون اذا اتصلت به نون الاناث وبناؤه على الفتح اذا اتصلت به نون التوكيد اتصالا مباشرا وذلك لأنَّ نوني الاناث والتوكيد الثقيلة والخفيفة مختصتان بالأفعال، وهما لا تتصلان بالأسماء فلما اتصلتا بالفعل المضارع عاد إلى اصله مبنيا، ولو لم يكن الأصل في الفعل البناء لما بني الفعل المضارع عند اتصاله بهذه العلامات الخاصة بالأفعال، وهذا دليل البناء في الأفعال العامة ولا يخص فعل الأمر وحده"(٣).

---

(١) ينظر: نحو الفعل/٥٨

(٢) ينظر: تقويم الفكر النحوي/٢٢٧

(٣) التعليل النحوي عند ابن يعيش/٨٣

الفصل الثاني

التعليل النحوي في النواسخ

المبحث الأول : إنَّ واخواتها

إنَّ مصطلح (الأحرف المشبهة بالفعل) اطلقه النحاة على بضعة أحرف ينصب بعدها المبتدأ ويرفع الخبر وهي: **إنَّ واخواتها** (إنَّ وأنَّ وليت ولعلّ ولكّن وكأنَّ)[١] :

ويسمي النحاة المبتدأ المنتصب بعدها اسمها والخبر خبرها نحو: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٢]

١ـ علّة عملها عمل الأفعال

يبدو أنَّ (إنَّ واخواتها) قد شبهّها النحاة بالأفعال من أمرين لفظي ومعنوي، في اللفظ بكونها ملازمة الاسم لأنَّها تدخل على المبتدأ والخبر، وبكونها على ثلاثة احرف فما فوق ومفتوحة الأواخر، وفي ذات المعنى لأنَّها تفيد معنى الفعل (التأكيد والتحقيق وما اشبه) وبما إنَّ منصوب الأفعال فرع في عملها عن مرفوعها اعطيت هذه الاحرف العمل الفرعي أي نصب الاسم، لأنها منحطة عن رتبة الأفعال فتعمل بشكل فرعي فلا تستحق العمل الأصيل [٣].

فقد ابان سيبويه عن علة ذلك في (باب الحروف الخمسة التي تعمل وفيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي في الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء...) قائلاً "...لا تصرف الأفعال كما إنَّ (عشرين) لا تصرف الأسماء التي اخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي اخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع وتنصب درهماً لأنَّه ليس من نعتها وهي مضاف اليه، ولم ترد إنَّ تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنَّه واحد بُيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، اذا قلت: هذا ضاربُ زيداً، لأنَّ (زيداً) ليس من صفة

---

(١) ينظر: معاني النحو: ٣٠٨/١.

(٢) المائدة/٩٨

(٣) ينظر: فلسفة المنصوبات/ ٤٠.

الضارب، ولا محمول على ما حُمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال وهي: إنَّ، ولكن، وليس، ولعلّ وكان" [١].

وكشف المبرد عن علة ذلك في (باب الاحرف الخمسة المشبهة بالأفعال) إذ يقول: "فهذه الحروف مشبهة بالأفعال. وإنما اشبهتها، لأنها لا تقع الا على الاسماء، ومنها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال، ولذلك بُنيت اواخرها على الفتح كبناء الماضي. وهي تنصب الاسماء، وترفع الاخبار، فتشبه من الفعل ما قُدّم مفعوله، نحو: ضَربَ زيداً عمرو" [٢].

واعتمد جماعة من النحاة كابن السراج وابن جني والعكبري والجرجاني وابن يعيش على هذه العلّة مشابهاً ممّا علله سيبويه أي "إنَّ واخواتها" أو كما يسميه النحاة –ماقُدِّم مفعوله– جعلها مشابهاً للفعل المتعدي اِلاّ أنه قدّم منصوبه على مرفوعه تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل أي إنَّ هذه الأحرف أعطيت العمل الفرعي فتنصب اسماً لتنحطَّ بذلك عن رتبة الأفعال وكأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل[٣]

ويرى الأنباري مشابهة (إنَّ واخواتها) الى الفعل من أربعة اوجه، اذ قال: (إنْ قال قائل: لِمَ عملت هذه الأحرف قيل: لأنها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه: الوجه اول: أنها مبنية على الفتح كما إنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح، والوجه الثاني: أنها على ثلاثة احرف كما إنَّ الفعل على ثلاثة احرف، والوجه الثالث: أنها تلزم الاسماء كما إنَّ الفعل يلزم الاسماء، والوجه الرابع: إنَّ فيها معاني الأفعال، فمعنى "إنَّ وأنَّ" : حققّتُ، ومعنى كان: شَبّهت:

(١) الكتاب: ١٣١/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٨.

(٣) ينظر: الاصول في النحو: ٢٧٨/١، اللمع/٩٢، سر الصناعة: ٢٩٩/١، المقتصد: ٤٤٤/١، شرح المفصل: ١٠١/١.

ومعنى (لكن) : استدركتُ، ومعنى : ليت، تمّنيتُ، ومعنى: لعلّ: ترجّيتُ، فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الاوجه الخمسة، وجب إنَّ تعمل عمله) [١].

وزاد الزجاجي في المشابهة المعتبرة الاتصال بالضمائر المنصوبة، وهذا عجيب، فإنَّ الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الاحرف اِلا بعد استحقاق العمل، فصحَّ إنَّ المعتبر ما اقتصرت على ما ذكره من لزوم (او اختصاص هذه الاحرف) المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، اِلا إنَّ هذه الاحرف لما كانت فروعاً كان في عمل الرفع والنصب، قدِّم معهُنَّ عمل النصب على الرفع تنبيهاً على الفرعية، لأنَّ الاصل تقديم الرفع، ولم يحتج الى ذلك في (ما) المحمولة على (ليس) لأنَّ فرعيتها ثابتة بنية الثبوت لعدم اتفاق العرب على اعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفي بـ(اِلاّ) أو تقدم الخبر أو وجود (إنَّ) فاستغنت عن عمل (كان) [٢].

ورأى ابن مالك إنَّ مشابهة هذه الاحرف للفعل بتلك الاوجه لا يعتد به، اِذ لو كان سكون الوسط معتبراً لم يعتدْ بـ(لكن)، لأنَّ وسطها متحرك، ولو فتح الآخر معتبراً لزم ابطال عمل (إنَّ وأنَّ وكان) عند التخفيف [٣].

ورأى الهرمي (إنَّ هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل المبتدأ اسما لها فتنصبه وتجعل الخبر خبرا لها فترفعه، نحو: إنَّ زيداً قائم، لعل اخاك قاعد، ليت بكرا قادم، وإنَّ الاصل من هذه الامثلة هو : زيد قائم، و بكر قاعد، و اخوك مقيم، مكونة من مبتدأ وخبر كلاهما مرفوع، فلما دخلت إنَّ واخواتها غيرت ذلك فنصبت المبتدأ ورفعت الخبر، فعملت هذه الحروف عمل الأفعال لأنَّها ضارعت الأفعال الماضية اي شابهتها من أربعة أوجه :

---

(١) اسرار العربية/٩٢.
(٢) ينظر: الايضاح في علل النحو/ ٤١٢
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٩٠.

الوجه الأول: إنَّ اواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي.

الوجه الثاني: إنَّ معانيها معاني الأفعال من حيث(إنَّ، أنَّ) معناها التوكيد، نحو : إنَّ زيد قادم، وليت معناها التمني وكان معناها التشبيه ولعل معناها الترجي ولكن معناها استدركت، فلما كانت معانيها معاني الأفعال اشبهتها.

الوجه الثالث: إنَّ هذه الحروف تدخل عليها نون الوقاية نحو: إنَّني والفعل المقابل لها، اكرمني، وهو الوجه الأقوى بالتشبيه.

الوجه الرابع: إنَّها تقتضي منصوبًا ومرفوعًا كما يقتضي الفعل المتعدي نحو: إنَّ زيدا قائم، كما في: ضرب زيد عمراً، والدليل على أنها تقتضي الرفع والنصب إنَّك لو قلت: إنَّ زيدا، وسكت لم يجز المعنى فكما تقول : ضرب زيداً وسكت عن الفاعل لم يجز ذلك)[1].

ويفهم من كلام الهرمي إنَّها شُبّهت بالأفعال لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فتقوم بنصب الخبر وتجعله اسما لها وتبقي الخبر مرفوعا، وإنَّ غياب اسمها أو خبرها لا يتمم معناها كما لو حذفت المبتدأ من الجملة الأسمية أو حذفت الخبر لم يجز ذلك، نحو: إنَّ زيدا جالس، ولعل اخاك نائم، وإنَّ الاصل من هذه الامثلة هو : زيد جالس، واخوك نائم، مكونة من مبتدأ وخبر كلاهما مرفوع، فلما دخلت إنَّ واخواتها غيرت ذلك فنصبت المبتدأ ورفعت الخبر، فعملت هذه الحروف عمل الأفعال لأنها ضارعت الأفعال الماضية اي شابهتها من حيث عملها، ولكنها تنحط عن درجة الفعل لأنها لا تتصرّف تصرف الفعل فيكون منها (بَفْعَل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر.

---

(١) المحرر في النحو، ٥٩٩/٢.

ورأى الدكتور مهدي المخزومي إنَّ مشابهة إنَّ واخواتها للأفعال يعود الى أنَّها مبنية على الفتح ومكونة من ثلاثة احرف كأصل تكوين الفعل (ف، ع، ل) ويمكن دخول نون الوقاية عليها أو نون العماد[١]، فنون الوقاية تحفظ آخر الفعل عن الكسر المشابه بالجر المختص بالاسم في كونه في آخر الاسم بطريق اللزوم لا لعروض التقاء الساكنين كالجر، فهي تتصل بالأفعال وجوبًا وبالحروف جوازًا، وذلك لتربطها بياء المتكلم، ولا تتصل نون الوقاية بأي ضمير آخر ويأتي مشابهة إنَّ واخواتها إنَّ فيها معاني الأفعال فهي عاملة لأنها اشبهت الفعل الذي هو اقوى العوامل، اشبهته في بنائها وعدد حروفها ولزومها الاسم واقترانها بنون الوقاية حين تتصل بها ياء المتكلم وتضمنها معاني الأفعال[٢].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي في إنَّ وأخواتها حروف ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فهي أحرف مشبهة بالفعل التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر وتدخل على الجمل الاسمية فقط فتنسخها، تنصب هذه الحروف المبتدأ ويُسمّى اسمها، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها (أي إنَّ عملها عكس عمل كان وأخواتها) والأحرف المشبهة بالفعل سميت بهذا الاسم لأنها تتشابه مع الأفعال في أمور عدة منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، وأنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، واتصال ضمائر النصب بها[٣].

---

(١) " إنَّ السبب في وضع نون الوقاية هو عدم جواز التقاء ساكنين في اللغة العربية فلا يمكن قول مثلاً: (كذبوي) و (يكذبوي)، لأن واو الجماعة حرف علّة ساكن والياء ساكنة كما في الاسم (كتاب) و سميت نون الوقاية لأنها تمنع التقاء ساكنين، ولكونها تقي الفعل من الكسر (تحفظه من الكسر). وعادة في الاعراب، تعرب نون الوقاية بلا محل لها من الاعراب لأنها لا ترفع ولا تنصب ولا تجر "

(٢) ينظر: الدرس النحوي في بغداد: ٥٧-٨٦

(٣) ينظر: معاني النحو، ٣ / ١٣٢

٢ـ علّة عدم تقديم خبرها أو اسمها عليها

كشف سيبويه عن ذلك بقوله : ((أنها عملت عملين: النصب والرفع نحو "إن اخاك زيداً" وهي لا تصرف تصرّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع، كما يضمر في (كان) فمن ثم فرّقوا بينهما. كما فرّقوا بين (ليس)، و(ما) فلم يجروها مجراها))[١].

فسيبويه يرى إنَّ هذه الاحرف لما كانت غير متصرفة تصرّف (كان) لذلك لم تبلغ قوتها ان تتصرف في معمولها، اذ كانت هي في نفسها لا تتصرف

وعلّة ذلك عند المبرد هي: ((فأما التقديم والتأخير، نحو: "ان منطلق زيداً" –فلا يجوز لأنها حرف جامد، لا تقول فيه: فَعَلَ، ولا فاعل، كما كنت تقول (كان): يكون، وهو كائن، وغير هذا من الامثلة . ولكن إنَّ كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً، أو غير خبر جاز، وذلك: "إنَّ في الدار زيداً، و"إنَّ في الدار زيداً قائمٌ" وإنَّ المسوّغ لعدم التقديم هو أنها حرف جامد لا بمثابة (كان) فالنحاة قد جعلوها مشابهة للفعل (ضربَ) لأنَّها فعل متصرف فيقولون: ضارب كما يقولون: كائن. أما (إنَّ) فلا يجوز إنَّ تتصرّف تصرّف (كان))[٢].

وممّن اعتمد علّة سيبويه والمبرد الجرجاني وابن يعيش وابن عصفور والرضي وابن هشام وابن مالك فهي لا تصرف تصرّف (كان) لذلك لم تبلغ قوتها في التصرف في معمولها، اذ كانت هي في نفسها لا تتصرف لذلك اتفقوا مع رأيهما[٣].

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/ ١٣١.

(٢) المقتضب: ٤/ ١٠٩.

(٣) ينظر: المقتصد: ١/ ٤٤٧، شرح المفصل: ١/١٠١–١٠٣، المقرب: ١١٨، شرح الرضي على الكافية: ١/٢٨٤، شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٥٨، شرح التسهيل: ١/ ٣٩٣.

أمّا الانباري فيقول في هذا الموضع: "...وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، لئلا يجري مجرى الاصل، فلما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بأن ضَعُف هذه الاحرف عن رتبة الفعل، وانحطاطها عن رتبة الفعل، فوقع الفرق بين الفرع والاصل..."[١].

ويرى الهرمي إنَّ حروف التشبيه (إنَّ واخواتها) تعمل عملا واحدا وهو نصب الاسم ورفع الخبر وكلها لا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا الفصل بينها وبين اسمها، إلّا أنْ يكون ظرفا او جارا ومجرورا فتقول من ذلك إنَّ زيدا قائم، هذا هو الصواب، فلو قلت: إنَّ قائم زيدا، لم يجز ذلك ايضا لأنَّك فصلت ب(قائم) وهو الخبر بين(إنَّ) وبين (زيد) الذي هو اسمها [٢].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي (إنَّ واخواتها) هي حروف مشبهة بالفعل فالتشبيه في اللغة العربية هو إلحاق شيء بشيء في وصف جامع باستخدام إحدى أدوات التشبيه، فتعمل العمل نفسه بنصب اسمها ورفع خبرها.

فلم يجز الهرمي تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولم يجوَّز الفصل بينها الاسم إلا إذا كان الخبر شبه جملة (جار ومجرور أو ظرف). مثال: إنَّ زيداً في الدارِ، هذا هو الأساس، لكن يجوز أن نقول: إنَّ في الدارِ زيداً، قدمنا شبه الجملة. ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [٣] فهنا عملها كان واحدا لم يتغير ولم يجز التقديم انف الذكر.

ويرى الدكتور ياسين جاسم المحميد أنَّ خبر(إنَّ واخواتها) في التقديم والتأخير ليس كأمر خبر المبتدأ في تقديمه على المبتدأ فأنه لا يجوز تقديمه على اسم إنَّ، في حين إنَّ النحاة جوّزوا تقديم الخبر على المبتدأ [٤].

---

(١) اسرار العربية: ٩٤.

(٢) ينظر: المحرر في النحو: ٦٠٦/٢

(٣) الغاشية/٢٥-٢٦

(٤) ينظر: الأمر والنهي عند علماء العربية والاصوليين، ياسين جاسم المحميد/١٠٤

٣- علّة دخول اللام على خبر(أنْ) المخففة.

ذكر سيبويه عن علة ذلك بقوله: (واعلم أنهم يقولون: "أنْ زيدٌ لذاهب"، و" إنّ عمرو لخير منك" لمّا خفّفتها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففّتها(بالكسرة)، والزمها اللام لئلاّ تلتبس بـ(أنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها، ومثل ذلك: قال تعالى: "وأنْ وجدنا اكثرهم لفاسقين"، واهل المدينة يقرأون : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ يخففّون وينصبون"[١]، ويضيف سيبويه " وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله، كما لم يغير عمل (لم يك) و(لم أبل) حين حذف"[٢].

وابان المبرد علّة ذلك في باب (إنْ) و(إنَّ) إذ قال: ((إنَّ تكون (إنْ) المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة، فاذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجزْ غير ذلك لأنَّ لفظها كلفظ التي في معنى (ما)، واذا دخلت اللام عُلِمَ أنها الموجبة لا النافية[٣]وذلك قولك: "إنْ زيدٌ لمنطلق"، وعلى هذا قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ، وقوله : قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، وقوله: قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ ﴾ ويضيف المبرد قوله: (...ومَنْ رأى النصب بها أو بالفتحة مع التخفيف قال: هما بمنزلة الفعل، فإذا خُفِّفتا كانتا بمنزلة فعل محذوف منهُ، فالفعل يعمل محذوفاً عَمَلُهُ تاماً. فكذلك قولك: "لم يكُ زيدٌ منطلقاً"، فعمل عمله والنون فيه))[٤].

وقال ابن جني: ((وإذا كانت (إنَّ) مشدّدة فأنت في ادخال اللام وتركها مخيّر، تقول: "إنَّ زيداً قائم"، و" إنَّ زيداً لقائم" فإنَّ خُفِّفت (إنَّ) لزمت اللام وذلك قولك: "إنَّ زيدٌ لقائم"، وقوله تعالى

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل أبو حيان الأندلسي، ج٥/ ١٧٢. وينظر: هود: ١١١ .
(٢) كتاب سيبويه: ٢/١٤٠.
(٣) المقتضب: ٢/ ٣٦٣. وينظر: الآية الاولى يس: ٣٢، والثانية الطارق: ٤، والثالثة الصافات: ١٦٧
(٤) المقتضب: ١/١٨٨-١٨٩، ٢/٣٦١.

: ﴿ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾ [1]، فعلوا ذلك لئلاّ تلتبس (إنَّ) المؤكدة بـ(إنَّ) النافية في قوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٖ ﴾ [2]، فهذهِ بمعنى (ما)) [3].

وقال ابن السراج: ((ولابّد من ادخال اللام على الخبر اذا خُففّت (إنَّ) المكسورة، تقول: "إنَّ الزيدان لمنطلقان"، "وإنَّ هذان لمنطلقان" كيلا يلتبس بـ(إنَّ) التي تكون نفياً في قولك: إنَّ زيد قائم آي: ما زيدٌ بقائم) فاذا خفّفتا كانتا بمنزلة فعل محذوف بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله))[4].

وذهب الكوفيون الى أنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب، وذهب البصريون الى أنَّها تعمل، واحتج الكوفيون لصحة مذهبهم بأنَّ (إنَّ) المشدّدة إنَّما عملت النصب لأنَّها اشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنَّها على ثلاثة أحرف، كما أنه على ثلاثة أحرف ولأنَّها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فاذا خُففت زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها، ومنهم من تمسك بأن قال: إنَّما قلنا ذلك لأن (إنَّ) المشدّدة من عوامل الاسماء، و(إنْ) المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي إنَّ لا تعمل المخففة في الاسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال، لأن عوامل الأفعال لا تعمل في عوامل الاسماء وبالعكس، واحتجّ البصريون لعملها بقوله تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ ﴾ [5]

(١) الطارق: ٤
(٢) الملك: ٢٠
(٣) سر صناعة الاعراب: ٢/ ٥٤-٥٥.
(٤) الاصول في النحو: ٢٨٥/١.
(٥)الانصاف، مسالة: ٣٤، ١٥٩/١.

ويرى الهرمي أنَّ (إن) تكسر في اربعة مواضع وهي في سائر الكلام مفتوحة وهذه المواضع هي: [1]

((**الأول**: الابتداء، نحو: إن زيدا قائم، وإن بكرا قاعدا، فهذه مكسورة، لا يجوز فتحها، لأنها وقعت في أول الكلام مبتدأة، اذ لو حذفتها كانت: زيد قائم، وبكر قاعد، فلذلك كانت مكسورة، لأنَّها وقعت في محل الابتداء، قال تعالى: ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ﴾[2]، ويا زيد إنَّ عمرا منطلق، ولو حذفت (إن) قلت: يا زيد عمرو منطلق، فقس على ذلك واكسرها في كل موضع تكون مبتدأة.

الثاني: أن تقع بعد القول، نحو: قال زيد: إن زيدا منطلق، وإن عبد الله سائر، قال تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[3]، فكسر (إن) بعد القول في هذا كله.

الثالث: إنَّ تقع في جواب القسم، فتكون مكسورة، نحو: والله إن زيد قائم، فالله قسم، وإن زيدا قائم، جواب القسم، والاحسن في جواب القسم كسرها، وإنَّ كان قد جاء الفتح على اضمار فعل.

الرابع : اذا كان في خبرها اللام، نحو: ان زيد لقائم، و ان بكرا لخارج، و ان الله لسميع الدعاء، فلا يجوز فتح ان مع اللام، نحو: ظننت إنَّ زيدا قائم، بفتح (انَّ) يكون(ظننت) فعلا وفاعلا، و(انَّ) مفعولة في موضع نصب، وتسد هي واسمها وخبرها مسد المفعولين ولا يجوز كسر(إن) مع الظن، فاذا دخلت اللام في الخبر، قلت: ظننت إنَّ زيدا لقائم فتكسر (إن) لأجل اللام وتكون (ظننت) معلقة عن العمل مع اللام اي لا عمل لها في الظاهر))[4].

---

(١) ينظر: المحرر: ٦٢٩/٢

(٢) ال عمران/٤٥

(٣) ال عمران/٤٢

(٤) المحرر: ٦٣٠/٢

((وأما (أنَّ) المفتوحة فهي اسم يحكم على موضعه بالإعراب، الرفع والنصب والجر، فتقول في الرفع يعجبني أنّك خارج ف(يعجبني) فعل ومفعول، و(أنَّ) فاعل يعجب في موضع رفع والكاف اسمها و(خارج) خبرها، وتقدير الكلام يعجبني خروجك، الا ترى أن (خروجك) فاعل وهو قائم مقام(أن) فدل ذلك على أَنَّ موضع (أنَّ) المفتوحة رفع الفعل، وهو يعجبني، وإن (أنَّ) هي واسمها وخبرها مقدرة بتقدير مصدر.

وفي (أنَّ) المنصوبة، نحو: احببت إنَّك خارج، ف(احببت) فعل وفاعل و(أن) مفعول احببت في موضع نصب وتقدير الكلام احببت خروجك، ف(خروجك) مفعول وهو في موضع (أن) فلهذا كانت، بقولك: احببت إنَّك خارج مفعولة لأنها مقام الخروج، وفي (أن) المجرورة، نحو: عجبت من إنَّك خارج، فتقديره: عجبت من خروجك، ف(خروجك) مجرور بمن وهو قائم مقام(إنَّ) فلهذا كانت(أن)مجرورة بدخول من عليها[1] فهذا حكم(أن) المفتوحة ابدا، أنها تفتح اذا وقعت فاعلّة او مفعولة او مجرورة ويحكم على موضعها بما يقتضيه الاعراب، ولا يجوز إنَّ تأتي في هذه المواضع ب(إنَّ) المكسورة الهمزة لأنَّ (إن) المكسورة الهمزة حرف والحرف لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا.

وتفتح (أنَّ) بعد (لو)، نحو: لو أنَّ زيدا حاضر لأكرمتك ولا يجوز كسرها، وتفتح ايضا بعد(لولا) فتقول لو أنَّ زيدا حاضرا لا كلامتك، فهي بذلك مفتوحة ابدا بعد لولا، ولو))[2].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي أن (انَّ) تكسر(تخفف) في أربعة مواضع : الابتداء والقول والقسم واذا كان في خبرها اللام.

---

(١)المحرر : ٦٣١/٢

(٢) المصدر نفسه : ٦٣٢/٢.

وإن المكسورة(الخفض) لا يدخل عليها شيء من العوامل، نحو: عجبت من أنَّك ذاهب، بكسر الهمزة فلم يجز أن تدخل (من) على (إن) المكسورة، لأن (من) حرف، و(إن) حرف، والحرف لا يدخل على حرف وهذه احكام ان المكسورة بخلاف إن المفتوحة(النصب).

و(أنَّ)المفتوحة اسم، يُحكم على موضعه بالرفع والنصب والجر, وأنَّها تفتح بعد لو ولولا

و إنَّ (أنَّ) المفتوحة كانت اسم وخير دليل على ذلك بحسب راي الهرمي هو دخول علامات الاسماء عليها فتكون فاعلّة ومفعولة ومجرورة، ومن خلال اقترانها بذلك فهي معربة على ما يقتضيه موضعها الاعرابي.

ويمكن أن تكون همزة (انَّ) مفتوحة أو مكسورة، من خلال قاعدة عامة والتي تقرر فتح همزتها أو كسرها وهي : إذا صح إنَّ يُصاغ من إنَّ واسمها وخبرها مصدر يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً، فإنَّ همزة إن في هذه الحالة تكون مفتوحة، أما إذا لم يَجُزْ تحويلُها هي واسمها وخبرها إلى مصدر، فإنَّ همزة إن تكون بهذه الحالة مكسورة .

ويرى د. المخزومي أنَّ الكسرة في الأحرف المشبهة بالفعل تدل على أنَّ ما لحقته مضاف اليه او تابع للمضاف اليه وهو مسند لغوي صحيح مسند الى استقراء المخفوضات في العربية فحيث وجد الارتباط بين كلمتين، اي الارتباط الذي يمثل نسبة لا تعبر عن فكرة تامة وجد الخفض(١).

و يرى الدكتور عالم سبيط النيلي أنّ (أنْ) بمعنى (ما) و الأداة (لما) بمعنى (إلاْ) في قوله تعالى يرى بقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٢) فيكون تقدير الآية – حسب رأيهم– : "وما كل اِلا جميع لدينا محضرون" أي كلٌ مجموعون لدينا محضرون، إن هذه

(١) في النحو العربي/ ٧٦

(٢) ينظر: اللغة الموحّدة/٢٣٠.والآية: يس/٣٢

الافتراضات التي يخرّجها النحاة للنص لابّد إنَّ تؤدي في النهاية الى تغييب النص وتجريده و إفراغه من محتواه، واشكل على ذلك بالكثير اهمها الاشكال في التفسير وانتقال المعاني الذهنية الى الاعراب، والواجب إن الاعراب واجبهُ ايضاح المعنى وليس التطفّل على المعنى المسبق لدى المفسّر وانعكاس ذلك المعنى على الاعراب.

المبحث الثاني : كان واخواتها

كان وأخواتها أو الأفعال الناقصة "وقد سمّيت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها، أي لا تتمّ الفائدة بها والمرفوع بعدها، بل تحتاج مع المرفوع إلى منصوب" وتسمى افعال الكينونة او الوجود[١], وذهب آخرون الى أنها سميت ناقصة لأنَّها لا تدل على الحدث وإنّما تدل على الزمن فقط، وسائر الأفعال تدل على الحدث والزمن فكانت ناقصة لتجردها عن الحدث[٢]، ولنتأمل قليلاً ونستدرك على كلام النحاة الذين ادخلوا (ليس) في (كان واخواتها)، فيرى د. المخزومي إن بين (ليس) و(كان) بوناً (البَوْنُ)، وهو إن "ليس" بناء مركب و(كان) بناء مفرد، وليس مركّب من (لا وأيس) فهي دالة على نفي الوجود، وقد نزلت في الاستعمال نزلة الكلمة الواحدة، واستعملت استعمال الادوات، فانتهت الى أنها لا تدل الا على ما تدل عليه (لا) في النفي، وإنَّ احتفظت بخصائص الفعل الأولى، من اتصال بتاء التأنيث الساكنة، وضمائر الرفع "ليستْ، لسْتُ، ليسا، ليسوا، لسْنَ، الى غير ذلك، فأي جامع بعد هذا يجمع بين (ليس) و(كان) في باب واحد [٣].

١- علّة عدم استعمال(ليس)تامة مثل(كان)

معنى أنها تامة أي: تكتفي بمرفوعها فقط، ولا تحتاج إلى منصوب يكمل معناها (الخبر). وفي هذه الحالة يعرب مرفوعها (فاعلا) وبه يتم المعنى، ويكون الفعل (كان) تامًا عندما يأتي بمعنى (وجد) أو (حدث أي: تحقق وحصل).

مثال: نرحل حيث كان الماء، أي كان هنا بمعنى وجِدَ أي: نرحل حيث وجِدَ الماء.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان: ١/٢٣٥.

(٢) ينظر: معاني النحو: ١/ ٢٢٣.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه/ ١٧٩.

ولا تأتي كان وأخواتها كلها تامة بل هناك أفعال تأتي ناقصة دائما وهي: (ليس، ما فتئ – ما زال– التي مضارعها يزال–) وباقي الأفعال تأتي تامة[١]

بيّن سيبويه سبب عدم مجيء (ليس) تامة مثل (كان) التي هي ناقصة وتامة بقوله: ((فأما "ليس" فأنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثَمّ لم تتصرفْ تصرُّف الفعل الآخر))[٢] ويذكر الاشموني إنَّ هناك افعالاً أُلحقت بـ(ليس) في عدم تمامها، منها (زال وفتئ) مستشهداً بقول ابن مالك:

وما سواهُ ناقصٌ، والنقصُ في فتيءَ ليسَ زالَ دائماً قُضِي[٣]

وبيّن المبرد علّة عدم مجيئها تامة أيضاً بقوله: ((أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون الا في الأفعال فيها، نحو: لستُ منطلقاً، ولستَ، ولستما، ولستم، ولستُنَّ كقولك: ضربوا، وضربا، وضربْنَ. فهذا وجه تصرفها . واما امتناعها من التصرف فانك اذا قلت: ضرب، وكان –دللت على ما مضى، فاذا قلت: يضرب ويكون –دللت على ما هو فيه، وما لم يقع . وأنت اذا قلت: "ليس زيدٌ قائماً غداً"، أو الآن . أردت ذلك المعنى الذي في "يكون" فلما كانت تدل على ما يدلُّ عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم يُبْنَ بناء الأفعال من بنات الياء مثل باع))[٤].

ويرى الهرمي بأن "هذه الأفعال جميعها تعمل عملا واحدا وهو رفع الاسم ونصب الخبر، لا تختلف في أي شيء من ذلك، ماضيها ومستقبلها وحاضرها، وجميعها متصرفة، تقول: كان،

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٢–١٣، نحو التيسير: ٨٨، وشرح الاشموني: ٢٨٣/٢، وخزانة الادب: ٨/ ٤٨١، ٤٨٣، والمعجم المفصل: ٤٩٧/١.

(٢) كتاب سيبويه: ٤٦/١.

(٣) ينظر: شرح الاشموني: ٢٣٤/١، البيت رقم (١٥١) في الالفية: ٢٧٧/١.

(٤) المقتضب: ٤/ ٨٧.

يكون، سيكون، كن، لا تكن، واضحى، يضحي، بات، يبيت، وكذلك ما زال، ولم يزل، وما برح، ولم يبرح، فكل ذلك يعمل عملا واحدا، نحو: كان زيد واقفا، يكون زيد قاعدا، سيكون السعر رخيصا، ما زال زيد واقفا، وكذلك الباقيات تعمل عملا واحدا وتتصرف هذا التصرف وتعمل هذا العمل، إلا (ليس) فأنها لا تتصرف بماض ولا حاضر ولا مستقبل، بل تكون على حالة واحدة، لأنها وضعت للنفي، واشبهت (ما) التي حرف للنفي، فلذلك منعت التصرف، وإن كان بعض العرب قد يجعل(ليس) حرفا فيقول: ليس الطيب إلا المسكُ، فيجعل(ليس) حرف نفي، والطيب مبتدأ، و(إلا) حرف اثبات والمسك خبر عن الطيب، ومنهم من يجعلها حرف عطف، فيقول: قام زيد ليس عمرو، فيكون رفع عمرو بالعطف على زيد لا على أنه مرفوع ب(ليس) كانه قال: قام زيد لا عمرو"[1].

ويُفهم من كلام الهرمي أن (كان) واخواتها جميعها تعمل تامة وناقصة ألا (ليس) فهي لا تكون ألا ناقصة ولم ترد تامة، وعلّة ذلك عنده بانها لا تتصرف بماض ولا حاضر ولا مستقبل، بل وضعت على حالة واحدة، لأنها للنفي وقد أشبهت (ما) التي هي حرف للنفي، وعلّة الشبه بها منعتها من التصرف، فهي تعمل عملا واحدا وهو رفع الاسم ونصب الخبر، بماضيها ومستقبلها وحاضرها، وهي ناسخة لأنها لا تكتفي بوجود اسمها المرفوع، وتحتاج إلى خبرها المنصوب حتى يكتمل معنى الجملة وتتم الفائدة، وسميت ب النواسخ لأنها نسخت حكم الخبر وبالتالي فهي تغير في إعراب الجملة التي تدخل عليها.

ويرى د. المخزومي إنَّ من الخلط إنَّ نعدّ (ليس) في طائفة ما سمّوه بالأفعال الناقصة، اعني (كان واخواتها) فليس لها صلة بـ(كان) لأنَّ كان اثبات، و(ليس) نفي، ولأن (كان) فعل، و(ليس) فعل جامد شاذ تخلّف عن سائر الأفعال فأخذ يستعمل استعمال الادوات بعد تخلّيه عن

(١) المحرر في النحو، ٥٧٨/٢

دلالته على الحدث، فأي جامع يجمعها بها؟ وكان الذي حمل النحاة على عدّها في اخوات (كان) ما لاحظوه من نصب الخبر بعدها، ولا يكفي هذا الشبه اللفظي في تصحيح ما أقدموا عليه، فالعلّة التامة هي التي تشتمل على جميع ما يتوقف عليه المعلول بحيث لا يبقى للمعلول معها إلا أنَّ يتحقق، والعلّة الناقصة هي التي تشتمل على بعض ما يتوقف عليه المعلول في تحققه لا على جميعه، والدليل على عدم استعمال(ليس)تامة مثل(كان) أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون الا في الأفعال فيها، نحو: لستُ واصلاً، ولستَ، ولستما، ولستم، ولستُنَّ كقولك: فعلو، درسوا. .، واما امتناع (ليس) من التصرف فإنَّك اذا قلت: يكتب، وكان –دللت على ما مضى، فاذا قلت: يكتب ويكون –دللت على ما هو فيه، وما لم يقع . واذا قلت: ليس عمر قادما مستقبلاً، أو : ليس عمر قادما الان، فإنَّك بذلك أردت المعنى نفسه الذي في "يكون" فلما كانت تدل على ما يدلُّ عليه المضارع استغني عن ذكر المضارع فيها [1].

ويرى الدكتور احمد الجواري في (ليس) أنه فعل مجهول الاصل، لم يعد فيه من أصل مدلوله الا معنى النفي، ولم يبقَ فيه مما يدل على فعليته الا كونه على ثلاثة احرف مفتوحاً آخرها، ويضيف ايضاً إنَّ هذا اللفظ قد أُزيله معنى الزمن فلم يعد الا دلالتها اللغوية وهي دالة على معنى اذن، وهو مدلول الحرف، او معنى الحرف، والفعل فأنه اذا استعمل بمعنى الحرف فَقَدَ التصرف وهو قرين الاعراب في الاسماء، فأصبح جامداً، إنَّ ما طرأ على هذا اللفظ من التحول الى معنى الفعل الدال على الحدث، الى أنْ بلغ هذا الموطن الذي فقَدَ كل شيء، حتى

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٩.

اصبح يستعمل كالحرف، لا إثارةَ فيه لمعنى الفعل، ولا دليل على اصله الفعلي الا الشكل والمظهر: حروفه الثلاثة، وفتح آخرِهِ وتصحيح يائه مع موجب إعلالها[١].

٢- علّة عدم استعمال مصدر (كان) معها

تختص (كان) بأمور منها زيادتها، ومنها حذفها، ومن مواضع حذفها: بعد (أنْ) المصدرية فتحذف ويبقى اسمها وخبرها ويلزم عند حذفها (ما) بعد (أنْ) المصدرية نحو : أما انت منطلقا انطلقت معك، والأصل: إن كنت انطلقت معك، فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها فصار : أن انت منطلقا انطلقت معك، ثم أتي بـ (ما) بعد (أنْ) فأدغمت فيها فصار: أما انت منطلقا انطلقت معك[٢].

ولابد من ((أن تكون هناك علّة دعت العرب إلى المجيء بـ (ما) هذه بعد (أنْ) عند حذف (كان). وقد بيّن سيبويه تلك العلّة بقوله : فإنَّما هي (أنْ) ضُمِّت إليها (ما) وهي ما التوكيد ولزمت كراهية إنَّ يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء))[٣].

وهكذا فان سيبويه قد أوضح لنا تلك العلّة التي ألزمت (ما) بعد (أنْ) عند حذف كان وهي أنهم أتوا بها عوضا من حذف (كان) كراهية أنْ يخلوا بـ(أن) وهذا ما ذهب إليه شراح الألفية مثل ابن هشام، وابن عقيل، والأشموني وكذلك الشيخ خالد الأزهري[٤].

---

(١) ينظر: نحو الفعل: ٧٥-٧٨.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٩٦/١ ، شرح الأشموني: ٣٨٨/١ ، شرح التصريح: ٢٥١/١ ، ٢٥٧.

(٣) الكتاب: ٢٩٣/١-٢٩٤ .

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٦٥/١، شرح ابن عقيل: ٢٩٦/١، شرح الأشموني: ٣٨٨/١، شرح التصريح: ٢٥٧/١ .

وكعادة سيبويه في معظم تعليلاته يوضح العلّة بعلّة أخرى تشبهها وهي أكثر وضوحا من الأولى فنجده يوضح لنا علّة تعويض (ما) بعلّة أخرى قد تكون أوضح وهي تعويض الهاء في (الزنادقة) من الياء في (الزناديق)، وتعويض الألف في (اليماني) من الياء في (اليمني) . فلذلك إنَّ سيبويه يوضح المسألة أو الظاهرة النحوية بتعليلها ثم يوضح العلّة بحملها على شبيهتها وصولا منه إلى تعميق فهم القارئ وهذا ما يؤكد لنا تعليمية علل سيبويه[١].

ويرى الهرمي بأنَّ ((جميع النحاة مجموعون على أنَّ مصدر (كان) لا يستعمل معها من حيث إنَّ خبرها قد اغنى عن مصدرها، لأنَّ المصدر قد استنفدناه من الخبر، لأنَّك اذا قلت: كان زيدا قائما، فقد وقع قائما وهو الخبر في موضع قولك(كونا) الذي هو مصدر (كان) واغنى عنه، فلا فائدة في ذكر (الكون) مع ذكر الخبر، لأنَّ (الكون) إنَّما هو في الحقيقة القيام، فاذا ظهر القيام، اغنى عن ذكر الكون، بخلاف قولنا: ضربا الذي هو مصدر ضرب فأنه جاء مؤكدا لضربت لا غير، وعلى هذا قالت العلماء إنَّما لم يذكر معها مصدرها لأنَّ الدلالة عليه مستفادة من خبرها، من حيث اذا قلت: كان زيد قائما، فقولك(قائما) هو وقوع (الكون))[٢] وتسمى (كان) ام الباب لأنَّ جميعها تدخل تحت الكون، من حيث إنَّ كل فعل كائن، لأنها تتصرف في كلام العرب اكثر من باقي اخواتها، فلذلك سميت ام الباب"[٣].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي هو إجماع النحاة على إنَّ مصدر (كان) لا يستعمل معها من حيث ان خبرها قد اغنى عن مصدرها، لأنَّ المصدر قد استنفد من الخبر، فالدلالة مستفادة من خبرها فهي (كان) الاصل في الأفعال الناقصة ام الباب لأنَّ جميع الأفعال تدخل تحت الكون، من حيث إنَّ كل فعل كائن، لأنها تتصرف في كلام العرب اكثر من باقي اخواتها، والأصل في

(١) ينظر: شرح الاشموني: ٢٣٦/١
(٢) المحرر في النحو: ٥٨٤/٢
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٥/٢

الأفعال الناقصة إنَّ يأتي الاسم بعدها ثم يليه الخبر، ويجوز إنَّ يقدم الخبر على الاسم مثل قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [1].

٣- علّة عدم جواز الفصل بين كان واسمها الا بخبرها:

وضّح سيبويه عن علة ذلك بقوله: ((فمن ثَمَّ ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز لك الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في (كان) الاقتصار على المفعول الأول، لأنَّ حالك في الاحتياج الى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج اليه ثمّةَ)) [2]

وبيّن المبرد علته في باب الفعل المتعدي الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد، اذ قال: ((اعلم إنَّ هذا الباب معناه: الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتُخبر إنَّ ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك الى غيرك))[3].

واضاف في موضع آخر قائلاً: ((لا يجوز "كنتُ زيداً" لأنَّ الفعل إنَّما هو في المفعول الثاني، لأنَّ الثاني خبر الأول، ولا يكون أبداً الا بخبر))[4].

و علل ابن السراج ذلك بقوله: ((وإنما كان الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر، الفائدة في الخبر لا في المبتدأ)) [5].

ويبدو من كلام النحاة إنَّ (كان) إذا كانت ناقصةً لزمها الخبر أي عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها إلا بالخبر، نحو: "كان زيدٌ قائماً". أما إذا كانت تامة فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقة، ولا تفتقر الى الخبر، نحو : "كان زيد" وهي بمعنى: "حَدَثَ ووقَعَ"

---

(١) الروم/٤٧

(٢) كتاب سيبويه: ٤٥/١.

(٣) المقتضب: ٩٧/٣.

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ١٨٩.

(٥) الاصول في النحو: ٢١٦/١.

فهنا لزم وقوع الخبر لذات العلّة [١] والى ذلك ذهب ابن الوراق والجرجاني والانباري وابن يعيش[٢].

ويرى الهرمي الفصل بين كان اسمها الا بخبرها او بالظرف فإنَّ فصلت بينها وبين اسمها بغير خبرها قلت: كان طعامك زيد آكلا، بنصب طعامك على أنه مفعول لـ(اكل) لا تجوز هذه المسالة من حيث إنَّ (زيد) اسم كان واكلا خبرها وطعامك مفعول اكل، وقد فصلت به بين (كان) و(زيد) الذي هو اسمها، ولا يجوز ذلك بالإجماع، وكذلك باقي اخواتها.

فاذا قلت: (كان آكلا طعامك زيد، جاز ذلك لأنَّك قدمت آكلا وهو الخبر، وتقديم خبرها على اسمها يجوز، وتقول: كان طعامك زيد آكل، برفع آكل يجوز ذلك على إنَّ اسم كان مضمر فيها فلم يقع فصل في ذلك اذ كان اسمها مستترا فيها، تقديره: كان الأمر، وزيد مبتدأ وآكل خبره وطعامك مفعول آكل مقدم عليه ولم يقع فصل بين كان واسمها لكون اسمها مستتراً))[٣].

ويبدو من خلال نص الهرمي:

١- إنَّ عدم الجواز هو مطلق(بالإجماع)

٢- الفصل الجائز بين (كان) واسمها هو بالخبر والظرف وعدم الجواز الذي يقابله هو المفعول به وكان هنا العدم جاءَ لأنه متعلق لغيره.

فلا يجوز عند الهرمي الفصل بين كان واسمها إلا بخبرها أو بالظرف فإنَّ فصلت بينها وبين اسمها بغير خبرها كان غير صحيح من ناحية الكلام، ويمتنع تقدم الخبر على الفعل واسمه، لكن يجوز التوسط بينهما، أو التأخر عنهما ؛ وذلك إذا كان الفعل مسبوقا بأداة لها

---

(١) ينظر: اسرار العربية: ٨٨.

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق،/٣٩٨ و شرح المفصل: ٧/ ٨٢-٨٦ و المقتصد: ١/ ٤٩٩ و اسرار العربية: ٨٨.

(٣) المحرر في النحو: ٥٨٥/٢

الصدارة في الكلام، ولا يجوز الفصل بين الأداة، وبين الفعل . نحو : هل صار الماء ثلجا، فلا يجوز تقدم الخبر على " هل " ؛ لأنَّ لها الصدارة، فلا يصح إنَّ نقول : ثلجا هل صار الماء، ولا على " كان " لئلا نفصل بين هل والفعل، فلا يصح إنَّ نقول : هل ثلجا صار الماء، ولكن يجوز أن نقول : هل صار ثلجا الماء، بعدم وجود المانع من التوسط .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن المفعول الثاني من (كان واخواتها) هو منصوب على الحالية وليس على المفعولية لأنَّ الفعل يقع على الأول، وليس له شأن بالثاني نحو قولنا: "كان الطالبَ ناجحاً"، فالفعل وقع على "الطالب" ولم يقع على نجاحه، وكلمة "ناجحاً" قد بيّنت حال "الطالب" وتتعلق به ولا علاقة لها بالفعل "كان"[١].

رأى الدكتور فاضل السامرائي وجوب توافر اسمها وخبرها ولا يجوز الفصل بينها وبين اسمها الا بخبرها، وكان واخواتها لا تدخل على الخبر إذا كان جملة طلبية، فلا يقال (كان زيد أضربه)، وشرط ما تدخل عليه، صار وما بمعناها، ودام وزال، وأخواتها، زيادة على ما سبق، إنَّ لا يكون خبره فعلا ماضيًا فلا يقال: (كان زيد علم)، وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الأخبار، والماضي يفهم الان قطاع، ويلزم وجود خبرها اذا كانت ناقصة، نحو: "كان زيدٌ قائماً". وهنا تم توفر اسمها وخبرها ولا يجوز الفصل بينها وبين اسمها إلاَّ بخبرها [٢].

٤- علّة جواز تقديم خبر(كان)على اسمها

النواسخ هي مجموعة من الأفعال الناقصة التي تدخل على الجملة الاسمية، فتغير حكم المبتدأ والخبر، فتبقي المبتدأ مرفوعًا ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وسنذكر علّة جواز تقديم خبر(كان) على أسمها.

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه/٣٢

(٢) ينظر: معاني النحو: ١٨٩/١

بيّن سيبويه علّة ذلك بقوله: ((وإن شئت قلت: "كان اخاك عبد الله"، فقدّمت وأخرّت كما فعلت ذلك في (ضرب) لأنَّه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب) الا اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد))[١].

فسيبويه يجعل (كان) كـ(ضرب) وقبل هذا ذكرنا إنَّ النحاة قالوا بنقصان (كان واخواتها) وأنها لا تدل على الحدث بل دلالتها على الزمن فقط، فعند سيبويه يجوز تقديم خبر كان على اسمها، وذلك قولك : كان أخاك عبدُ الله، فقدمت الاسم وأخرتَ الخبر [٢].

وبيّن المبرد علّة ذلك في باب (الفعل المتعدي الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) اذ يقول: ((وذلك الفعل: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وظل... وما كان في معناهنّ. وهذه افعال صحيحة كـ(ضرب)، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان الى معنى واحد. وذلك إنَّك اذا قلت: "كان عبدُ الله اخاك" فالأخ هو (عبد الله) في المعنى، و(كان) فعل مُتّصرّف يتقدّم مفعوله ويتأخرّ)) [٣]، فالمبرد هنا يجعل (كان) كالفعل (ضرب) ويشبهه بالفعل المتعدي الذي يرفع فاعله وينصب مفعوله.

وممن اعتمد هذه العلّة ابن الوراق الذي رأى إنَّ علّة جواز تقديم خبر(كان)على أسمها من حيث الاسم المرفوع في هذه الأفعال يكون قد شبّه بالفاعل، والخبر شبّه بالمفعول، ومن شرط المفعول أنه يجوز أن يتقدم الفاعل والفعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكان تقديم الخبر على الفعل تشبيهاً بالمفعولات، وامتنعنا من تقديم الاسم، كما امتنعت من تقديم الفاعل[٤].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٤٥.
(٢) ينظر :المصدر نفسه: ١/٤٥.
(٣) المقتضب: ٤/ ٨٦-٨٧.
(٤) ينظر: علل النحو لابن الوراق/٢٠٠.

وقال الانباري : بقوله ((وإنما جاز ذلك لأنها لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول وأسماؤها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبها به"، والى ذلك ذهب ابن مالك))[١].

وقال ابن يعيش ((اعلم أن هذه الأفعال لما كانت متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية ومشبهة بها جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير))[٢].

فيتضح من ذلك أن مشابهة كان للأفعال هي التي جوزت تصرفها تصرف الأفعال فهي تشبه الأفعال بدخول علامات الأفعال عليها نحو : (قد، والسين، وسوف) وتتصرف تصرف الأفعال نحو : كان، يكون فهو كائن وكن ولا تكن، فهذه علّة مشابهة [٣].

ويرى الهرمي "إنَّ هذه الأفعال في جواز تقديم اخبارها عليها وامتناعه على اربعة اقسام:[٤]

الأول: خبر لا يكون الا مقدما ويجوز تأخيره: وهو : اذا وقع الخبر استفهاما، نحو: من كان ابوك، اين كان بيتك، متى كان قدومك، ف(من، اين، متى) اخبار ل(كان) مقدمة عليها، وما بعدها اسماؤها، ولا يجوز تأخير الخبر هنا لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام.

الثاني: خبر لا يجوز تقديمه بلا خلاف: وهو خبر ما لزم اوله(ما)، نحو: ما زال زيد قائما، فهذا لا يجوز، لأنَّ الخبر فيه مؤخر، ولو قدمته فقلت: قائما ما زال زيد، لم يجز وكذلك : خارجا ما دام عمرو، لا يجوز ايضا وكذلك باقي اخواتها، لأنَّ في اوله ما (وما) حرف وتقديم معمول الحرف على الحرف لا يجوز.

---

(١) ينظر: اسرار العربية: ٨٨، وشرح التسهيل: ٣٢٠/١.
(٢) شرح المفصل : ٩٧/٧.
(٣) ينظر: نفسه : ٩٦/٢.
(٤) المحرر في النحو: ٥٨٧/٢

الثالث: خبر في تقديمه خلاف: وهو خبر (ليس) نحو: قائما ليس زيد فهناك من يجيز هذه المسالة فيقول: ليس فعل على كل حال فيجوز تقديم معمولها عليها، وهناك من لا يجيز تقديم خبرها عليها، ويقول: ليس، فعل غير متصرف، فهو يشبه الحروف، فلا يتقدم معموله عليه.

الرابع : خبر يجوز تقديمه وتأخيره وتوسيطه وهو في سبعة افعال: كان، امسى، اصبح، اضحى، ظل، بات، صار، نحو: كان زيد قائما، وقائما كان زيد، كان قائما زيد"[١].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي إن هذه الأفعال في جواز تقديم اخبارها عليها وامتناعه على أربعة أحوال(خبر لا يكون الا مقدما ويجوز تأخيره، وخبر لا يجوز تقديمه بلا خلاف، وخبر في تقديمه خلاف، وخبر يجوز تقديمه وتأخيره وتوسيطه).

ويرى د. السامرائي أنَّ الأصل إنَّ تأتي بالفعل الناقص فاسمه فخبره فتقول مثلاً: "كان محمد قائماً"، شأن الفعل والفاعل والمفعول به. فاذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك السبب يقتضيه المقام كان تقول: "محمد كان قائماً" أو "كان قائماً محمد" أو "قائماً كان محمد" فقولنا: كان قائماً محمد" من باب تقديم الخبر على الاسم وذلك للعناية به والاهتمام لأنَّ الخبر ههنا اولى بالاهتمام من الاسم، وهكذا فأنه يجوز تقديم الخبر على اسمها[٢].

المبحث الثالث: المشبهات ب (ليس)

اختصّ عدد من الأفعال بدخولها على الجمل الاسمية، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، ومن بين هذه الأفعال (ليس)، واختلف هذا الفعل عن غيره من الأفعال الناقصة من ثلاثة أوجه:

١. يفيد النفي.

٢. عدم اختصاصه بالجمل الاسمية اذ قد يدخل على الجمل الفعلية كقول الشاعر بشامة بن حزن النهشلي: [٣]

وليس يهلك منا سيدٌ أبداً إلاّ افتلينا غلاماً سيداً فينا

---

(١) المحرر في النحو: ٥٨٨/٢

(٢) ينظر: معاني النحو: ٢٦٦/١.

(٣) جمهرة اشعار العرب/٤٦.

ويبدو أنه خلاف ما يراه ابن هشام، إذ إن (ليس) عند دخولها على الجمل الفعلية في قول العرب "ليس خلق الله" جواز احتوائها على ضمير الشأن [١].

٣. اختلاف النحاة في كونه فعلاً، اذ عده بعضهم حرفاً[٢].

وقد شبه النحاة عدداً من الاحرف بـ(ليس) من جهة اعمالها، وهذه الاحرف هي: (ما، لا، لات، إنَّ) اذ جوّزوا اعمال هذه الاحرف عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وخصّصوا لهذه الاحرف (باباً) اسموه (الحروف المشبهة بـ"ليس")[٣].

ونرى إنَّ هذه الأحرف على الرغم من شهرة عملها عمل (ليس) بين النحاة، لم نجد إنَّ هذه الشهرة تتناسب مع دوافع اعمالها في الأساليب العربية لسببين:

١.كثرة الاختلافات في اعمالها، فإنَّ القدماء والمحدثين لم يتفقوا على الشروط التي وضعت لإعمالها.

٢. اعمال هذه الاحرف مفتقر الى شواهد تعززه من النصوص العربية تصح إنَّ يقاس عليها، سوى ما استشهد به من اعمال (ما) النافية في قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٤] وقوله تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [٥].

(١) مغني اللبيب : ٢٩٤/١.
(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٣، مغني اللبيب: ٢٩٥/١.
(٣) شرح ابن عقيل: ٣٠١/١.
(٤) يوسف/٣١
(٥) المجادلة/٢

١- علّة عمل (ما) عمل (ليس)

(ما) النافية هي أحد أوجه (ما) الحرفية تدخل على الجمل الفعلية والاسمية. فمن دخولها على الجمل الفعلية قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ [١]، اما دخولها على الجمل الاسمية فللعرب فيه وجهان: [٢]

١. عاملة عمل (ليس) أي: ترفع الاسم وتنصب الخبر. كقوله تعالى: **(مَا هَذَا بَشَرًا)** [٣]، وهي التي اسماها النحاة (ما) الحجازية.

٢. غير عاملة: وهي التي يأتي الخبر بعدها مرفوعاً. نحو قوله تعالى: " **مَا هَذَا بَشَرًا**" برفع (بشر) وهي قراءة ابن سعود[٤]، وهي التي سماها النحاة (ما) التميمية،

خليلي لا والله ما القلب سالم وإنَّ ظهرت مني شمائل صاح[٥]

ابان سيبويه عن علته إنَّ (ما) ترفع الاسم وتنصب الخبر، لأنها اشبهت (ليس) من وجهين:

أ. أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما ان (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر.

ب. ان (ما) تنفي ما للحال، كما ان (ليس) تنصب ما للحال، يقوي هذا الشبه بينهما من هذين الوجهين، دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس) وقالوا أنها تعمل عمل (ليس) عند اهل الحجاز وغير عاملة عند بني تميم، وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء وممن وافقه من الجمهور هو الزجاجي والاشموني [٦].

وقد وضع النحاة الذين ذهبوا الى أعمال (ما) عمل ليس شروطاً هي:

---

(١) البقرة/١٦

(٢) معاني القرآن للفرّاء: ٤٢/٢، و الاصول في النحو: ٤/١، والمقتصد: ٤٢٩/١، والجنى الداني/٣٢٥، و شرح الكافية الشافية: ٤٣٤/١، والاحرف النافية العاملة عمل ليس/٣.

(٣) يوسف/٣١

(٤) ينظر: المحتسب: ٣٤٢/١، و الكشاف: ٢/ ٣١٧، ومعجم القراءات القرآنية ٢٤٢/٢.

(٥) ديوان طرفة بن العبد/١٧.

(٦) ينظر: الاحرف النافية/٤، كتاب سيبويه: ١٢٢/١ و شرح جمل الزجاجي: ٥٩١/١ و شرح الاشموني: ٢٥٤/١.

١. ان يراعى في اسمها وخبرها الترتيب. أي لا يقدم الخبر على الاسم.

٢. ان لا ينقص النفي بـ(لا).

٣. إنَّ لا تتكرر (ما) النافية.

٤. إنَّ لا يفصل بين (ما) وأسمها بـ(إنَّ) الزائدة[١]

وأما اهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) اذ كان معناها كمعناها، كما شبهّوا بها (لات) في بعض المواضع"[٢].

وقال ابن مالك: "ان اعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القديمة الحجازية وبها ورد القرآن – وإنما قال القديمة لان كثيرًا في لغة الحجاز إنَّما هو جر الخبر بالباء، فنقول: "ما زيد بقائم، وعليه اكثر ما جاء في القران، واما نصب الخبر فمن لغة الحجازيين القديمة"[٣].

فاذا كان ذلك صحيحاً فإنَّ هذه الظاهرة تكون قد تطورت من اعمال (ما) الى الاهمال او الى الاقتران بالباء (أي الخبر) وهو الاكثر[٤]، ونقل ابن مالك عن الفرّاء ان اهل نجد يجرون الخبر بعدها بالباء كثيراً، ويدعون الباء فيرفعونه، فجعل بعض النحويين هذا مذهباً ثالثاً في (ما). وضعف هذا الرأي بيّن لأن دخول حرف الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف ولكنه اقل منه في لغة اهل نجد فمذهبهما واحد[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٣٤ و توضيح المقاصد: ٣١٣/٣ و شرح المفصل: ١٠٨/١.

(٢) كتاب سيبويه: ٥٧/١، الخصائص: ١/ ١٦٨ .

(٣) شرح ابن عقيل: ١٥٣/١.

(٤) ينظر: دروس في المذاهب النحوية/١٢٥ وشرح ابن عقيل: ٣٠٢/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٥١/١ وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٣٩ و شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٦.

وكذلك الحال عند اهل نجد[١] ويرى الكوفيون إن نصب الخبر بـ(ما) لا بسبب اسقاط الباء، اذ ورد نصبه في القرآن الكريم في قوله تعالى: "ما هذا بشراً" وفي قراءة ابن مسعود يرفع (بشراً) [٢].

وقال الرضي وهو يقيم الحجة على ما ادعاه الفرّاء بما اورده بعض النحاة قال: ((الكوفيون: الاسماء بعد (ما) مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض، اعني: الباء" ليس بشيء لأنَّ الباء زائدة، فاذا لم تثبّت لم يحكم بكونها محذوفة وايضاً ليس المجرور بها مفعولاً، حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار))[٣]، ووصول الفعل اليه كما في قولنا مثلاً: "استغفرت الله ذنباً" وذلك لأن الناصب ليس ينزع الخافض، بل الناصب الفعل أو شبهه ينصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً، اذ لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدّر. واعتل ابن الوراق لذلك قائلاً –في باب ما–: ((فان قال قائل: ما الذي منع من تقديم خبر (ما) عليها؟ قيل له: لأنها حرف مشبه بالفعل، فلم تبلغ قوتها أن تتصرف في معمولها، اذ كانت هي في نفسها لا تتصرف[٤] والى ذلك ذهب ابن مالك والاشموني))[٥].

ويرى الهرمي إنَّما عملت ما عمل ليس لأنها اشبهتها من ثلاثة اوجه:

الأول: أنها نافية كما إنَّ ليس نافية.

الثاني: إنَّ النفي الذي في ليس وهو نفي الحال ونفي ما ايضا نفي الحال، فلو قلت: ليس زيد قائما، فإنَّما نفيت قيام زيد في تلك الحال التي هو فيها، فالحال هنا هي الساعة التي إنَّت فيها،

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٤٢/٢.

(٢) وهي قراءة (عاصم –المفضل– أبو معمر)، ينظر: الكشاف: ٦٩/١، البحر المحيط: ٤٠٦/١، معجم القراءات القرآنية: ٧٤/٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (ت٦٨٨هـ): ١/ ٢٦٨، شرح المفصل (ت٦٤٣هـ): ١٠٨/١، الانصاف (ت٥٧٥هـ): ١٤٤.

(٤) علل النحو ابن الوراق/٣٦٠، المقتضب: ٤٢٩/١، الجنى الداني/٣٢٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٥٤، شرح الاشموني: ١/ ٢٥٤–٢٦٤.

ليس هي الحال التي هي الهيئة التي تنتصب بعد تمام الكلام، وكذلك لو قلت: ما زيد قائما، فإنَّما نفيت قيامه في تلك الحال ايضا فلذلك استقوى شبه ما ب(ليس).

الثالث: إنَّ ليس تنفي الخبر، نحو: ليس زيد قائما، وكذلك ما تنفي الخبر ايضا، نحو: ما زيد قائما، فإنَّما نفيت القيام عن زيد، في ما وفي ليس ولم تنف زيد بنفسه، فلما اشبهت (ما) ب(ليس) هذا الشبه عملت عملها في المعرفة والنكرة [1].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي إنَّه هنا يقول بعمل ما عمل ليس فهي مشابهة لها ويتفق رايه مع راي (ما) الحجازية فهي عاملة عندهم، ويراها من حيث عملها أنها بثلاثة اوجه (إنَّها نافية كما أنَّ ليس نافية، و إنَّ النفي الذي في ليس وهو نفي الحال ونفي ما ايضا نفي الحال و ان ليس تنفي الخبر)، وان ما النافية هي تدخل على الجمل الفعلية والاسمية، فمن دخولها على الجمل الفعلية، فتكون نافية اما دخولها على الجمل الاسمية فللعرب فيه وجهان وهما: (ما الحجازية العاملة – ما التميمية المهملة) وان الهرمي يوافق بني تميم في رايهم بذلك من حيث الوجوه التي تم عرضها فقد اشبهتها من حيث النفي لا غير سواء في النكرة او المعرفة.

ونتيجة هذا الاختلاف في الآراء في عمل ما من عدمها فلا بد من الوصول الى نتيجة مرضية ووسطية فيها إذ إنَّ الدكتور مهدي المخزومي يقول: ((لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى نحو جديد، خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، مدروس وفق منهج يلائمه، مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس

(١) المحرر: ٦٤٧/٢

اللغوي، فعصفت بها، وانتهى الأمر بهذا الدرس إلى أنَّ يكون مصدر برم وضيق لا حد لهما))[١].

٢ـعلّة عدم اعمال (ما) عمل (ليس)

ذكر سيبويه علة ذلك بقوله: ((لم تقوَ (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر، فمعنى (ليس) النفي كما ان معنى (كان) الواجب، وكل واحد منهما اذا حددته فهذا معناه، فان قلت: "ما كان"، ادخلت عليها مـا)) [٢].

ويضيف سيبويه قائلاً: ((لأنها ليس بفعل وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرّف (إنَّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوته فكذلك (ما))[٣].

وابان المبرد عن علته بقوله : ((واما نقض الخبر فقولك: "ما زيد الا منطلق"، لأنَّك نفيت عنه كل شيء إلاَّ الآن طلاق. فلم تصلح (ما) إنَّ تكون عاملة في نقض النفي، كما لم تعمل في تقديم الخبر))[٤].

ويضيف المبرد في باب (ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه)، وهو حرف جاء لمعنى ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف، غير العوامل وذلك الحرف (ما) النافية إذ يقول: ((فان أدخلوا عليها ما يوجبها او قدّموا خبرها رجعت الى أنها حرف، فقالوا: ما "منطلق زيد". لأنها ترجع الى ان الكلام ابتداء وخبر، فصار بمنزلة قولك: "قائمٌ زيد" وانت تريد "زيد قائم" لا يكون التقديم إلا على ذلك، لأنَّ (ليس) فعل، وهذه ليست بفعل تقول: لستُ، ولسنا، وليسوا، ولسْنَ، ولا يكون شيء من هذا الاضمار في (ما)، ولكن لمّا اشبهت الفعل جرت

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه/٢٧

(٢) كتاب سيبويه: ٦١/١.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٦١

(٤) المقتضب: ١٩٠/٤.

مجراه ما كان على مجراه وفي موضعه، فلما فارقت ذلك لم يجزْ النقض فيها والتصرف، لأنها في نفسها غير متصرفة، ولا محتملة ضميراً))[١].

وابان الفرّاء عن علة ذلك بأن (ما) غير عاملة، ونصب (بشراً) في قوله تعالى (ما هذا بشراً) بإسقاط حرف الخفض (الباء). والأمر يبدو ان اختلاف الفرّاء في ذلك هو الذي حمل الفرّاء على هذا القول، على إنَّ الاغلب في نصب (بشراً) هنا هو بـ(ما) لا بسبب اسقاط الباء، كما وضع النحاة القائلون بأعمالها عمل (ليس) شروطاً وهذه الشروط هي: ١. أنْ يراعى في اسمها وخبرها الترتيب. ٢. أنْ لا ينتقض النفي بـ(إلا). ٣. أنْ لا تتكرر. ٤. أنْ لا يفصل بين (ما) واسمها بـ(إنْ) الزائدة [٢] .

واعمال (ما) مقتصر على اهل الحجاز واهمالها مقتصر على بني تميم، ويلغى اعمال (ما) الناصبة وجوباً بوضعين[٣].

١. إذا كان الخبر متقدماً على المبتدأ. نحو قول الشاعر:

وما خُذَّلٌ قومي فاخضع للعدا ولكنْ إذا أدعوهُمُ فهُمُ هُمُ[٤]

٢. انتقاض النفي بـ(الا) نحو قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [٥]وقوله: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ [٦].

وقول الشاعر كعب الغَنوي: [٧]

وما الشيبُ الا غائب كان جائيا وما القول الا مخطئ ومصيب

---

(١) المقتضب: ٤/١٨٩-١٩٠.
(٢) ينظر: شرح ابن يعيش: ١/١٠٨، شرح الكافية الشافية: ١/٤٣٤.
(٣) ينظر: الاحرف النافية/ ١٣.
(٤) اوضح المسالك: ١/٢٧٩، شرح الاشموني: ١/١٢٢، المعجم المفصل: ٢/ ٨٧٣.
(٥) ال عمران/١٤٤
(٦) ال عمران/١٨٥
(٧) ينظر: جمهرة اشعار العرب: ٢٤٩.

ومن نافلة القول الاشارة الى أَنَّ الفارسي قد زعم إنَّ دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة اهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، والأمر خلاف ما زعماه لوجوه:

١. إنَّ اشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيراً [١] ومنه قول الفرزدق:

لعمرُكَ ما معن بتاركِ حقِّهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتيسِّر

ولو كان دخول الباء على الخبر مخصوصاً بأهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم.

٢. ان الباء إنَّما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً، يدل على ذلك في: " لم اكن بقائم "وامتناع دخولها في نحو: "كنت قائماً" واذا ثبت كون المسوّغ لدخولها النفي فلا فرقَ بين منفي منصوب المحل او منفي مرفوع المحل.

٣. ان الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ(إنَّ) [٢] كقول الفرزدق: [٣]

يقولُ إذا أقلَوْلَى عليها واقردتْ ألاَ هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

ويبدو إنَّ (ما) لما كانت حرفاً عند بني تميم غير متصرف أجروها مجرى (هل) و(أمّا) لأنَّ الحرف غير مختص بنفسه – على حد ما زعم النحاة– ولما كانت (ما) تدخل على الاسم والفعل كحرف العطف وجب ان تكون غير عاملة. والى ذلك ذهب ابن الوراق والأنباري (ت٥٧٧هـ) وابن الشجري وابن الحاجب وابن هشام وابن عقيل وابن مالك والاشموني والازهري[٤].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٣٧، وينظر: المعجم المفصل: ٣٦١/١.

(٢) ينظر: الاحرف النافية/١٧.

(٣) جمهرة اشعار العرب/٨٦٣.

(٤) ينظر: علل النحو لابن الوراق /٣٠٢ و اسرار العربية/٩١ و الايضاح: ٢١٥/٢ و اوضح المسالك: ٣٧٤/١ و شرح ابن عقيل: ٤٤/١ و شرح التسهيل: ٣٥١/١ و شرح الأشموني: ٢٥٤/١ ،شرح التصريح: ١٩٦/١.

واختلف النحاة في هذه المسألة فذهب الكوفيون الى أن (ما) في لغة اهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون الى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها. اضافة الى أَنَّ الكوفيين يرون ان اقتران خبر (ما) بالباء هو الأصل، ثم تفرّعت عنه لهجة الحجازيين بالنصب، غير أنَّ ثمة روايات تشير الى أنَّ نصب الخبر بـ(ما) لم يكن شائعاً في شبه الجزيرة بل يكاد يكون معدوماً، حتى ان السيرافي ينقل عن الاصمعي أنه قال: "ما سمعتهُ في شيء من اشعار العرب [١].

ويرى الهرمي في عدم اعمال ما عمل ليس ثلاثة اشياء: [٢]

" الأول: أنها لا تنصب الا اذا كان خبرها منفيا متأخرا، نحو: ما زيد قائما، فاذا دخلت(إلا) على الخبر بطل عملها، فقول: ما زيد الا قائم، فترفع زيد بالابتداء وقائم خبره، و(الا) حرف اثبات لا عمل لها وبطل عمل ما بدخول (الا) لأنَّ النفي قد انتقض من حيث كانت(الا) موجبة للنفي.

الثاني: من نقصان (ما) عن (ليس) بانه اذا تقدم الخبر على الاسم بطل عملها، ورجع الى الابتداء والخبر، نحو: ما قائم زيد، فتكون ما نفي لا عمل لها وزيد مبتدأ وقائم الخبر، وهو مقدم عليه ولا يجوز نصب قائم اذا تقدم على الاسم، نحو: ما قائما زيد، لكان خطأ في ذلك لأنَّ (ما) لا تعمل اذا تقدم خبرها.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢١٥/١.

(٢) المحرر في النحو: ٦٤٩/٢.

الثالث: من نقصان (ما) عن (ليس)، إنَّ (إنْ) المكسورة المخففة تدل على (ما) فيبطل عملها، نحو: ما ان زيد قائم، فتكون (ما) نفيا، و(إنْ) زائدة كافة عن العمل، وزيد مبتدأ وقائم خبره، ويبطل عمل (ما) لدخول(ان) عليها.

ولا يجوز نصب قائم ما دامت (إن) معها، فإنَّ كانت (أن) وحدها، وليس معها (ما) وهي نافية، وقلت: ان زيد قائم، بمعنى ما زيد قائم، فقد قيل أنها تعمل عمل(ما)، وقيل لا تعمل، بل تكون حرف ابتداء وزيد مرفوع بالابتداء، وما بعده خبره"[1].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي من عدم اعمال ما عمل ليس بانها تنقص عن ليس بعدة وجوه(أنها لا تنصب الا إذا كان خبرها منفيا متأخرا، وإذا تقدم الخبر على الاسم بطل عملها، وإنَّ (إنْ) المكسورة المخففة تدل على (ما) فيبطل عملها).

فنلاحظ إنَّ للهرمي رأيين من حيث اعمالها عمل ليس ومن عدمها فنجده مرة يوافق الحجازيين في عملها وتارة اخرى يوافق التميميين، فهي لا تعمل عند بني تَمِيم، وتُسَمَّى (ما) التَّمِيمِيَّة ؛ يقولون : ما عمر قائمٌ، على أنَّ (عمر) : مبتدأ مرفوع، وقائم : خبر مرفوع ؛ ذلك لأنها حرف غيرُ مُخْتص لدخوله على الاسم، نحو: ما عمر قائمٌ، ولدخوله على الفعل، نحو : ما يقومُ عمر، والحرف الذي لا يختصُّ حقُّه فهو لا يعمل ولذلك نجد الهرمي يميل باتجاه آخر من خلال شروطه بعدم اعمالها عمل ليس.

يقول الدكتور فاضل السامرائي الذي يظهر لي أن (ليس) و (ما) ليستا متماثلتين في النفي تمامًا، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملان عملا واحدًا، وهما لنفي الحال عند الإطلاق، ولكن بينهما خلافا، وليس من حكمة العربية إنَّ تجعل

---

(١) المحرر: ٢/٦٥١.

أداتين مختلفتين متشابهتين تمامًا في المعنى، ولابد إنَّ يكون لكل واحدة منهما خصوصية ليست في الأخرى. فـ (ليس) فعل أو استعملت استعمال الأفعال (وما) حرف ولا يكون الفعل كالحرف والعربية كما يقول براجشتراسر[١] تميل إلى التفريق والتخصيص[٢].

إنَّ الذي يبدو لي أنَّ (ما) أقوى في النفي من (ليس) والذي يدل على ذلك أمور منها:

١. " استعملت العرب (ليس) استعمال الأفعال كما ذكرنا، فقالوا لست، وليسا، وليست وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية، والجملة المنفية بـ (ما) إسمية، والجملة الإسمية أثبت من الجملة الفعلية.
٢. وردت (ليس) في القرآن الكريم في واحد وأربعين موطنًا، اسمها نكرة، لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها بل كلها مجردة منها، في حين وردت (ما) في القران في واحد وتسعين موطنًا مرفوعها نكرة، كلها دخلت عليها (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد، وذلك كقوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ ﴾[٣].
٣. ورد خبر (ما) مقترنا بالباء الزائدة الدالة على التوكيد في ستة وسبعين موطنًا وورد في ثلاثة مواطن فقط غير مؤكد الزائدة وهي قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٤]، في حين ورد خبر (ليس) في ثلاثة وعشرين موطنًا مؤكدًا بالباء الزائدة، وفي خمسة مواطن مجردًا منها.
٤. إنَّ الجمل التي تحتاج إلى توكيد كثير استعملها القران منفية بما، كقوله تعالى {مالكم من إله غيره} ولم يرد مثل هذا التعبير في القران منفيا بليس وهذا من أهم المواطن التي تحتاج إلى التوكيد لأنَّ هـ في نفي الشرك.
٥. والذي يدل على أنها تفيد التوكيد أنها تقع جوابًا للقسم نحو (والله ما زيد بحاضر) وذكر سيبويه إنَّ قولهم (ما فعل) نفي لقولهم (لقد فعل)، مما يدل على إنَّ فيها توكيدا"[٥].

---

(١) الدكتور محمد حمدي البكري محاضراته في كتاب أسماه أصول نقد النصوص ونشر الكتب : ٦٥
(٢) معاني النحو: ٢٥٢/١
(٣) الاعراف/٥٩
(٤) يوسف/٣١
(٥) معاني النحو: ٢٥٦/١

الفصل الثالث

التعليل النحوي في الأسماء والحروف والضمائر

المبحث الأول : الأسماء

١- علّة بناء المنادى المفرد على الضم

يرى سيبويه وجلّ من النحاة بأنَّ المنادى يلحق بالمفعول به إضافة الى الاختصاص والإغراء والتحذير [١] .

فقد كشف سيبويه علّه ذلك بقوله: "والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب... ورفعوا المفرد، كما رفعوا (قبلُ، وبعدُ) وموضعهما واحد وذلك قولك: "يا زيدُ، ويا عمرو" وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبلُ" [٢] .

وإنَّ حقيقة (التنوين) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين اذ يقول سيبويه: "وزعم الخليل إنَّ الالف واللام إنَّما مَنعَهما إنَّ يدخلا في النداء من قبل إنَّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه اذا قال: "يا رجلُ"، "يا فاسق" فمعناه كمعنى : (يا أيّها الفاسق) و(يا أيّها الرجل)، وصار معرفةً لأنَّك اشرت اليه وقصدت قصْدهُ، واكتفيت بهذا عن الالف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: (هذا) وما اشبه ذلك، وصار معرفة بغير الف ولام، لأنَّك إنَّما اردت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الالف واللام، واستغني به عنهما- ومما يقوّي أنه معرفة تركُ (التنوين) فيه، لأنه ليس اسم يشبه الاصوات فيكون معرفة لم ينوّن، وينوّن اذا كان نكرة" [٣] .

وقال ايضاً اذا كان المنادى مفرداً معرفةً بُني على ما يرفع به نحو: "يا زيدُ"، و"يا رجل" بلا تنوين[٤].

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩١/١، المقتضب: ٤/ ٢٠٢، شرح المفصل: ١٢٧/١، شرح جمل الزجاجي: ٨٢/٢.

[٢] كتاب سيبويه: ٢/ ١٨٥.

[٣] المصدر نفسه: ١٨٥/٢-١٨٧، ١٩٧/٢-١٩٩.

[٤] ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٨-١٢٩ و معاني النحو: ٤/ ٦٩٨.

وعلّة ذلك عند المبرد تمثلت بقوله: "فإنَّ كان المنادى واحداً مفرداً /معرفة –بُني على الضم، ولم يلحقه تنوين، وإنما فُعِل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لايكون معرباً، وذلك إنَّك قلت: يا زيد، وياعَمرو فقد أخرجته من بابه، لأنَّ حدّ الاسماء الظاهرة إنَّ تُخبر بها واحداً عن واحد غائب، والمخبر عنهُ غيرها فتقول: "قال زيد" فـ(زيد) غيرك وغير المخاطب، ولا تقول : "قال زيد"، وانت تعنيه، أعني المخاطب. فلما قلت : "يازيد" – خاطبته بهذا الاسم، فأدخلته في باب ما لا يكون اِلا مبنياً نحو: انت، واياك، والتاء في قمتُ، والكاف في ضربتك، ومررتُ بك، فلما أخرج من باب المعرفة، وأدخل في باب المبنيّة –لزمهُ مِثل حُكمها، وبنيتهُ على الضم، لتُخالف به جهة ما كان عليه مُعرباً، لأنه دخل في باب الغايات" [1] .

وهذا يدل على أَنَّ بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم لشبهه بالغايات نحو (قبلُ)، و(بعدُ) ووجه الشبه إنَّ المنادى إذا اضيف أو نُكّر اعرب، واذا أفِردَ بُني، كما ان (قبلُ)، و(بعدُ) تعربان مضافين ومنكورتين، وتبنيان في غير ذلك، كما بُنيت (قبلُ) و(بعدُ) على الضم، لذلك بُني المنادى المفرد على الضم. اضافة الى إنَّ المنادى واقع موقع الضمير، لأنَّك اذا اردت إنَّ تحدث المخاطب عن نفسه تأتي بضميره فنقول : (قُمْتَ) و(ذهبتَ)، ولما كان النداء حال خطاب، والمنادى مخاطب، كان القياس في قولك: (يا زيدُ) إنَّ تقول: (يا إيّاك)، و(يا انت)، واستدلوا على ذلك إنَّ من العرب مَنْ يستعمل ضمير المخاطب على الاصل في نداء صاحبه، فيقول : (يا اياك) و(يا انت) اذا كان مُقبلاً عليه وأمِنَ اللبس أو الالتباس، فضلاً عن أنَّ المنادى قد يكون بعيداً عنك أو غافلاً عنك، فاذا تأديته بـ(يا انت) أو (يا اياك) لم يعلم أتخاطبهُ أم

[1] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٤–٢٠٥، ٢/ ١٧٤–١٧٥.

تخاطب غيره؟ فجئت بالاسم الذي يخصّهُ دون غيره فقلت: (يا زيدُ)، فلما وقع المنادى المفرد المعرفة موضع ضمير المخاطب المبني بُني [١] .

فالمبرد موافق لسيبويه من إنَّ سبب البناء هو مشابهة المضمرات، وممّن اعتمد هذه العلّة ابن السراج والسيرافي والانباري وابن يعيش وابن عصفور والرضي[٢] .

وذهب الكسائي الى أنَّ المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية والمعنوية، ولا يعني إنَّ التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى، فلا بّد من الاعراب، ثم إنَّا لو جَرَرناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المتصرف فرفعناه، ولم ننوّنه، ليكون فرقاً بينه وبين ما رُفِعَ بعاملٍ رافعٍ [٣] .

وإنَّ المنادى المفرد المعرفة يشبه كاف الخطاب، وذلك في ثلاثة أوجه، الخطاب، والتصريف، والافراد، فلمّا أشبه (الكاف) من هذه الاوجه وجب إنَّ يكون مبنياً كما ان (كاف الخطاب) مبنية[٤]. واحتجّ بعضهم بشبه المنادى للأصوات ومضارعته لها، لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنيّة، فكذلك ما أشبهها [٥].

ويرى الهرمي في المنادى المفرد بانه مبني على الضم، نحو: يا زيد، ويا بكر، والعلّة في بنائه أنه واقع موقع المضمر، فإنَّك اذا قلت: يا زيد، فكأنَّك قلت: يا أنت، فحذفت(أنت) واوقعت

---

[١] ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٥، شرح المفصل: ١/١٢٩-١٣٠ والمقتصد: ١/١٤٧، ٢/٧٦١-٧٦٧ و المقرب: ١٧٦.

[٢] ينظر: الاصول: ١/٤٠٥-٤٠٦، شرح كتاب سيبويه: ١/١٥٤ واسرار العربية: ٢٥ وشرح المفصل: ١/١٣٠ و شرح جمل الزجاجي: ٢/٨٦ و شرح الكافية: ١/ ٣٤٩.

[٣] ينظر: شرح الرضي: ١/٣٤٨ و الهمع: ١/١٧٢.

[٤] ينظر: الانصاف: ٢٧٥.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/١٨٥، اسرار العربية: ٢٤٤، شرح الرضي: ١/ ٣٤٩، ابو البركات بن الانباري ودراساته النحوية: ١٩٣-١٩٤.

(زيد) موقعه، ولأنَّك اذا قلت: يا زيد، كان معناه معنى الخطاب، فبان أنه واقع موقع(أنت) من كل وجه، فلما وقع موقعه، بنى لأنه كل اسم وقع موقع الضمير فهو مبني لا محالة، فلذلك جعلناه مضموما لئلا يلبس بإعراب المنادى، لأنَّ كل منادى في كلام العرب منصوب، فموضع هذا المفرد العلم النصب، لكونه مفعولا به في المعنى، فالتقدير بقول: يا زيد، أنادي زيد، وادعو زيد، فحذفت(أنادي، ادعو) واقمت قولك: (يا)مقام الفعل، فعلى هذا صار الاسم المنادى المفرد مضموما في اللفظ [١] .

فاذا قيل لم بني المفرد ولم يبنى المضاف؟ قيل: لأنَّ المفرد اشبه المضمر من حيث أنه مفرد مثله، لأنَّ قولك: (يا زيد) مفرد، و(يا أنت) مفرد، اما قولك: يا عبد الله، ويا غلام زيد، فأنه وإنَّ كان واقعا موقع المضمر، فليس بمفرد، فلذلك لم يبن، وبقى منصوبا على اصله [٢] .

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي بأنَّ المنادى المفرد مبني على الضم، لشبهه بالغايات نحو (قبلُ)، و(بعدُ) ووجه الشبه إنَّ المنادى اذا اضيف أو نُكّر اعرب، واذا أفِردَ بُني، والعلّة في بنائه أنه واقع موقع المضمر، فهو بذلك يوافق رأي النحاة القدامى كسيبويه والمبرد، وأنه قد بنى لأنه كل اسم وقع موقع الضمير فهو مبني لا محالة، فلذلك جعله الهرمي مضموما لئلا يلتبس بإعراب المنادى، لأنَّ كل منادى في كلام العرب منصوب، فموضع هذا المفرد العلم النصب، لكونه مفعولا به في المعنى، فعلى هذا صار الاسم المنادى المفرد مضموما في اللفظ.

ومن ذلك بُني المنادى المفرد على الضم، اضافة الى إنَّ المنادى واقع موقع الضمير، لأنَّك اذا اردت إنَّ تحدث المخاطب عن نفسه تأتي بضميره الذي ينوب عنه، فلما وقع المنادى المفرد المعرفة موضع ضمير المخاطب المبني بُني وهذه علّته عند الهرمي.

---

[١] المحرر: ٢/٧٤١

[٢] نفسه: ٢/٧٤٢

ويرى الاستاذ ابراهيم مصطفى إنَّ المنادى اذا لم يكن مضافاً كان المنتظر إنَّ يدخله (التنوين) اِذ لا مانع منهُ، ولكن التنوين يدل على التنكير، وقد يُراد أن ينادي معيناً يُقصد إليه كـ(محمد) و(يا رجل)، فيحذف التنوين، والعلّة في حذف التنوين اِرادة التعريف والقصد الى معين. فاذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب، أشتبه بالمضاف الى ياء المتكلم، لأنَّ ياء الاضافة قد تقلب في النداء ألفاً. تقول: (يا غلامي) و(يا غلاماً)، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة اليها فيقال: (يا غلامِ) و(يا غلامَ). ففرّوا من النصب والجر إلى الضم حيث لا شبهه بـ(ياء المتكلم) [١] .

وهو ينتهي في ذلك الى صياغة قاعدة، فيقول: "ويمكن صوغ هذه القاعدة في وضع أصح وأوضح من كلام النحاة، وأغنى عن تجديد اصطلاح خاص بهذا الباب، وهو: "متى أريد بالمنادى المنوّن معيّن، حُرِمَ التنوين الذي هو علامة التنكير، ومتى حُرِمَ التنوين ضُمَّ آخره فراراً من شبهة الاضافة الى ضمير المتكلم). وكانت قاعدة صحيحة دالة على روح العربية، ووجه ابانتها عن المعاني، واحتياطها لبعض اللبس. وقد وُفِّق النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لا حركة اعراب" [٢] .

ومما تجدر ملاحظته إنَّ الاستاذ ابراهيم مصطفى قد وهم حين ظنَّ أنه قد اهتدى قبل غيره الى أنَّ التنوين في باب النداء للتنكير وحذفهُ للتعيين [٣] .

وظنّ إنَّ النحاة لا يقبلون القول بهذه الحقيقة، يقول: " ولا يقبل النحاة إنَّ يكون (التنوين) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين، ولكنّ لفظهم يشهد به فيقولون: "تنوّن النكرة غير المقصودة، ولا تنوّن النكرة المقصودة، وهل معنى القصد في النداء الاّ أنَ تكون مريداً الى معين؟

---

[١] ينظر: احياء النحو: ٥٠-٦٢.

[٢] احياء النحو: ٦٢.

[٣] ينظر: اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٤٢-٢٤٣.

وكل ما عمله النحاة أنهم فرّوا من وصف النكرة بالتعيين أو التعريف وقالوا : "نكرة مقصودة"، ولا نريد أنَّ يخدعنا هذا الاصطلاح عن الحقيقة، فالمنادى المعيّن أو المصرّف يُمنع التنوين لتعيينه"[١].

ويرى د. المخزومي اذا كان المنادى مفردا معرفة سواء اكان معرفة قبل النداء، نحو: يا محمد ويا زيد، ام كان معرفة بالنداء نفسه، لأنه كان مقصودا بعينه من بين افراد امته على حد تعبير الخليل، وهو ما يسميه النحاة النكرة المقصودة ومعنى كونها نكرة مقصودة: اي أنها اصبحت معرفة، نحو: يا رجل ويا امرأة [٢] .

فالمخزومي يرى بانه اذا كان المنادى مفردا رفع ووصف هذا الرأي بانه إذا اختلف عن تعليل الخليل أسلوبا، فأنه يختلف عنه غاية أو نتيجة [٣] .

٢- علّة اتصال الميم بلفظ الجلالة

ابان سيبويه عن علّته بذلك قائلاً: "وقال الخليل (اللهم) نداء والميم ها هنا بدل من (يا) فهي ها هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها اِلا أنَّ الميم ها هنا في الكلمة، كما إنَّ نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان اولهما مجزوم والهاء مرتفعة، لأنه وقع عليها الاعراب. واذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبِل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صرت كقولك : "يا هناه". وأما قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [٤] فتقديره: "يا فاطرَ السموات والارض" [٥].

---

[١] احياء النحو: ٦٢.

[٢] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٧

[٣] نفسه : ٣٠٨

(٤) الزمر/٤٦

(٥) كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٦.

وابان المبرد عن علّته بقوله: "وزعم إنَّ مِثْله (اللهم) إنَّما الميم المشدّدة في آخره عِوضٌ عن (يا) التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنه نداء"[١] وهذا يعني إنَّ الميم عوض عن (يا) لأنَّ العِوَض ما قام مقام المعوَّض وأفاد إفادته، علماً إنَّ هذا المورد هو أحد الموارد التي استثنى منها النحاة من جواز حذف المناديات [٢].

وهو عند البصريين : (يا الله) فحذفت اداة النداء، وعُوّضَ منها (الميم) المشدّدة في آخره، وبُنيت (الهاء) على الضم لأنه نداء[٣]، ودليلهم على ذلك إنَّ (اللهم) يُفيد ما يفيده (يا الله) من معنى النداء، وإنَّ العرب لا تجمع بين أداة النداء والميم في (اللهم)، فدلّهم ذلك على أنَّ (الميم) عوض عن (يا)، لأنَّ العِوض ما قام مقام المعوّض وأفاد إفادته، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما اِلا في ضرورة الشعر وهذا من أصولهم [٤].

وذهب الكوفيون الى أنَّ (الميم) ليست عوضاً من (يا) التنبيه في النداء، وإنما هي بقية من جملة محذوفة، فأصل (اللهم) عندهم : (يا الله أُمّنا بخير)، اِلا أنه لمّا كثر في كلامهم استعمالها وجرت على السنتهم، حذفوا بعضها تخفيفاً، فأصبحت (يا الله أمَّ) (ثم حذفت الهمزة من فعل الأمر تخفيفاً، واتصلت (الميم) المشدّدة باسم (الله) فامتزجا وصار كلمة واحدة وذكر الفرّاء قائلاً: "اللهم كلمة تنصبها العرب... ونرى أنها كلمة ضُمّ اليها (امّ) تريد: (يا الله أُمّنَا بخير)،

---

(١) المقتضب: ٤/ ٢٣٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٦/٢، الاشباه والنظائر: ١/ ٣٣٨، الكشاف: ٤٢١/١، ٦٥٤، ٢٢٦/٢، شرح الاشموني: ١٤٧/٢-١٤٨.

(٣) ينظر: الاتقان: ١٥٣/١.

(٤) ينظر: الانصاف: ٢٩٠، اسرار العربية: ١٣١، شرح المفصل: ١٦/٢.

فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في (الهاء) من همزة (أمَّ) لمّا تركت انَّتقلت الى ماقبلها" [١] واحتجّ الكوفيون لذلك بقول الشاعر أميَّة بن أبي الصلت:

إنِّي اذا ما لَمَمٌ أَلَمَّا أقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا [٢]

فجمع بين (يا) والميم وهو ضرورة عند البصريين، ولو كانت الميم عوضاً من (يا) لما جاز الجمع بينهما، لأنَّ العِوض والمعوض لايجتمعان وهو ما تمسك به الكوفيون[٣].

وقد بنى الكوفيون على هذا جواز الجمع بين (يا) و(اللهم) في النداء [٤] ووصف ابن يعيش رأي الكوفيين بانه "واهٍ جداً" لأنه لو كان (اللهم) أصله: (يا أله أُمَّنا بخير) لمَا حَسُنَ إنَّ يُقال: "اللهم أُمَّنا بخير" لأنه يكون تكراراً، فلمّا حسُنَ من غير قُبْ، دلّ على فساد ما ذهبوا اليه"[٥].

ويرى الهرمي في (اللهم) بأنَّ حرف النداء محذوف وعُوضَ عنه الميم في آخر اسم الله تعالى المشددة مبنية على الفتح، واسم الله تعالى مضموم على حاله كما كان قبل دخول الميم، قال تعالى: " اللَّهُمَّ إنَّ كان هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ"[٦] فمعناه ياله، فلا يجوز الجمع بين الميم

(١) معاني القرآن –الفرّاء: ٢٠٣/١.

(٢) شرح اشعار الهذليين/١٣٤٦، الجنى الداني/٢٩٨، واسرار العربية/ ٢٣٢، ورصف المباني/٣٠٦.

(٣) ينظر: المعجم المفصل: ٣/ ١٢٥٨.

(٤) ينظر: الهمع: ١٧٨/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٦/٢.

(٦) الانفال/٣٢

وحرف النداء، لأنَّ قولك(اللهم) قائم مقام قولك(ياالله)، فاذا قلت(اللهم)، فقد جمعت بين العوض والمعوض عنه، وهذا لا يجوز [١].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي في (اللهم) بانها حالة خاصة فحرف النداء محذوف وعُوضَ عنه الميم في آخر اسم الله تعالى المشددة المبنية على الفتح، عوضت بدلا عن (ياالله) فإنَّ العرب عادتهم الاختصار في الكلام والشيء فجل النحاة لا يجوز الجمع بين الميم وحرف النداء، ف(اللهم) تنوب بدلا عن(ياالله)، فقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [٢] تقديره: "يا فاطرَ السموات والارض"، والهاء مضمومة لأنه نداء، وإنَّ هذا يعني إنَّ الميم عوض عن (يا) لأنَّ العِوَض ما قام مقام المعوَّض وناب عنه واعطى معناه، فالهرمي شأنه شأن النحاة القدامى فإنَّ (اللهم) يُفيد ما يفيده (ياالله) من معنى النداء، وإنَّ العرب القدامى لا يجمعون بين أداة النداء والميم في (اللهم)، فبقيت كما هي عليه، ويأتي ذلك ايضا لسهولة اللفظ وبيان معانيها.

ويرى عبد القادر البغدادي بأنَّ هذا يعني أنه إنَّما أُتي بها عوضاً عن (يا) النداء، فكانت في آخر الكلمة وبُنيت عليها الكلمة كما كانت النون في (مسلمين) وارتفع المنادى بعدها لأنه وقع عليه الاعراب، اضف الى ما تقدم إنَّ (اللّهم) من الاسماء الخاصة بالنداء، وقد كثر في الكلام حتى خُفِّفت ميمهُ في بعض اللغات [٣].

ويرى كل من الدكتور قيس اسماعيل الاوسي وعفارة إنَّ الجدال والاختلاف في أصل (اللهم) في الدراسات النحوية المعاصرة لن ينفعَ في شيء، ويكفي في (اللهم) القول: أنه من

---

(١) المحرر في النحو: ٧٤٦/٢

(٢) الزمر/٤٦

(٣) ينظر: خزانة الادب: ٢٦٨/٢-٢٦٩.

الاسماء المختصة بالنداء، ودلالته على النداء واضحة، وهو لا يحتاج في ذلك الى استعمال أداة النداء معهُ، وقد جاء استعمالها معهُ لضرورة الشعر في شواهد معدودة[١].

ويرى د. السامرائي إنَّ (اللهم) نداء لله تعالى ولا يذكر معهُ (يا) قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾[٢]، وهو عند البصريين إنَّ اصله (ياالله) والميم بدل من (يا) بدليل إنَّك لو اسقطت الميم لوجب ذكر (يا) فتقول: (ياالله)، وعند الكوفيين إنَّ الميم مقتطعة من جملة (أُمَّنا بخير)[٣].

-الظروف

علّة بناء (اذ) و(اذا)

ابان سيبويه عن علّته فقال " إذ " وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة مع "[٤]، فسيبويه يذكر إنَّ (إذ) ظرف لما مضى من الزمان، وقد قاسها من حيث الظرفية على (مع)، ف(إذ) ظرف زمان ماض مبني، يضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية[٥] وفي موضع آخر قال : " وكذلك إذ هي كالحين وبمنزلة ما هو جوابه "[٦] .

وذكر الزجاجي بانها لا تضاف الا إلى الجمل الاسمية أو الفعلية، وأنها تكون ظرف زمان لما مضى تقول : قصدتك إذ الحجاج أمير[٧].

---

(١) ينظر: اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين/٢٧٥، الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه: رسالة ماجستير (شامل راضي عفارة)/٢٠٨.

(٢) ال عمران/٢٦

(٣) ينظر: معاني النحو: ٤/ ٦٩٧.

(٤) الكتاب: ٤/٢٢٩ .

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢٩

(٦) نفسه : ٣/٢٦٧

(٧) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني/٦٣

وبيّن الحسن بن عبد الله المرادي عن علّة بنائها بقوله: " وهي مبنية لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل"[١] واضاف علّة كسرها في قولهم : يومئذ، وحينئذ، فقال : إنَّ كسرتها كسرة إعراب وعلل ذلك بقوله : إنَّ " إذ " إنَّما بنيت لإضافتها الى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب فجرت بالإضافة[٢].

ومما تفيده " إذ " التعليل، وقد خاض ابن هشام في لجاج تعليل جدلي عن ذلك حين بسط القول في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [٣]، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلّة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا اللفظ فأنه قيل ضربته إذ أساء، وأريد بـ(إذ) الوقت اقتضى ظاهر الحال إنَّ الإساءة سبب الضرب ؟ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول : فأنه لو قيل : لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفاد لاختلاف زمني الفعلين ويبقى اشكال في الآية وهو إنَّ " إذ " لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفا لـ(ينفع) لأنه لا يعمل في ظرفين ولا لـ(مشتركون) لأنَّ معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها، ولأنَّ معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأنَّ اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم"[٤].

---

(١) الجنى الداني/٢١١

(٢) ينظر: الجنى الداني /٢١١ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد /٩٢.

(٣) الزخرف/٣٨

(٤) مغني اللبيب: ١/ ١١٣ . ١١٤.

وعلّة ذلك عند السمين الحلبي الذي نقل قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّۘ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ ﴾ [1] بأنَّ هناك مضافا محذوفا تقديره : واتل عليهم النبأ نبأ ذلك الوقت[2]، ثم نقل عن شيخه أبي حيان الاندلسي رد رأي الزمخشري، وإظهار عدم صحته فقال: " قال الشيخ[3] ولا يجوز ذكره، أي : المضاف، لأنَّ إذ لا يضاف اليها الا الزمان، ونبأ ليس بزمان"[4]، وهذه علّة تعليمية واضحة المعالم سماها النحاة بـ (علّة منع)، والى ذلك ذهب الرضي في شرح الكافية إذ قال : ولا يجوز إنَّ تضاف " إذ " الى غير زمان[5].

ويرى الهرمي في بناء(اذ) معناها في ما مضى من الزمان، نحو: جئتك اذ قام زيد، فالمجيء والقيام قد وقعا، ومعناه جئتك وقت قيام زيد.

ولو قلت جئتك اذ يقوم زيد، لم يجز لأنَّ(اذ) لا يكون بعدها الا ماض، وقد يأتي بعدها المبتدأ والخبر، ويكون معناه معنى المضي، تقول: جئتك اذ زيد قام، تقديره جئتك وقت قيام زيد.

فقد عملت من هذا إنَّ (اذ) ظرف لما مضى من الزمان، وأنها مبنية على السكون، ويقع بعدها الجملة الفعلية والاسمية، نحو: صليت اذ صلت الجماعة، وجئتك اذ الجيش خارج، فلا يكون بعدها مستقبل ابدا، فلو قلت: اجيئك اذ يقوم زيد، للمستقبل، والجملة الفعلية هي الفعل

---

(١) المائدة/٢٧

(٢) ينظر: الكشاف: ١/٦٠٥

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٦١.

(٤) الدر المصون: ٤/ ٢٣٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ١٢٨.

والفاعل، والجملة الاسمية هي المبتدأ والخبر، وموضع الجملتين(الاسمية والفعلية) الخفض بالإضافة بعد(اذ) و(اذا)[١].

ويقول ابن عبد الهادي: "(إذ) ظرف للوقت الماضي من الزمان، لازم للنصب على الظرفية والإضافة على جملة ملفوظ بها أو مقدرة، وأجاز الأخفش والزجاج نصبه على المفعولية، وذكر ابن مالك أنها تجيء حرفًا للتعليل"[٢].

ويرى د. السامرائي في(إذ) بانها ظرف للمضي في اصل وضعها، نحو قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [٣]وقال قسم من النحاة أنها قد تقع للاستقبال خلافا للجمهور، نحو قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ﴾ [٤] وقد تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾ [٥] اي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، وايضا تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٦]وقد تحذف الجملة المضاف اليها فيؤتى بالتنوين عوضا عنها، نحو"يومئذ تحدث اخبارها"[٧].

---

(١) المحرر في النحو: ٤٤٦/١

(٢) زينة العرائس: ٢/ ٤٦٤.

(٣) التوبة/٤٠

(٤) الزلزلة/٤

(٥) الزخرف/٣٩

(٦) التوبة/٤٠

(٧) معاني النحو: ١٧٧/٢

وفي (اذ) فقد ابان سيبويه عن علّته في(اذا) بانها تجيء وقتا معلوما لم يتحقق بعد، نحو : اتيتك اذا احمر البسر[١]وهي من حروف الجزاء[٢].

نحو: اذا جاء زيد جئت، فإنَّ المجيء لم يقع بعد، فاذا قلت : اذا زيد قام قمت، فزيد مرتفع بإضمار فعل، تقديره: اذا قام زيد قمت، لأنَّ (اذا) لا يليها الا الفعل، فاذا جاء بعدها الاسم، كان مرتفعا بإضمار فعل[٣] فكل ما كان بعد (اذا) مرفوعا فأنه مرفوع بإضمار، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾ [٤]، فتقديره : اذا انَّفطرت السماء انَّفطرت، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ [٥] فتقديره : اذا انَّشقت السماء انَّشقت.

وعلّة ذلك عند طاهر بن بابشاذ في(اذا) بانها لوقت لم يتحقق الا بانَّتهاء الكلام، نحو: : اذا زيد قام قمت، فهو يرفعه بالابتداء ويجعل(قام) خبره، ويجيز في (اذا) أن تأتي بعدها الاسماء مباشرة [٦]، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ٢ وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ ٣ وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ ٤ وَإِذَا ٱلۡوُحُوشُ حُشِرَتۡ ٥ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ ٦ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ ٧ وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ٨ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ ٩ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ ١٠ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ ١١ وَإِذَا ٱلۡجَحِيمُ سُعِّرَتۡ ١٢ وَإِذَا ٱلۡجَنَّةُ أُزۡلِفَتۡ ﴾ [٧]

ويرى الهرمي في (اذا) معناها ما يستقبل به الزمان، وهي تقتضي الشرط، ولا بد لها من جواب، وقد يكون جوابها بالفاء، ويكون بغير الفاء، تقول: إذ قام زيد فإنَّي اقوم، فقد جاءت

---

(١) التمر قبل إرطابه ، الواحدة بسرة ، جمع بسار وبسر.

(٢) الكتاب: ٤٣٣/١

(٣) ينظر: نفسه : ١١٩/١

(٤) الانفطار /١

(٥) الانشقاق/١

(٦) شرح المقدمة النحوية/١١٩

(٧) التكوير/١-١٣

بالفاء، في قولك: إنَّي، جوابا ل(اذا) لأنَّ فيها معنى الشرط، وكذلك قولك : اذا قام زيد قمت، فقمت جاءت بغير الفاء[١] .

و(اذا) ايضا بمعنى الوقت، ولا تدخل الا على الجملة الفعلية خاصة، لأنها بمعنى الشرط، والشرط لا يكون الا بالأفعال ولا تكون الا لما يستقبل من الزمان نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [٢].

و(اذا) ظرف لا عمل لها وتقدير الجملة بعد(اذا) خفض بالإضافة، لأنها بمعنى وقت، تقول من ذلك: اذا قام زيد قمت، تقديره: وقت قيم زيد اقوم[٣].

ويرى د. السامرائي في(إذا) أنها تكون في الغالب ظرفا للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، وقد تخرج عن كل من الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط[٤]، فمن خروجها عن الظرفية ووقوعها مفعولا به، نحو: إنَّي لا علم اذا كنت راضية او اذا كنت غاضبة بشأنهم، وذلك لعلمه بزمن الرضا والغضب لأنه يعلم شيئا حل في زمن الرضا والغضب والجمهور على أنها لا تخرج عن الظرفية، ومن خروجها عن الاستقبال فتستعمل للمضي نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴾ [٥]

---

(١) المحرر: ٤٤٧/١

(٢) النصر/١

(٣) المحرر: ٤٤٨/١

(٤) معاني النحو: ١٧٨/٢

(٥) ال عمران/١٥٦.

ويرى د. المخزومي إنَّ(اذا) اداة تدل على الشرط غير منظور اليها ظرفا خافضا لشرطه، منصوبا بجوابه، فذلك ما لا يتطلبه الكلام، وكل ما يريد المتكلم الى التعبير عنه ب(اذا) يجب إنَّ يعلق شيء على شيء نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [1] فهي استعملت مع المتوقع حصوله مستقبلا فالأصل في(اذا) إنَّ يكون الشرط مقطوعا بوقوعه، نحو: اذا زالت الشمس آتيك[2].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي إنَّ(اذ) و(اذا) يقدران ب(وقت)، كأنَّك قلت: جئتك وقت خرج عمر، . وجئتك وقت عمر خارج، واجيئك اذا قدم عمر، وآتيك اذ زيد عندك، فمن هنا تبين عند الهرمي إنَّ موضع الجملتين الخفض.

والعلّة من ذلك في بناء(اذ) و(اذا) شبههما بالحروف، وذلك إنَّ (اذ) على حرفين، والحرفين ليسا من ابنية الاسماء المتمكنة، بل من ابنية الحروف ك(من وعن) فلذلك بنيت(اذ) على السكون، لأنه الاصل في البناء.

وبنيت(اذا) على السكون لتضمنها معنى الشرط، وهو أنها لا تخلو من الشرط، وإنما بنيت عند الهرمي حملا على (اذ) لموافقتها لها في اللفظ والمعنى.

---

(١) النصر/١

(٢) في النحو العربي: /٢٩١

المبحث الثاني : الحروف

١- علل حرفية حروف الجر

ابان سيبويه عن علّته بأنَّ الجر إنَّما يكون في كل اسم مضاف اليه فقد جعل سيبويه المجرور بحرف او بإضافة اسم اليه كله مضافا وإنَّ المضاف ينجز بشيء ليس باسم ولا ظرف، وإنَّ الجر عند سيبويه يكون بشيئين، احدهما: دخول حرف ليس باسم ولا ظرف، والاخر: بإضافة اسم الى اسم(١).

فأمَّا الحروف الجارة التي لا مذهب لها غير الحروف وهي: (الباء، واللام، ومن، ورب، والى، وواو القسم، وتاؤه، وحتى)، وقد تخرج الى تأويل آخر في بعض المواضع ولها باب مفرد، فإنَّ للجر حروفا سوى هذه تكون حروفا في حال واسماء في حال اخرى، وهي: (على، ومن، وكاف التشبيه، ومنذ، ومذ) وإنما كانت كذلك لأنها تدخل عليها حروف الجر، نحو: غدت من عليه، بتأويل من فوقه ومن عن يمينه، بتأويل من ناحية يمينه، وتجعل الكاف بمعنى: مثل، نحو: علي زيد كالخفيف السحق، يعني: علي مثل الخنيف.

ومنذ ومذ يخفض بهما، فيكونان حرفي خفض، وقد يرفع ما بعدها فيجعلان اسمين بمعنى: وقت وامد، وللجر حرفان سوى ذلك تكون حرفين وفعلين وهما: (خلا، حاشا) في الاستثناء، لأنهما يخفض بهما فيكونان حرفي خفض، وينصب بهما فيكونا فعلين(٢).

وابان ابن يعش عن علّته فأشار بأنَّ الساكن مهيج للنطق فلا يجوز إنَّ يثير هيجه حركة مع الحرف ولو جاز الابتداء بالساكن لكان ذلك شائعا في أكثر الحروف لأنَّ الحركة غير

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٠٩/٢

(٢) نفسه : ٣١٠/٢

الحروف، وإنَّ جميع ما جاء من الكلم على حرف عامته على الفتح، إلا الأقل[١]، يعلل ابن يعيش اختيار الفتح باقتضائه الخفة التي تمتاز بها الفتحة وهو ما صرح به بالقول إنَّ كل حرف مفرد يقع في أول الكلمة حقه إنَّ يكون مفتوحا إذ الفتحة أخف الحركات نحو واو العطف وفائه، وشذ عن هذه الحروف ثلاثة أحرف (باء الجر، ولامه، ولام الأمر) فأنها تكسر[٢].

ويعلل الحسن المرادي كسر باء الجر حملا لها على لام الجر، لاجتماعهما في عمل الجر، فاختاروا لها الكسرة ليجانس لفظها عملها إلا إنَّ في اللام فصيلا فهناك فرق بين اللام التي مع المظهر واللام التي مع المضمر[٣] .

إذ يقول المرادي فهذه اللام مكسورة مع الظاهر أبدا من إرادة الفرق فأما مع المضمر فلا تكون إلا مفتوحة نحو : المال لك وله، فقد جاءوا بها على الأصل ومقتضى القياس ذلك لأمرين أحدهما زوال اللبس مع المضمر لأنَّ صيغة المضمر المرفوع غير صيغة المضمر المجرور ألا ترى إنَّك إذا أردت الملك قل: هذا لك وإذا أردت التأكيد قل: إنَّ هذا لأنَّت، فلما كان لفظ المجرور غير لفظ المرفوع اكتفوا في الفصل بالصيغة نفسها، والاخر إنَّ الإضمار مما يرد الأشياء إلى أصولها في أكثر الأحوال فلما كان الأصل في هذه اللام إنَّ تكون مفتوحة هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة وقد شبه بعضهم المظهر بالمضمر ففتح معه لام الجر فقال المال لَزيد وقد قرأ سعيد بن جبير قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[٤] بفتح اللام وكان يردها إلى أصلها وهو الفتح[٥].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨٢/٣

(٢) ينظر: علل النحو/٢٠١٦، الخصائص: ٧٥/١.

(٣) الجنى الداني: ٢٠٦

(٤) ابراهيم/٤٧

(٥) الجنى الداني/٢٠٧

وإنَّ المبني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عن علّة بنائه[١] لأنه جاء على أصله فلا يُسأل عن العلّة التزاما بقاعدة (إنَّ الأصل لا يعلل)[٢]، لذا فإنَّ الأصل في حروف الجر إنَّ تبنى على السكون[٣]، ولكن عرض لها أمران احدهما: إنَّ ما وضع على حرف واحد فحقه إنَّ يقوى بالحركة لضعفه، والاخر: أنَّها عرضة لأنْ يُبتدأ بها فاحتاج إلى الحركة إذ لا يبتدأ بساكن[٤].

ويرى الهرمي إنَّ حروف الجر هي عشرون حرفا وهي(من، والى، وعلى، وعن، وفي، وربَّ، ومع، والباء، واللام، والكاف، والزوائد، ومذ، ومنذ، وحاشا، وخلا، وعدا، وحتى، والواو، والباء في القسم، والفاء بمعنى ربَّ) فهذه حروف الجر ولا يكون الكلام مجرورا الا بها، او إضافة اسم الى اسم[٥] وهناك في كلام العرب شذوذ نادر يكون الجر ب(لعل) و(متى).

والعلّة عند الهرمي إنَّما اتي بحروف الجر في الكلام لتوصيل معاني الأفعال الى الاسماء لأنَّ في كلام العرب افعالا وضعت ناقصة، لا تصل الى المفعول بنفسها فوصلت بحروف الجر.

ألا ترى أنَّك لو قلت: مررت زيد، لم يكن كلاما تاما، حتى تقول: مررت بزيد، فيتم الكلام بالباء فيكون الاسم مجرورا مع حروف الجر في اللفظ، منصوبا في المعنى، ويكون حرف الجر موصلا الفعل الى الاسم، متصلا به، فالباء ههنا اتصلت ب(مررت) واوصلت المرور الى

---

(١) ينظر: كشف المشكل في النحو/٤٣

(٢) الفصول الخمسون، ابن معطى/١٦٧

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٨٣/٣، الجنى الداني، ٢٠٥

(٤) الجنى الداني/٢٠٦

(٥) المحرر في النحو: ٩٠١/٢

زيد، حتى كأنَّها رابطة المرور بزيد، لذلك سمى بعض النحاة حروف الجر(الروابط)، وذلك متى كان متصلا بفعل فأنه مجرور بلفظ، منصوب في المعنى، الا ما كان زائدا، نحو فوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [1] فاسم الله : مجرور في اللفظ، مرفوع في المعنى فاعل (كفى)، تقديره: كفى الله شهيدا، و(شهيدا) نصب على الحال وقيل : على التمييز.

وكذلك: ما جاءني من احد، فإنَّ (احد) ههنا مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى، فاعل(جاء)، تقديره : ما جاءني من احد، ف(الباء) و(من) ههنا زائدتان لأنهما لو اسقطتا، وقلت: كفى الله شهيدا، او، ما جاءني احد، لم يختل الكلام[٢].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي إنَّما أوتي بحروف الجر في الكلام لغرض ايصال المعاني المتمة للكلام ولربط معاني الأفعال الى الاسماء لأنَّ في كلام العرب افعالا وضعت ناقصة، لا تصل الى المفعول بنفسها فوصلت بحروف الجر فهي تجر الكلام لتتم المعنى.

فهي تتبع حركة الفم فالرفع والنصب والجزم يتبع حركة الفم والشفاه كذلك بالنسبة للجر، فجميع حروف الجر اذا اتصلت بالأفعال، فأنها تجر في اللفظ، والمعنى معنى النصب، فهنا يحمل التابع على لفظ الاسم المجرور، وعلى محله، اذا عطفت او نعت او اكدت او ابدلت.

وسُميت حروف الجر بهذا الاسم؛ لأنها تَجُرّ (تنقل) معنى الأفعال إلى الأسماء بعدها، فقولنا: (سافرت من بابل إلى نينوى)، قد تم نقل حرف الجر (من) معنى الفعل وهو السفر من الفعل (سافر) إلى الاسم (نينوى) لذلك تسمى بعض هذه الحروف بحروف الإضافة او الحروف الرابطة للجمل.

---

(١) النساء/٧٩

(٢) ينظر: المحرر في النحو: ٩٠٢/٢

ويرى د. المخزومي إنَّ حروف الجر تعقبها اسماء مجرورة فحروف الجر ليست بعاملة، كما أنه ليس في اللغة عامل كما تصور النحاة القدامى وقرروا، فلا الفعل ولا ما يشبهه ولا الحروف المختصة بعاملة ولا هي بعلل واسباب، كما إنَّ الحركات ليست اثارا لها، وإنما هي اعلام لغوية لوظائف لغوية، او معلن لغوية، او قيم نحوية تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة، والجملة احيانا في ثنايا الكلام(١).

ويرى د. السامرائي بانها تسمى ايضا حروف الاضافة وسميت بذلك لأنها تضيف معاني الأفعال الى الاسماء التي توصل اليها وتسمى ايضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية والبعضية والاستيلاء ونحوها من الصفات، والاسماء تأتي بعدها مجرورة وتسمى حروف النصب والجزم لأنَّ الأفعال تأتي بعدها منصوبة او مجزومة.

ومعنى الجر هو جر الفك الاسفل الى اسفل، اذ إنَّ من المعلوم إنَّ إنَّ تسمية الحركات الضمة والفتحة والكسرة، وتسمية حالاتها الاعرابية، من رفع ونصب وجزم، إنَّما هو قائم على حركات واوصاف الفم.

فالضمة سميت كذلك لأنها تكون بانَّضمام الشفتين، وسميت الحالة رفعا لأنَّك اذا ضممت الشفتين ارتفعتا، واما الفتحة سميت بذلك لأنها تحدث بفت، الفم، وسميت الحالة نصبا لأنَّ الانتصاب هو القيام والوقوف، وبحصول هذه الحركات ينتصب الفم اي يقف، واما السكون فهو عدم الحركة فاذا قطعت الحركة كان الحرف ساكنا، وسميت الحالة الاعرابية جزما، لأنَّ

(١) في النحو العربي/٧٧

الجزم هو القطع لأنَّك بتسكينك الحرف تقطع الحركة عنه، واما الجر فهو جر الفك الاسفل الى اسفل موضعه، وتسمى الحركة كسرة [١] .

٢- علل حرفية رُبَّ

ابان سيبويه عن علّته في (رُبَّ) بمعنى (كم) الخبرية اي أنها تفيد التكثير فقال: واعلم إنَّ (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون والمعنى معنى (رُبَّ) وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب، واعلم إنَّ (كم) في الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه (رُبَّ) لأنَّ المعنى واحد الا إنَّ (كم) اسم و(رُبَّ) غير اسم بمنزلة من" [٢] .

وهناك من ينظر اليها بانها أداة من الأدوات النحوية التي كثر قول النحاة فيها وفي إثبات بعض سماتها كان يكون إثبات أنها حرف أم أسم ؟ إلى ما سوى ذلك [٣] .

وقد اختلفوا في معانيها، فمنهم من قال أنها تكون للتقليل، أو للتكثير، او تكون لكليهما معا، أو تكون أكثر ما تكون للتقليل، أو أكثر ما تكون للتكثير، أو أنها ليست لهذا ولا ذاك [٤] .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (رُبَّ) اسم وحجتهم في ذلك أنها محمولة على (كَم) الخبرية لأنها مثلها في الدلالة على العدد ولكن (كَم) للتكثير و(رُبَّ) للتقليل فكما إنَّ (كم) اسم فكذلك (رُبَّ) وأنها خالف حروف الجر من أوجه منها : أنها لا تقع إلا في صدر الكلام وحروف الجر تقع متوسطة رابطة بين الأسماء والأفعال، وأنها لا تدخل إلا على النكرات وحروف الجر تدخل على المعارف والنكرات معا [٥] .

---

[١] معاني النحو: ٥/٣

[٢] كتاب سيبويه: ٢٩٣/١

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٤ . ٥٦.

[٤] ينظر: حروف المعاني للزجاجي/ ١٤، والجنى الداني / ٤١٧ . ٤١٨.

[٥] ينظر الاصول: ٤١٥/١، اللمع/١٤٧.

وذهب البصريون إلى أنَّ (رُبَّ) حرف والدليل على حرفيتها أنها خالية من علامات الأسماء والأفعال وأنها أشبه الحروف في أنَّ معناها جاء في غيرها إذ فيد قليل ما دخل عليه[١] وابان المرادي عن علّته بتأييده رأي البصريين في دليل حرفيتها إذ قال : "ودليل حرفيتها مساواتها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها " [٢].

وفي كون مجرور " رب " الظاهر لا يكون الا نكرة قال المرادي معللا : "فالظاهر لا يكون الا نكرة، لأنَّ التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة" [٣].

كذلك علل لزوم ضميرها اذا جرت ضميرا الافراد والتذكير فقال : "وهذا الضمير (الذي جرتهِ) يلزم الإفراد والتذكير استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه"[٤]، كذلك علل صرف الفعل المضارع إلى الماضي حتى لو اقترنت (رب) بما الكافة إذ قيل : "وإنما صرفت معنى المضارع إلى المضي لأنها قبل اقترانها بـ(ما) مستعملة في المضي فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران.."[٥].

وايّد الانباري وغيره من القدامى المذهب البصري في حرفية (رُبَّ) ردا على الكوفيين الذين حملوها على(كم) الخبرية لوجود الفرق بين(كم) و(رُبَّ) وأنها لزم صدر الكلام لأنها تفيد التقليل والتقليل كالنفي فهي محمولة على حروف النفي التي لزم صدر الكلام، وأنها لزم النكرات لأنَّ النكرة فيد التكثير فدخل عليها لتصرف دلالتها على التقليل[٦].

---

(١) ينظر: الاصول : ٤١٦/١، اللمع/١٤٨، شرح الجمل للزجاجي: ١٢٨/٢، الصفوة المصفية: ١١٢/١.

(٢) ينظر: حروف المعاني: ٤١٨.

(٣) الجنى الداني/ ٤٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ٤٢٥.

(٥) ينظر: شرح شذور لذهب: ٣٢٩ ، والجنى الداني: ٤٣٠، ومغني اللبيب: ١/ ١٦٩.

(٦) ينظر: الانصاف: ٨٣٢/٢، مسالة: ٥٥، حاشية الدستوقي: ١٤٦/١

وابان ابن يعش عن علّته بذلك واستدل على كونها حرفا فقال:"أنَّها وصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر فتقول(رُبَّ) رجل عالم أدركت، ف(رُبَّ) أوصل معنى الإدراك إلى الرجل كما أوصل الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قول: مررتُ بزيد"[١]

وقد علل ابو الحسن الرماني تصدر " ربَّ " في الكلام فقال : " لمضارعتها أحرف النفي" [٢], وقد أجاز النحاة حذفها وبقاء عملها، فعلل ابن هشام ذلك بقوله : "لما ذكرت إنَّ " رُبَّ " تدخل على المنكر بينت أنه يجوز حذفها معه" [٣].

ثم علل الكسائي ذلك في كون (رُبَّ) مثل كم وأورد حججهم السابقة فردها وضعّفها مصوّبا بذلك مذهب البصريين ثم علق على ما حكوه عن بعض العرب من قولهم : رُبَّ رجل ظريف أدركت، على أنه خبر عن (رُبَّ) بانه شاذ ومن قبيل الغلط[٤]

ويرى الهرمي في (رُبَّ) إنَّ معناها التقليل، كقولك: رُبَّ رجل لقيت، و: رُبَّ ففرس ركبت، كأنَّك قلت: قليل من الرجال لقيت، وقليل من الفرسان ركبت.

وقد تكون للتكثير، كقولك: رُبَّ غلام قتلت، و رُبَّ امرا قضيت، رب: كثير من الغلمان قتلت، وكثير من الامور قضيت، ولا تكون رُبَّ الا في بداية وصدر الكلام، فلو قلت : لقيت رُبَّ رجل، او قلت: رُبَّ رجل، لم يجز، حتى تضعه في صدر الكلام، فتقول: رُبَّ رجل قتلت[٥].

---

(١) شرح المفصل: ٢٦/٨

(٢) ينظر: معاني الحروف (الرماني): ١٠٦.

(٣) شرح شذور الذهب: ٣٢٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٧/٨

(٥) المحرر في النحو: ٩٠٩/٢

ولا تدخل الا على النكرة، فلو قلت: رُبَّ زيد، او : رُبَّ الرجل، بدخول الالف واللام، لم يجز، هذا هو المسموع عنهم.

وقد قالو: رُبَّه رجلا، فالضمير ههنا مجهول، لا يعود على شيء قبله، فحكم هذا الضمير حكم النكرة، وإنما يفسره ما بعده، وهو قولك: (رجلاً)، و(رجلاً) منصوب على التمييز و(رجلاً) مفسرا لها، اذا كانت الهاء هي الرجل، والرجل هو الهاء.

وفي (رُبَّ) اربع لغات: بفتح الباء، وكسرها، وبضمها مع التشديد في ذلك كله، و رُبَّ بفتح الباء وتخفيفها، قال الشاعر أبي كبير الهذلي:

أزهير إنَّ يشب القذال فإنَّني رُبَّ هيضل لجب لفقت بهيضل[1]

فخفف الباء وفتحها. ولا تدخل(رُبَّ) الا على الاسماء، لأنها حرف جر، فاذا دخلت عليها(ما) دخلت على الاسماء والأفعال جميعها، قال تعالى: (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانوا مُسْلِمِينَ)[2] ف(يود) فعل دخلت عليه(رُبَ)، لما دخلت عليه (ما).

وتقول رُبَّما حصل لي المراد، ولو حذفت(ما) وقلت: رُبَّ حصل لي، لم يجز، فهي لا تدخل على الأفعال الا اذا كان معها (ما)[3].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي إنَّ حروف الجر وضعت في الكلام لإيصال معنى للكلام وايصال معاني الأفعال الى الاسماء، وإنَّ معانيها مختلفة ولا يجوز الغائها عن الجر، بل هي عاملة للجر على كل حال ك(رُبَّ)، ولا تدخل(رُبَّ) الا على الاسماء، لأنها حرف جر، فاذا

(١) شرح اشعار الهذليين: ١٠٧٠/٣

(٢) الحجر/٢

(٣) المحرر: ٩١٠/٢

دخلت عليها(ما) دخلت على الاسماء والأفعال جميعها، ف(رُبَّ) و(ما) تأتيان معا في حال دخولها على الأفعال.

وتأتي للتقليل تارة واخرى للتكثير، فمن معناها التقليل، كقولك: رُبَّ رجل ادركت، و: اي: قليل من الرجال ادركت، وقد تكون للتكثير، كقولك: رُبَّ غلام احببت، اي: كثير من الغلمان احببت.

و(رُبَّ) عند الهرمي حرف واستدل على كونها حرفا من حيث أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها فتكون للربط والوصل، فتقول: رُبَّ رجل فاهم شاهدت، ف(رُبَّ) أوصل معنى المشاهدة إلى الرجل .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنها لفظة وضعت اول ما وضعت للدلالة على الجماعة، قليلة كانت او كثيرة، ثم كثر استعمالها في التقليل، بل في اقل القليل ايضا، وهو الواحد، وقد تستعمل للتكثير ايضا، والذي يدل على ذلك لفظها، فهي مأخوذة من الرُبَّة(والرُبَّة الفرقة من الناس، قيل هي عشرة الاف دينار ونحوها، والجمع ربب، و الرُبَّة هي الجماعة[١]) ويتضمن معناها من القرائن[٢]، فمن استعمالها في التكثير نحو: رُبَّ غني في الدنيا فقير في الاخرة، اذ إنَّ الاغنياء اكثر من الفقراء، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [٣] وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴾ [٤]

(١) لسان العرب، ابن منظور: ٣٩١/١

(٢) معاني النحو: ٣٣/٣

(٣) يوسف/١٠٣

(٤) الانعام/١١٦

ويرى الدكتور مثنى يوسف بأنَّ (رُبَّ) تكون للتقليل، أو للتكثير، او للاثنين معا، او اكثر للكثير او اكثر للقليل، وتأتي من باب تسميتها للحروف من حيث قرينة المعنى، وإنَّ كون مجرور (رُبَّ) لا يكون الا نكرة، لأنَّ التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة، و(رُبَّ) هي حرف جر شبيه بالزائد، وتلفظ بصورة مختلفة وهي لا تتعلق بشيء كما أنها تتصدر الجملة، نحو: رُبَّ اخ لم تلده لك امك[1].

(١) ينظر: العلّة النحوية، مثنى يوسف/١٥٤

المبحث الثالث: الضمائر

أولا: علّة بناء الضمائر

ابان سيبويه عن علّته بذلك بقوله "اعلم إنَّ المضمَر المرفوع، إذا حدث عن نفسه فإنَّ علامته إنَّا، وإنَّ حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحنُ، وإنَّ حدث عن نفسه وعن آخرين قال: نحنُ، ولا يقع إنَّا في موضع التاء التي في فعلْتُ، لا يجوز إنَّ تقول فعل إنَّا، لأنهم استغنوا بالتاء عن إنَّا. ولا يقع نحنُ في موضع نا التي في فعَلْنا، لا تقول فعلَ نحن، وأما المضمَر المخاطَب فعلامته إنَّ كان واحدا: أنت، وإنَّ خاطبتَ اثنين فعلامتُهما: أنتُما، وإنَّ خاطبتَ جميعا فعلامتُهم: أنَتم، واعلم أنه لا يقع أنتَ في موضع التاء التي في فعَلْتَ، ولا أنتما في موضع تُما التي في فعلتُما. ألا ترى إنَّك لا تقول فعل أنتُما. ولا يقع أنتم في موضع تُمْ التي في فعلتُم، لو قلت فعل أنتم لم يجز. ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلْتَ، ولا يقع أنتُنّ في موضع تنَّ التي في فعلتُنّ، لو قلت فعلَ أنتُنّ لم يجز"(١).

وتابع بعلته : " وأما المضمَر المحدَّث عنه فعلامتُه: هو، وإنَّ كان مؤنثا فعلامته: هي، وإنَّ حدّثتَ عن اثنين فعلامتُهما: هُما. وإنَّ حدّثتَ عن جميع فعلامتهم: هُم، وإنَّ كان الجميع جميع المؤنث فعلامته: هُنّ. ولا يقع هو في موضع المضمَر الذي في فعل، لو قلت فعل هو لم يجز إلا إنَّ يكون صفة. ولا يجوز إنَّ يكون هُما في موضع الألف التي في ضربا، والألف التي في يضربان، لو قلت ضرب هُما أو يضربُ هُما لم يجز. ولا يقع هُم في موضع الواو التي في ضربوا، ولا الواو التي مع النون في يضربون. لو قلت ضرب هُم أو يضربُ هُم لم يجز. وكذلك هي، لا تقع موضع الإضمار الذي في فعلتْ، لأنَّ ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة. ولا يقع هُنّ في موضع النون التي في فعلْنَ ويفعلنَ، لو قلت فعل هُنّ لم يجز إلا إنَّ

---

(١) الكتاب: ٢/٣٥٠.

يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر؛ فالمؤنث يجري مجرى المذكّر، فأنا وإنَّ ونحن، وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهُما وهُم وهنّ، لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمَر الذي لا علامةَ له، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك"[١].

فهذه الاسماء قد استغنت عن الفصل بين المعاني، بسبب اختلاف صيغتها لذلك ناسبها البناء[٢] لوجيهن، الوجه الأول : بانه لم يقل بهذه العلّة نحوي جاء بعد سيبويه، والوجه الآخر: إنَّ اكثر الأسماء مختلفة الصيغ ولكنها لم تستحق البناء إضافة إلى إجماع النحاة على مبدأ المشابهة للحروف وإنَّ هذه الأسماء قد استغنت عن الفصل بين المعاني، بسبب اختلاف صيغتها لذلك ناسبها البناء [٣]، لذا اتفق معظم النحاة على أنَّ الضمائر مبنية جميعها[٤].

قد بيّن ابن يعيش علّة البناء قائلا: "والمضمرات كلها مبنية وإنما بنيت لوجهين : أحدهما شبهها بالحروف، ووجه الشبه أنها لا تستبد بأنفسها و تفتقر إلى تقدم ظاهر رجع إليه، فصارت كالحروف التي لا ستبد بنفسها ولا تفيد معنى إلا في غيرها، فبني كبنائها"[٥] فما بني من الأسماء فبالحمل على ما لا يكن له من الحروف والأفعال[٦].

والوجه الآخر هو: "إنَّ المضمر كالجزء من الاسم المظهر إذ كان قول زيد ضربته إنَّما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالا عليه إلا إنَّك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه

---

(١) الكتاب: ٣٥١/٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٢/٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٣/٣.

(٤) ينظر الكتاب: ٣٥١/٢، اسرار العربية/٢٤٥، الفوائد الضيائية: ٧٤/٢.

(٥) شرح المفصل: ٨٤/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٨٤/٣، اللباب في علل البناء والاعراب /٥٠٢.

لتكون في كل ما تريد إنَّ تضمره مما قدم ذكره فكان لذل كجزء من الاسم وجزء الاسم لا يستحق الإعراب" [١]

وعلّة البناء عند الزجاجي هو مشابهته للحرف، اذ قال: "المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف . وهذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء منعها من الإعراب فبنيت فتلك العلّة مشابهة الحرف"[٢].

وبيّن ابن إياز البغدادي عن علّة البناء وجوه وهي:

"الوجه الأول : هو إنَّ وضعه بالأصالة كوضع الحروف، ألا تراه على حرف واحدٍ كالتاء في (ضربتُ)، والكاف في (ضربكَ)، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر من عدَّته نحو : (نحن)، و(إياك)؛ لأنَّ الجميع من وادٍ واحدٍ[٣].

الوجه الثاني : مشابهته للحرف، وذلك في احتياجه في أصل وضعه إلى ما يتبين به من قرينة التكلم والخطاب، وتقدُّم الذكر في الغالب.

الوجه الثالث : إنَّ الضمير بني لأنه كالجزء من الاسم المظهر إذ كان قولك : (زيدٌ ضربتُه)، إنَّما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالةً عليه، إلا إنَّك ذكرتَ الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون عامة في كلِّ اسم تريد إضماره، وجزء الاسم لا يستحقُّ الإعراب.

---

(١) شرح المفصل: ٨٥/٣

(٢) الايضاح في علل النحو/٧٧

(٣) حاشية الخضري على شرح الفية ابن مالك، الشيخ الخضري الوساطي/٣٤١ و مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد، العلامة محمد بن عز الدين الكبير/١٨٤.

الوجه الرابع: أنه لا حاجة إلى إعرابه؛ لاختصاص كل نوعٍ من الإعراب بمضمر، فلو أعرب لتكلف ما عنه مندوحة" [١]، وقد وافق ابن إيازٍ هذه العلّة رأي عبد القاهر الجرجاني[٢].

وما تبناه النحاة منهم سيبويه وابن يعيش والزجاجي ومن وافقهما كان محل نظر عند الأصوليين فهم لا يرتضون العلّة مستدلين في ذلك إنَّ علّة بناء الاسم التي يقول بها النحاة وهي تضمّن معنى الحرف وكون هذا التضمّن يستلزم مادته وهيئته، ويتساءلون بنقض مفاده كيف نصنع بأسماء الإشارة والأسماء الموصولة التي ضمن معنى الحرف بمادته دون هيئته ويرون إنَّ الصحيح بذلك اصله في" ذوق العرب في كلامهم"[٣] .

فاختلاف مبادئ الفهم أوقع إشكال في ذلك، فالنحوي يستعمل الشبه علّة للقياس على الأصل النظري في العمل والشرط عندهم الاتفاق في أي حيثية من أوجه المشابهة أما الأصولي فغايته ما تؤديه الكلمة من مدخلية في استنباط حكم سواء أكانت هذه المدخلية لغوية أم صرفية أم عقلية فلا يستسيغ ذهنه أسس المشابهة التي يقول بها النحوي لتيسير أحكامه النحوية، ومع هذا الإشكال فإنَّ العلّة لقيت قبولا عند معظم النحاة القدامى[٤].

ويرى الهرمي في المضمر "أنه مبني وعلّة بنائه كونه مشبها للحرف، وما اشبه الحرف بُني، فإنَّ قيل: ومن اين الشبه الحرف، قيل: لأنَّ المضمر يحتاج الى شيء قبله، يعود عليه

---

(١) المحصول: ٢/ ٧٩٤.

(٢) ينظر: المقتصد: ١/ ١٤٠- ١٤١.

(٣) منهج الاصول: ٩١/٢

(٤) ينظر: اسرار العربية/٢٤٤، كشف المشكل في النحو/١٨، وشرح الفية بن مالك، ابن الناظم/٣٢

ويفسره، لذلك كان ناقصا عن رتبة الاسماء، وما كان ناقصا عن رتبة الاسماء اشبه الحرف وبُني، لذلك لم يكن قط في المضمرات معرب" [١] .

ويتابع الهرمي "فما كان من المضمرات مبنيا على السكون، مثل: أنتم، وهم، وضربهم، وضربكم، واشباهه، فهو باق على اصله، وما كان من المضمرات مبنيا على الفتح، كقولك: أنت، اياك، غلامك، وغيره، فلطلب التخفيف، وما كان مبنيا على الضم، مثل: التاء والكاف، في: أنتم، وأنتما، وأنتن، وغلامكم، وغلامكن، وغلامهم، وغلامه، وكذلك : قمت، خرجت، قمتما، وخرجتما، وقمتم، وخرجتم، كله مبني على الضم، لأنَّ الضمة تدل على واو محذوفة، لأنَّ اصل أنتم، انتمو، واصل غلامكم: غلامكمو، فحذفت الواو اختصارا، وجعلت الضمة في الكاف والتاء دليلا عليها، واما التاء من أنتما، فإنَّما ضمت لأنَّ التثنية جمع في المعنى، فضمت قياسا على الجمع، وقد صار الفرق بين التثنية والجمع حاصلا بالألف، واما في: هو وهي، فنما فتح حرف العلّة ههنا لأنَّ حرف العلّة ضعيف فقوي بالفتحة، لأنه لو ترك ساكنا لضعف لأنَّ السكون ضعيف، فلذلك فقووه بالفتحة"[٢].

ويتابع الهرمي "واما ياء النفس ففيهما لغتان، السكون والحذف، لقولك: إنَّي اخاف، فالياء في(إنَّي) يجوز فتحها وسكونها، وكذلك: نفعني، وينفعني، وسرني، ويسرني، وما اشبهه، فيجوز في الياء السكون والفتح مع الوصل، وما كان مبينا على الكسر، مثل: تاء الخطاب للمؤنث، في قولك: أنت رجل ناجح، وكاف الخطاب، في قولك: غلامك شجاع، فالعلّة فيه إنَّ الكسر من علامات التأنيث، فلذلك خص بالكسر"[٣].

---

[١] المحرر في النحو: ١١٦٣/٣

[٢] المصدر نفسه: ١١٦٣/٣

[٣] المصدر نفسه : ١١٦٣/٣

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي بانه يوافق راي النحاة القدامى في علّة بناء الضمائر جميعها كونها شبيهة بالحرف، وما اشبه الحرف بُني، ويأتي الشبه من إنَّ المضمر يحتاج الى شيء قبله، يعود عليه ويفسره، فلم يكن كاملا كالأسماء بل كان ناقصا عن رتبتها، وما كان ناقصا عن رتبة الاسماء اشبه الحرف وبُني، لذلك فأنه لا يمكن اعراب المضمر.

وبذلك يكون الهرمي قد وافق القدماء فيما ذهبوا اليه القدامى يرون إنَّ المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف، لذا فإنَّ الهرمي شأنه في ذلك ما ذهبوا اليه، وهذا هو الأصل، وهذا ما ذهب اليه الهرمي.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي بأنَّ المضمر بُني لشبهه بالحرف وضعا، وافتقارا، وجمودا، أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. وأعلاها اختصاصا ما للمتكلّم وأدناها ما للغائب، ويغلّب الأخصّ في الاجتماع[1].

ويرى الشباني في تعليل بناء الضمائر غير ما ذهب إليه النحاة، هو إنَّ هذه الضمائر لا تنبو على حمل الحركات الإعرابية لأنها ساكنة الآخر فالمدار فيها مردّه إلى الاستثقال أما المتصلة منها فهي محمولة على المنفصلة من باب التغليب فناسبها البناء الذي يلزم حالة واحدة[2].

ثانيا: علّة دخول ضمير الفصل

ابان سيبويه عن علّته بشروط حتى يقع الضمير فصلا، الأول: إنَّ يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون له الصدارة في المعنى في المعنى، والثاني: إنَّ يكون بين

(١) ينظر: معاني النحو: ٣٩/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٦٣/١

(٢) التعليل النحوي عند ابن يعيش/٨٥.

المبتدأ وخبره أو ما داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، والثالث: إنَّ يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات[١] .

ونقل سيبويه عن الخليل وهي إنَّ هذه الضمائر إنَّما يؤدى بها : "إعلاما بانه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه معه، ما لابد له من إنَّ يذكره للمحدث لأنَّ إذا ابتدأت الاسم فإنَّما تبتدئه لما بعده فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ فكانه ذكر هو ليستدل المحدث إنَّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وإنَّ ما بعد الاسم ليس منه"[٢].

وذكر ابن الوراق علّة الفصل بضمير الفصل بقوله : "واعلم إنَّ الفصل إنَّما دخل في الكلام ليبين إنَّ ما بعدها خبر وذلك إذا قلت : زيد هو العاقل علم بهذا الضمير إنَّ ما بعده خبر وليس بنعت فلما كان علّة لم يجز إنَّ يقع إلا بين كلامين، أحدهما محتاج إلى الآخر، لأنه إذا كان ما قبله اما لم يحتج إليه إذ كان إنَّما دخل لينبئ عن تمام ما بعده"[٣].

وعلل ابن هشام ذلك بقوله: " ولهذا سمي فصلا لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة" [٤].

قد فصل القول في ذلك ابن إياز البغدادي فذكر أنه سميَّ فصلاً لسببين :

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٥١/٣

(٢) نفسه: ٣٨٩/٢

(٣) علل النحو/٥٧٠

(٤) الكشاف: ١/ ١١٢، شرح المفصل: ٢/ ٢٦، شرح شواهد المغني: ٢/ ٤٩٦، الاتقان في علوم القران: ١/ ١٨٨

"**أوَّلهما:** وقوعه بين شيئين يرتبط أحدهما بالآخر[١].

فالعلّة الأولى لتسميته فصلاً هو أنه وقع بين شيئين يرتبطان أتمَّ ارتباطٍ هما المبتدأ والخبر. وهذا المصطلح هو مصطلح البصريين، ويبدو أنه يمتدُّ بجذوره إلى الخليل بن أحمد، وهذا يفهم من كلام سيبويه الآتي في الكتاب[٢]. وهذه علّة لتسميته فصلاً وليس علّة للإتيان به.

وهناك من اطلق عليه العماد والدعامة[٣]، والأول مصطلح الفرَّاء[٤]، ولم يستعمل غيره[٥]، غير أنه لم يستقرَّ عنده، فتارةً يطلقه على الألف واللام التي تتصل بخبر المعرفة، وتارةً يطلقه على ضمير الشأن، وثالثة على ضمير الفصل[٦].

وثانيهما: وهي علّة الإتيان به، " أنه يحقق كون الثاني خبراً للأوَّل، ويفصله عن صلاحية كونه صفةً له"[٧].

وهذا معناه إنَّ سبب المجيء بضمير الفصل هو الإخطار بأنَّ ما بعده خبرٌ لما قبله، وليس بتابع له، فهو فصلٌ؛ "لأنه فصل بين الخبر والتابع في قولك زيدٌ هو الفاضل، إذ لو قلتَ: زيدٌ الفاضل لجاز إنَّ يَتوهم السامع أنه صفةٌ فينتظر الخبر، وجاز إنَّ يفهم أنه الخبر، وإذا قلتَ : هو الفاضل، تعيَّن الخبر، فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينت المذكور بعدها للخبرية"[٨].

---

(١) ينظر : المحصول ٨١٤/٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢/ ٩٥١.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٤٨ .

(٥) ينظر: النحو الكوفيُّ مباحث في معاني القرآن للفراء/ ١٩٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه / ١٩٠.

(٧) المحصول: ٢/ ٨١٥.

(٨) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: ٢/ ٩٠.

فالعلّة من الإتيان بالفصل هي علّة أمن لبس[١]، إذ إنَّ العربَ تحتاط لبيانها لدفع أيَّ لبس أو إيهامٍ يكتنفه، وهذه العلّة علّة الخليل نقلها عنه تلميذه سيبويه إذ يقول : "إعلاماً بانه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدَّث ويتوقعه منه، مما لابدَّ له من إنَّ يذكره للمحدَّث؛ لأنَّك إذا ابتدأتَ الاسم فإنَّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابدَّ منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكانه ذكر هو ليستدل المحدَّث إنَّ ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وإنَّ ما بعد الاسم ليس منه "[٢].وقد فسَّر السيرافيُّ كلام سيبويه بأنَّ " أصل دخول الفصل إيذان للمخاطب المحدَّث بأنَّ الاسم قد تمَّ ولم يبق منه نعتٌ ولا بدل ولا شيء من تمامه، وإنَّ الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم إنَّ يأتي به وهو الخبر"[٣].

وقد تابع جمهور النحاة الخليل وسيبويه وقالوا بعلّتهما، كابن السرَّاج، والورَّاق والزمخشريّ، وصدر الأفاضل، وابن شرف شاه، وصاحب حماة، وابن هشام، والسيوطيّ[٤].

وليس وظيفة الفصل بين الخبر والنعت بما أنَّ هذا الضمير من أداء وظائف دلالية أخرى، فمن النحاة من جعل الغرض من الإتيان به التوكيد وهذا المعنى يفهم من مصطلح العماد الكوفي؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وهو تأكيد للحكم لما فيه من زيادة المعنى وتوضيحه[٥]،

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٤٧، وشرح الرضي: ٣/ ٢٠٨.

(٢) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨٩.

(٣) شرح السيرافي: ٩/ ١١٦.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٢٥، وعلل النحو: ٥٧٠– ٥٧١، والمفصل: ١٣٢، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: ٢/ ١٦٢، والبسيط في شرح الكافية: ٢/ ٧٤، والكنَّاش : ١/ ٢٥٨، ومغني اللبيب: ٥/ ٥٦٨ ، وهمع الهوامع: ١/ ٢٣٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٥/ ٥٦٨ ، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: ١/ ٣٧٨.

وإلى ذلك ذهب المبرِّد، والرضيُّ وأبو حيّان [1]، والمراد هنا ليس كونه تابعاً، بل المراد به تقوية المعنى لا غير[2].

ويرى الهرمي إنَّ الفصل إنَّما دخل في الجملة بين مواضعها ليبين إنَّ ما بعدها خبر لها وليس بصفة فهو بذلك علّة فلما كان علّة لم يجز إنَّ يقع إلا بين الجملة بين كلامين، أحدهما متمم للآخر، اي يكمل احدى شقي الكلام بالآخر.

فعند الهرمي المضمر المنفصل قسمين، الأول: المضمر المنفصل المرفوع بحق الابتداء، وهذا المضمر لا يكون الا مبتدأ مرفوعا حكما، وهو اثنا عشر مضمرا منفصلا عن الاسماء وعن الأفعال، قائما بنفسه، وهي(إنَّا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن) فهذه الاثنا عشر كلها ضمائر ابتداء، لا تكون الا مرفوعة بالابتداء، وما بعدها مرفوع بحق الخبر اذا افاد، كقولك: إنَّا قائم، نحن خارجون، كذلك هما ضاربان، هن ضاربات، وغيرها، وإنَّ هذه المضمرات لا تكون الا منفصلة، مرفوعة بالابتداء، وما بعدها مرفوع بحق الخبر اذا افاد، وأنها مبنية، وإنَّ الواحد المعظم يخبر عنه بلفظ الجمع[3].

والقسم الاخر: المضمر المنفصل المنصوب بحق المفعولية تقديرا وحكما، فلا اعراب لها في الظاهر لأنها مبنية، وهي اثنا عشر مضمرا منفصلا: (اياي، ايانا، اياكَ، اياكِ، واياكما، واياكم، واياكن، اياه، اياها، اياهما، اياهم، اياهن) فهذه الضمائر لا تكون الا منصوبة المواضع، بحق المفعول، كقولك : اياك اكرمت، ف(اكرمت) فعل وفاعل، و(اياك)، مفعول مقدم، والاصل فيه إنَّ

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٣- ١٠٤،وشرح الرضيّ: ٢٠٣/٣، ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٥٩.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٤٠٩.

(٣) المحرر في النحو: ٢١٨/١.

يكون مؤخرا، لأنه مفعول، ومرتبة المفعول بعد الفعل والفاعل، ولو اخرته لقلت: اكرمتك، بالكاف لا غيرها، لأنَّ اصل الضمير، من قولك: اياه، اياي، ايانا، فلما تقدمت هذه الكاف، في قولك: اكرمتك، ولا تقوم بنفسها اذا تقدمت لأنها على حرف واحد والحرف الواحد لا يقوم بنفسه، بل لابد له إنَّ يكون متصلا بغيره، فلذلك أُضيفت الى الكاف، لما تقدمت، وقولهم: إيا، وجعلوها دعامة للكاف، ليجوز النطق بها، وإيا: زائدة لا ثمرة لها، بل المضمر هو (الكاف) ووجب تقديمها حينئذ، لأنه لا يجوز إنَّ تقول: اكرمت اياك، لأنَّ اتصال الكاف بالفعل ممكن، فيقولون: اكرمتك، ولا يقولون: اكرمت اياك، لأنَّ اكرمتك، اخف من: اكرمت اياك، فلا حاجة للزيادة، واعتدل الكلام بذلك، فاذا كانت غير متصلة بشيء، وجب زيادة(إيا) لما ذكرناه لأنَّ (الكاف)، لا تقوم بنفسها، فيكون على ذلك(اكرمتك)، فعلا وفاعلا ومفعولا، وكذلك (اياك اكرمت)، يكون فعلا وفاعلا ومفعولا، مع التقديم ايضا[1].

فهذه الضمائر لا تكون الا منصوبة بحق المفعولية، وتكون مقدمة ومؤخرة وإنَّ المضمر(الكاف) و(ايا) دعامة، وقيل: إنَّ (ايا) هي المضمر و(الكاف) حرف خطاب، وقيل : إنَّ(الكاف) مضمرو(ايا) دعامة وأنه متى امكن المتصل لم يؤت بالمنفصل[2].

إنَّ ما يفهم من كلام الهرمي بأنَّ المضمر المنفصل على قسمين اما منفصلا مرفوعا او منفصلا منصوبا، فاذا كان مضمرا منفصلا مرفوعا وهي(إنَّا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن) كان له الصدارة بالكلام، وهذه الضمائر أُتي بها إعلاما بانه قد فصل الاسم وأنه فيما يتوقع المحدث حدوثه، فإذا ابتدأت الاسم فإنَّما تبتدئه لما بعده فإذا

(١) المحرر في النحو: ٢٢٨/١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢٩/١.

ابتدأت فقد وجب عليك ذكر ما بعد المبتدأ فلابد منه وإلا بطل الكلام ولم يتم معناه، وإنَّ الفصل إنَّما دخل في الكلام ليبين إنَّ ما بعدها خبر ويعطي معناه.

والقسم الآخر: المضمر المنفصل المنصوب بحق المفعولية فالهرمي يرى أنه لا اعراب لها في الظاهر لأنها مبنية، وهي (اياي، وايانا، واياكَ، واياكِ، واياكما، واياكم، واياكن، واياه، واياها، واياهما، واياهم، واياهن) فهذه الضمائر لا تكون الا منصوبة المواضع، بحق المفعول، وإنَّ (إيا) زائدة لا ثمرة لها، بل المضمر هو (الكاف) فأنه يرى الخفة في عدم اجتماعهما، اما اذا كانت غير متصلة بشيء، وجب زيادة(إيا) لأنَّ (الكاف)، لا تقوم بنفسها .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي بأنَّ ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر او اصله مبتدأ وخبر، واشترط الجمهور إنَّ يكون الأول معرفة، واما الثاني فمعرفة او كالمعرفة في أنه لا يقبل (ال) نحو: زيد هو المنطلق[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [2] وإنَّ ضمير الفصل يفيد ثلاث فوائد : الأولى الإعلام بأنَّ ما بعده خبرٌ لا تابع، والثانية الاختصاص والقصر، والثالثة التوكيد[3].

ويرى الدكتور هادي نهر لعيبي إنَّ لضمير الفصل وظيفتين : الأولى نحوية لفظية تتمثل في كونه إعلاماً بأنَّ ما بعده خبر لا تابع. والثانية وظيفة دلالية تتمثل في إنَّ ضمير الفصل يؤكد مضمون الجملة[4].

---

(١) معاني النحو: ٤٣/١

(٢) المزمل/٢٠

(٣) ينظر: معاني النحو: ١/ ٤٧- ٥٠.

(٤) ينظر: الإتقان في النحو وإعراب القرآن: ١/ ١٤٤.

الخاتمة والنتائج

من خلال دراستنا الحالية تم التوصل إلى العديد من النتائج ابرزها:

١- إنّ سبب احتجاب كثير من الذخائر اليمنية يرجع إلى حرمان اليمن من الاستقرار السياسي وكثرة القلاقل والتناحر المذهبي الذي كان يعمد إلى إخفاء وإعدام مصنفات كل من يحمل فكرا مضادا لهذا المذهب أو ذاك، ولعل تراث عمر بن عيسى الهرمي كان واحدا من ذلك التراث، وكذلك الهرمي فإنَّ ما وصلنا منه ليس الكثير نتيجة هذه الاسباب.

٢- يُعد الهرمي عالماً من علماء النحو المُبّرزين، ويتجلى في كتابه الفكر النحوي اليمني.

٣- صحة نسبة كتاب المحرر إلى مصنفه الهرمي وصحة عنوانه ويمنية صاحبه.

٤- جمع الهرمي بين علوم عدة فضلاً على علم النحو إذ كان أديباً وفقيهاً وعالماً بالقراءات القرآنية ناقداً لها، وهذا الجمع لهذه العلوم صحَّ عليه كلمة الأديب.

٥- امتاز اسلوب الهرمي بالتعقيد احياناً إذ لا يخلو تعليله من الدور والسبر والتقسيم، والنزعة المنطقية، وقد يكون مرجعية هذا الأمر إلى ثقافته العالية.

٦- بروز أدلة الصناعة النحوية عند الهرمي وحسن توظيفها بما يتلاءم مع طريقته في عرض المادة، وشموله لهذه الأدلة بتقسيماتها وفروعها، حيث اعتمد الهرمي على السماع وجعله أصلا من الأصول، ويليه في الدرجة القياس وإن كان اكثر عند النحاة فتوسع فيه وأطلق القياس على نظائر أحيانا دون ورود سماع فيها.

٧- اهتمام الهرمي بالشواهد والمصطلح النحوي والعامل النحوي والحدود النحوية، وقد شكل هذا الأمر علامة بارزة في كتابه، فكان للعامل والمعمول أثرًا واضحًا في تقسيم أبواب الكتاب، كما كان استعماله للشاهد القرآني يحتل المرتبة الأولى ويليه الشاهد الشعري بالمرتبة الثانية.

٨- يمتاز منهج الهرمي بالاعتدال إذ لم يكن متعصباً ببعض الآراء وهذا واضح في رده على بعض العلماء، وإنما كان يذكر ما يقتنع به.

٩- يعد كتاب المحرر الكتاب الوحيد المتبقي من اعمال الهرمي، بل المعروف عنها، فهو بذلك السبيل الوحيد في معرفة منهج الهرمي وافكاره في النحو، بعدّه خطوة في الفكر النحوي اليمني ونقطة بارزة في النحو التعليمي.

١٠- تميز الكتاب بتجديد في المصنف النحوي اذ تم مراعاة المقام في التمثيل، والاحتفال بالتمثيل والمعتاد المألوف المتناول، والتأكيد بالتمثيل العملي وضرب الأمثلة للتقريب، والتمثيل وصدق المحتوى.

١١- يمتاز اسلوب الهرمي في كيفية التعامل مع آراء العلماء القدماء. إنَّ المتأمل في كتاب الهرمي يكشف عن طريقة علمية وجادة في التعامل مع آراء العلماء السابقين.

١٢- قدم الهرمي في محتوى المحرر المادة النحوية بأبواب وفصول وأقسام وضروب بطريقة إبداعية جديدة وحتى يتسنى ذلك في منهجه، فهو يجمل التعرض لموازنته بمنهج بعض العلماء القدماء الذين سبقوه، وبمنهج بعض المتأخرين عنه.

١٣- إهماله التمارين التجريدية البدائية التي لا يقصد منها سوى الإدراك النحوي دون أنْ يكون لها في الاستعمال نصيب وذات المحتوى غير الهادف.

١٤- راعى المحرر مقتضى الأحكام اللغوية كنظرية في الفصل بين قضايا النحو والصرف تصنيفا، والربط بينهما تطبيقا، وهذه صفة من صفات الفكر اللغوي الوقاد.

١٥- سعى صاحب المحرر الى التطرق للشيء في قضية الدلالة، والبيان اللغوي، ومسائل الخط، وهي دعوة دعا إليها الدارسون في الدراسة النحوية لا سيما من المحدثين.

١٦- مما انفرد فيه الهرمي أنّه يرى إذا كان آخر الفعل حرف علة فأنه يُبنى على السكون ولم يتبين فيه الرفع نحو (يغزو) و (يرمي)، و(يخشى) لأن الواو ثقيلة وكذلك الياء فعلامة الرفع عليهما تزيد من ثقلهما.

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب المطبوعة

القرآن الكريم

(أ)

- أبو البركات بن الانباري ودراساته النحوية: د. فاضل صالح السامرائي– ساعدت جامعة بغداد على نشره – دار الرسالة للطباعة – الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)– مطبعة السعادة– مصر– الطبعة الثالثة– ١٩٥٨م.
- الأحرف النافية العاملة عمل ليس: عباس محمد السامرائي– ساعدت جامعة بغداد على طبعه– الطبعة الأولى– ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- احياء النحو: ابراهيم مصطفى– دار الآفاق العربية– القاهرة– الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الاندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الاندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
- اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: د.قيس اسماعيل الأوسي–بيت الحكمة – بغداد– ١٩٨٩.
- اسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: محمد حسين شمس الدين، منشورات : محمد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، لبنان – ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

•الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي– تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط١، المكتبة العصرية– صيدا، بيروت، ١٩٩٠م.

•الأصوات اللغوية، ابراهيم انيس، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١.

- أصول النحو, دراسة في فكر الأنباري, محمد سالم صالح, دار السلام, ط١, القاهرة, ٢٠٠٦م : ٣٥٤–٣٥٥ .
- الاصول في النحو: ابو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي– مطبعة النعمان – النجف الاشرف– ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م.

- الأعلام, خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ). دار العلم للملايين, ط١٥, ٢٠٠٢م .
- الإغفال، الحسن بن احمد بن عبد الغفار ابو علي الفارسي، المجمع الثقافي دبي ، ٢٠١١م.

- الأمر والنهي عند علماء العربية والاصوليين: د.ياسين جاسم المحميد– راجعه وقدّم له العلامة: محمد بهجة الأثري، ط١، دار احياء التراث العربي – بيروت– لبنان – ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م.

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد– دار احياء التراث العربي القاهرة– الطبعة الأولى– ٢٠٠٢م.

- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن هشام الانصاري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة المسالك إلى توضيح السالك: محمد محي الدين عبد الحميد– دار الفكر – الطبعة السادسة – ١٩٧٤م.

- الايضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحـ: د. موسى بناي العليلي– مطبعة المعاني – بغداد.
- الايضاح في علل النحو: ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحـ: د.مازن المبارك– دار النفائس–بيروت– الطبعة الثالثة– ١٩٧٩م.

(ب)

- البحر المحيط: لابي حيان النحوي– الطبعة الأولى – مطبعة السعادة– القاهرة – ١٩٨١م.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.
- البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاسترابادي، تحقيق د. حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة، قم، ١٤٢٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, عبدالرحمن بن أبي بكر, جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ). تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم, المكتبة العصرية– لبنان , (د. ت) .

(ت)

- تحفة الغريب، في الكلام على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق د. محمد بن مختار اللوحي، ود.محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١١م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تح: محمد بركات كامل– دار الكتاب العربي للطباعة والنشر –الجمهورية العربية المتحدة– ١٣٨٧هـ– ١٩٦٧م.
- التطور النحوي للغة: برجستر آسر– جمعه وعلّق على حواشيه: رمضان عبد التواب– مكتبة الخانجي– القاهرة – ١٩٨٢م.

- التعريفات, علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ). تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط١, ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث, خالد بن سليمان الكندي, دار المسيرة, ط١, الأردن, ٢٠٠٧: ١٢٥ .
- تهذيب اللغة, محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت ٣٧٠ هـ). تحقيق: محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط١, ٢٠٠١م .

(ج)

- جامع المقدمات(شرح الانموذج)، عبد الغني الاردبيلي، ط٢، مؤسسة النشر الاسلامي، قم المقدسة.٢٠٠٢.
- الجمل-لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي- عني بنشره وتحقيقه وشرحه العلامة ابن ابي شنب- مطبعة كلنكسيك- باريس-ط٢-١٩٥٧م.
- جمهرة اللغة, أبو بكر محمد بن الحسن بن ردريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ). تحقيق: رمزي منير بعلبكي, دار العلم للملايين, ط١, بيروت, ١٩٨٧م .
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن عبد الله المرادي، تحـ: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- حلب – الطبعة الأولى – ١٩٧٣م.

(ح)

- حاشية الخضري على شرح الفية ابن مالك، الشيخ الخضري الوساطي، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني: محمد بن علي الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني- دار الفكر – بيروت- لبنان- خالد العطّار- الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(خ)

- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحـ: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي– القاهرة– الطبعة الثانية –١٩٨٩.
- الخصائص : ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: د.عفيف دمشقية– دار العلم للملايين– بيروت – الطبعة الأولى– ١٩٨٠م.

(د)

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٧٦ م.
- الدرس النحوي في بغداد: د. مهدي المخزومي– وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية – سلسلة الكتب الحديثة– بغداد – ١٩٧٤م.
- دروس في المذاهب النحوية: د. عبده الراجحي– دار النهضة العربية – بيروت– ١٩٨٠م.
- دلالة الالفاظ، د.ابراهيم إنَّيس، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : احمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: احمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٥م .

(ز)

- زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، ط١، دار ابن حزم – بيروت – لبنان، ٢٠٠١.

(س)

- سر صناعة الاعراب: ابن جني، تحـ: محمد حسن اسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر– منشورات محمد علي بيضون– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ط١– ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

- السلوك في طبقات العلماء والملوك, أبو عبدالله بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي. تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوع, ط١, وزارة الإعلام والثقافة, الجمهورية العربية اليمنية, ١٩٨٩م .

(ش)

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد–دار الكتب – جامعة الموصل– ط٢– ١٩٩٩م.

- شرح اشعار الهذليين: صنعة، أبي سعيد الحسن بن الحسين الكشري. حققّه: عبد الستار احمد الفراج–راجعه: محمود محمد شاكر– دار العروبة– مطبعة المدني– القاهرة– ١٩٦٥.

- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك،علي بن محمد بن عيسى الاشموني،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحـ: محمد عبد القادر عطا، طارق وفتحي السيد، ط١، منشورات: محمد علي بيضون– بيروت– لبنان– ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الازهري، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.٢٠٠١ م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم- عالم الكتب- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، أبو عبد بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٢ م.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحـ: د.عبد المنعم أحمد هريدي- مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي- جامعة ام القرى – مكة المكرمة- ط١- ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح اللُمع: ابو القاسم عبد الواحد علي بن برهان العكبري (ت: ٤٥٦هـ)، تحـ: د.فائز فارس، مطبعة الكويت- تايمز التجارية- الكويت- ١٩٨٤م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د ت).
- شرح المفصل- يعيش بن علي بن يعيش (ت : ٦٤٣هـ)، عالم الكتب- بيروت – مكتبة المثنى- القاهرة- دون تاريخ.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحـ: خالد عبد الكريم- المطبعة العصرية – الكويت.
- شرح جمل الزجاجي،لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الاشبيلي،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ٢٠٠٩م

- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي- تصحيح وتعليق: الشنقيطي- منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري- وبهامشه سبيل الهدى بتحقيق: شرح قطر الندى محمد محيي الدين عبد الحميد- الناشر: انتشارات لقاء- قم المقدسة- ط٢- ١٣٨٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)- تحـ: د. رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم – الهيأة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٦م.

(ط)

- الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

(ع)

- العقود اللؤلؤية من تاريخ الدولة الرسولية, أبو الحسن علي بن الحسين بن وهاس الخزرجي (ت ٨١٢ هـ), تصحيح محمد علي الأكوع, ط٢, مركز الدراسات والبحوث اليمني, صنعاء, اليمن, ١٩٨٣م .
- العلة النحوية (تحليل الخطاب لبناء وتركيب كلام العرب, دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي), علي سلامة أبو شريف , دار الزهراء للطباعة, ط١, الرياض, ٢٠١٢م : ٨٧ .
- علل النحو لابن الوراق: ابو الحسن محمد بن عبد الله (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد جاسم الدرويش- بيت الحكمة – جمهورية العراق- بغداد- ٢٠٠٢م. والطبعة الاخرى بتحقيق: د. محمود محمد محمود نصّار- منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

- العين, الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ). تحقيق: د. مهدي المخزومي, د. إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال , (د. ت) .

(غ)

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، ابن الخباز(ت٦٣٩هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الانبار، الرمادي، ١٩٩١م.

(ف)

- الفصول الخمسون : زين الدين يحيى بن عبد المعطي، تحقيق محمد الطناجي، مكتبة الإيمان، ١٩٣٧ م
- فصول في اللغة والنقد: د. نعمة رحيم العزاوي– المكتبة العصرية – شارع المتنبي – الطبعة الأولى – بغداد – ٢٠٠٤م.
- الفكر النحوي عند العرب، اصوله ومناهجه، د.علي مزهر الياسري، تقديم: د.عبد الله الجبوري، ط١، الدار العربية للموسوعات – بيروت– لبنان– ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م.
- الفهرست, أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق المعروف بابن النديم (ت٤٣٨هـ). تحقيق: إبراهيم رمضان, ط٢, دار المعرفة, بيروت– لبنان, ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين الجامعي، تحقيق: اسامة الرفاعي، ١٩٨٣.
- في النحو العربي نقد وتوجيه– د. مهدي المخزومي – منشورات المكتبة العصرية – صيدا– بيروت– ط١– ١٩٦٤م.

(ك)

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري – دار الفكر – بيروت. بلا سنة طبع

- كشف المشكل في النحو : أبي الحسن علي بن سليمان بن أسعد الملقب بحيدرة اليمني، تحقيق د. يحيى مراد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤ م .
- الكنَّاش في فني النحو والصرف، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة، دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

(ل)

- اللباب في علل البناء والاعراب – ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) – تحـ: د.مختار غازي طليمات- دار الفكر – دمشق – ط١- ١٩٩٥م.
- لسان العرب- ابن منظور – الدار المصرية للتأليف والترجمة- طبعة مصورة عن طبعة بولاق (د.ت). وطبعة : دار احيار التراث العربي – بيروت – لبنان – مؤسسة التراث الاسلامي- ١٩٨٣م.
- اللغة الموحّدة- د.عالم سبيط النيلي- نشر وتوزيع مكتبة المنصور- بغداد- ط١- ١٩٩٩م.

(م)

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابو الفتح عثمان ابن جني، تحـ: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي – القاهرة- ١٩٦٦م.
- المحصول في شرح الفصول شرح فصول ابن معطٍ في النحو، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمَّار، عمان، ٢٠١٠م.

- المحكم والمحيط الأعظم , أبو الحسن علي بن ‘سماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ). تحقيق: عبدالحميد هنداوي, دار الكتب العلمية, ط١, بيروت, ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م .
- المخصص, أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ). تحقيق: خليل إبراهيم جفال, دار إحياء التراث العربي, ط١, بيروت, ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .
- المدارس الإسلامية في اليمن, إسماعيل بن علي الأكوع. ط٢, مؤسسة الرسالة, بيروت, مكتبة الجيل الجديد, صنعاء, ١٩٨٦م .
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبد محمد الحبشي، ط١، الإرشاد، ٢٠١٣م.
- مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد، العلامة محمد بن عز الدين الكبير، تحقيق: عبد الله حمود الشحام، ط١، مكتبة التراث الاسلامي، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٥.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ)، تحـ: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار – مطبعة دار الكتب المصرية– القاهرة– ط٣– ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.
- معاني النحو: د.فاضل السامرائي – التعليم العالي– جامعة بغداد– ١٩٩٠م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات واشهر القراء: د.أحمد مختار عمر، د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الكويت، ط٣، ١٩٩٧م.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية– د. إميل بديع يعقوب– دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان– ط٢– ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- معجم المؤلفين, عمر رضا كحالة, دار إحياء التراث, بيروت, لبنان, (د. ت) .
- معجم مقاييس اللغة, أبو الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون, دار الفكر, بيروت, لبنان, ٢٠٠٥م .
- مُغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري، تحـ: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله– راجعه سعيد الأفغاني– ط٣– دار الفكر – بيروت– ١٩٧٢م.

- المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني- تحـ: د. كاظم بحر المرجان- منشورات وزارة الثقافة والاعلام- دار الرشيد للنشر – الجمهورية العراقية- سلسلة كتب التراث- بغداد – ١٩٨٢م.
- المقتضب- صنعه: ابي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عظيمة- المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية- القاهرة- ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- المقرب: ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، ١٩٧١م.
- منحة الجليل، محمد محيي الدين عبْد الحميد، مكتبة دار التراث–بيروت–لبنان–١٩٩٨م.
- منهج الأصول(مبحث المشتق)، تقرير أبحاث السيد محمد الصدر: الشيخ محمد اليعقوبي، مكتبة الواحة، النجف.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، حققه ووضع حواشيه د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.

(ن)

- نتائج الفكر في النحو، ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢.
- نحو الفعل: د. أحمد عبد الستار الجواري- مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد- ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨م.

(هـ)

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبد الله بن ابي بكر السيوطي، تحـ: محمد بدر الدين النعساني– دار المعرفة للطباعة والنشر– بيروت – لبنان– ١٩٨٠.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

(أ)

- الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه: شامل راضي عفارة – رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة بغداد– ١٩٨٢– ١٩٨٣.

(ت)

- التحفة السنية على الرسالة المقدسية، لمحمد بن حسن علي الدباغ، تحـ: محمد طالب رحيم، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، ٢٠١٨.

(ش)

- شرح كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، لعلي بن عيسى الرماني، المجلد الأول (الكتاب إلى نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك اظهارهـ)، دراسة وتحقيق: محمد ابراهيم شيبة، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة ام القرى، السعودية.١٩٩٥.

(ع)

- العلّة النحوية في القرنين السابع والثامن الهجريين، د. مثنى يوسف حمادة امين، الجامعة المستنصرية، كلية الاداب، اطروحة دكتوراه، ٢٠٠٧.
- العلل النحوية عند ابي الربيع في كتابه البسيط، دراسة وتحقيق : محمد بن حسين بن عازب الزهرانِّي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وادابها، جامعة ام القرى، السعودية.٢٠١٣.

(**ف**)

- فلسفة المنصوبات في النحو العربي : عايد كريم علوإنَّ، اطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.